تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين

الدكتور/ عبد العزيز سليمان نوار

الدكتور/ محمود محمد جمال الدين



دار الفكر العربي

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين

الأستاذ الدكتور
عبد العزيز سليمان نوار
استاذ التاريخ الحديث
كلية الآداب . جامعة عين شمس

دكتور
محمود محمد جمال الدين
كلية الآداب . جامعة أسيوط

١٤١٩هـ / ١٩٩٩م



ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد . مدينة نصر . القاهرة
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ . فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

٩٧٣ عبد العزيز سليمان نوار.
ع ز ت ا تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية: من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين/ عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين ـ القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٩.
٤٢٠ص: خ؛ ٢٤سم .
ببليوجرافية: ص [٣٩١] -٤١٧
يشتمل على ملاحق.
تدمك: ٦ - ١١٧٦ - ١٠ - ٩٧٧.
١ - الولايات المتحدة الأمريكية - تاريخ - العصر الحديث. أ- محمود محمد جمال الدين، مؤلف مشارك. ب- العنوان.

إعداد وإخراج فنى

عادل أحمد العزب الدغيدي



حورس للطباعة والنشر (مهندس / هشام الشربيني وشركاه)
١ ش المدق - خلف رقم ١٨٤ ش بورسعيد - السيدة زينب ت : ٣٩٥٧٦١٤

مُقَدِّمَة

الولايات المتحدة الأمريكية امتداد للحضارة الأوربية، ولكن الأهم من ذلك، هو أنها أخذت آخر ما وصلت إليه الحضارة الأوربية، تنطلق منها نحو حضارة أمريكية قيادية ليس للمصدر الأم (أوربا) فقط بل للعالم ابتداء من النصف الثانى من القرن العشرين بصفة خاصة.

البداية مع حركة الكشوف الأوربية، والهجرات المتتالية الأوربية إلى العالم الجديد، وعمليات الإزالة والإزاحة للبشر أصحاب الأرض من الهنود الحمر حتى أصبح هؤلاء فى مناطق محاصرة أقرب إلى المتاحف البشرية. وآخر صورة لحضارات مندثرة (الانكا والازتك).

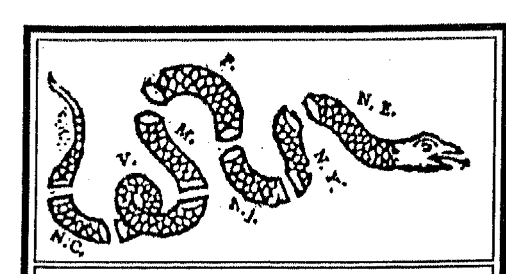
ومع انتشار حركة الاستعمار الأوربى إلى العالم الجديد، انتقلت الصراعات الأوربية إلى هذا العالم، وخاصة الصراعات بين إنجلترا وفرنسا وأسبانيا، حتى تفوقت إنجلترا على فرنسا، وخلص لإنجلترا الغالبية العظمى من أمريكا الشمالية باستثناء بعض المساحات فى الجنوب بصفة خاصة (المكسيك). وأصبح الأمريكى من بعد وجها لوجه مع الدولة الأم المسيطرة (انجلترا). فكان أن حرر الأمريكيون أنفسهم. وظهرت دولة جديدة (الولايات المتحدة الأمريكية) وانشغلت بوضع نظام حكم حديث ديمقراطى وتوحيد بقية المناطق (الأمريكية) وتصفية الرق والاسترقاق (الحرب الأهلية)، والانطلاقة الاقتصادية.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الاستقلال بعيدة عن الصراعات الأوربية، بل أبعدت هذه الدول الأوربية المتصارعة عن العالم الجديد بما أصدرته

من قرار حاسم (مبدأ مونرو) الذى طالب بامتناع الدول الأوربية عن التدخل فى شئون العالم الجديد، وإلا تصدت الولايات المتحدة لأى تدخل فى هذا العالم الجديد.

ومع النمو الاقتصادى الأمريكى وارتباكاته بالعلاقات مع مختلف دول العالم وخاصة مع أوربا أخذت المسافة بين أمريكا وأوربا فى المجال السياسى والإستراتيجى تقترب، حتى أصبحت التطورات الأوربية فى أعقاب ظهور ألمانيا وإيطاليا والتوسعات الاستعمارية الأوربية فى العالمين القديم فى آسيا وأفريقيا تحث الولايات المتحدة على اتباع سياسية معينة إزاء ذلك وهى ألا تظهر دولة واحدة أو تحالف يسيطر على أوربا على اعتبار أن ذلك يخل بالتوازن الدولى وضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وخاصة إذا كانت الدول الساعية إلى السيطرة على أوربا دول دكتاتورية. وكان هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى تدخل الولايات المتحدة فى أوربا ضد دول الوسط خلال الحرب العالمية الأولى، وضد دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية، وضد الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة التى تمخضت عن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية.

هذه هى مسيرة هذا الكتاب مع تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية عبرالقرون من السادس عشر حتى نهاية القرن العشرين.



الفصل الأول

اكتشاف أمريكا

من المسلم به الآن أن كولومبوس لم يكن بالفعل أول رجل أوربى وطأت قدماه أرض القارة الأمريكية، بل إن كثيرين غيره سبقوه إلى ذلك ووصلوا الشواطئ الأمريكية الشمالية فى ظروف عارضة مما جعل آثارهم هناك شبه معدومة وأخبار رحلاتهم أشبه بالأساطير منها بالواقع التاريخى. هناك دلائل كثيرة على أن السكندنافيين وهم من الشعوب العريقة فى الملاحة، قد سبقوا كولومبوس بقرون عدة، فقد قذفت العواصف والأنواء البحار النروجى (ندود) Naddod فى القرن التاسع إلى شواطئ أيسلندا ثم وصل بحارة آخرون إلى جزيرة جرينلاند، (أى الأرض الخضراء) وكان ذلك سنة ٩٨٦. وبعد ذلك بسنوات قليلة، أى فى نهاية القرن العاشر كان السكندنافيون قد وصلوا حتى شواطئ لابرادور وأسكتلندا الجديدة على الشاطئ الشرقى لأمريكا الشمالية، إلا أن هذا الاكتشاف لم يكن له أثر كبير لأسباب عديدة: أهمها أن المكتشفين أنفسهم لم يدركوا حقيقة الأرض التى وصلوا إليها، كما أنهم لم يحاولوا استعمارها أو السكن فيها. ولذا فقد اندثرت أخبارها إلا القليل الذى نجده فى بعض القصائد والأغانى السكندنافية القديمة أو بعض النصوص اللاتينية العائدة إلى القرون الوسطى. وعلى كل فإن هذه الإشارات غامضة ولا تساعد على معرفة الحقيقة بصورة واضحة.

أما جرينلاند فقد بقيت هناك جالية إسكندنافية حاولت أن تعيش فيها وتستعمر أرضها وقد بنى هؤلاء مدينة لاتزال آثارها باقية حتى الآن، كما خلفوا لنا آثار كنيسة تعود على الأوجح إلى القرن الثانى عشر، إلا أن هؤلاء السكان لم يلبثوا أن انقرضوا تماما بعد أن هاجر قسم منهم إلى أيسلندا واندمج آخرون مع سكانها الأصليين (الإسكيمو). ويعود السبب فى ذلك إلى انقطاع المواصلات بصورة تدريجية بين إسكندنافية وكل من أيسلندا وجرينلاند.

السكان الأصليين:

بالطبع لم تكن القارة الجديدة خالية من السكان ولا من الحضارات إنما كان القسم الأكبر من سكانها قد تجمع فى المناطق الوسطى من القارة. وقد أثبتت أكثر الدراسات على أن هؤلاء السكان الذين أسماهم كولومبوس بالهنود إنما هم من سكان العالم القديم على الأرجح؛ ذلك أنه حتى الآن لم يعثر فى أميركا على آثار إنسان قديم كإنسان نياندرتال فى أوروبا. والأرجح أن هؤلاء قد عبروا مضيق يرينغ بعد نهاية العصر الجليدى ويرجح أنهم ينتمون إلى العنصر المونغولى الذى ينتمى إليه الصينيون. أتوا من شمال آسيا إلى شمال أمريكا ومن ثم أخذوا بالاتجاه جنوبا مع الزمن بحثا عن أسباب الحياة؛ ذلك أنهم ظلوا ولفترة طويلة شعوبا رحل تعيش من الصيد والقنص. ونحن نجهل متى بدأت بعض هذه الشعوب بالانتقال إلى مرحلة الزراعة، وهذا الانتقال يعتبر خطوة مهمة فى تطورهم الحضارى؛ ذلك أن ممارستهم للزراعة هى التى أجبرتهم على الاستقرار. وبالتالى هى التى أدت إلى قيام حضارات زاهية فى تلك القارة، حتى أن بعض هذه الشعوب توصلت إلى معرفة بعض المعادن وإلى استعمالها، إلا أنها لم تصل إلى اكتشاف الحديد واستخدامه.

هنا أشير إلى أن هذه الحضارات تطورت بصورة منعزلة تماما عن حضارات آسيا وبالتالى فليس بينهما تشابه مهم، يضاف إلى ذلك أن هذه الحضارات الأمريكية كانت تختلف اختلافا جذريا عن الحضارات السائدة فى أوربا زمن الاكتشاف، أى فى القرن الخامس عشر والسادس عشر. وأهم هذه الحضارات ثلاثة: حضارة الأزتيك وحضارة الأنكاس وحضارة الماياس.

الأزتيك Les Azteques

فى القرن الثالث عشر نزلت فى سهول المكسيك شعوب رحل تعتاش من الصيد والقنص واشتبكت فى صراع طويل مع السكان الأصليين تمكنت فى نهايته من تثبيت أقدامها هناك ومن بناء عاصمتها الشهيرة Tenochtitlan (مكسيكو

الحالية) فى سنة ١٣٢٥ كما تقول الروايات القديمة حتى القرن الخامس عشر لم يكن الأزتيك قد بنوا لأنفسهم مكانة كبيرة بين سكان أمريكا الوسطى، إلا أنهم بعد ذلك تحالفوا مع بعض القبائل المجاورة مما سمح لهم تدريجيا بالسيطرة على كل الشعوب المجاورة لهم وإقامة دولة كبيرة شملت القسم الأكبر من بلاد المكسيك الحالية. فى هذه المرحلة تطورت عاصمتهم وكثر سكانها حتى أن الرواد الأسبان الأوائل دهشوا لكبرها وتنظيمها وازدهارها وكثرة سكانها. والواقع أن وصول الأسبان إلى البلاد قد صادف أعلى مراحل ازدهار حضارة هذا الشعب. وأبرز مظاهر هذه الحضارة:

١ - الدين:

كان للأزتيك آلهة كثر ورثوا الاعتقاد بهم عن أجدادهم وكان بعض هذه الآلهة يتصف بالشراسة وحب الدماء البشرية، بينما بعضها كان أكثر مسالمة. إلا أن أبرز ما فى الأمر كان هناك ميل واضح نحو فكرة التوحيد، والفضل فى ذلك يعود إلى رجال الدين المثقفين، إلا أن هذا التفكير بقى محصورا فى إطار ضيق ولم يصل إلى الجماهير.

كانت معابدهم تبنى فوق أهرامات إما من الحجارة الصلبة أو من الطين المجفف والنيران تبقى مشتعلة فيها ليلا نهارا إرضاء للآلهة؛ ذلك أن أبناء الأزتيك كانوا يعيشون فى قلق دائم خائفين من غضب آلهتهم ولذا فكانوا يكثرون من الاحتفالات الدينية ويبالغون فى خدمة المعابد والهياكل وفى بعض الأعياد والمناسبات كانوا يقدمون القرابين والذبائح البشرية لها.

٢ - الجيش:

كانت لأفراد الجيش مكانة كبيرة فى مجتمعهم تعادل مكانة الكهنة ورجال الدين. إن هذا الشعب كله بطبعه مشاكسا وميالا للقتال فهو إذا بحاجة دائمة لجيش قوى منظم، ولذا فقد عرف بعض التنظيمات التى تتبعها الجيوش الحديثة فى أيامنا.

قسموا جيشهم إلى محترفين يرسلون إلى المدارس العسكرية، حيث يدربون لعدة سنوات على تمارين قاسية. وكان يشترط للدخول إلى هذه المدارس مستوى محدد من الثقافة. وتفرض الخدمة العسكرية العادية على الجميع إلا أن هؤلاء كانوا يدعون فقط أثناء الحروب.

وبفضل هذا التنظيم أصبحت لهم شهرة فائقة وباتوا مرهوبى الجانب فى أمريكا الوسطى. وهنا تجدر الإشارة إلى أنهم رغم قوتهم وميلهم للمشاكسة لم يكونوا ميالين لسفك الدماء بل كانوا دائما يفضلون فى حروبهم الحصول على الأسرى لتقديمهم للمعابد والهياكل فكانوا يتجنبون ما أمكن قتل أخصامهم.

النظام السياسى:

لقد ثبت من الدراسات الحديثة أن الأزتيك قد مارسوا نظاما سياسيا متطورا فتعيين الحاكم كان يتم بالاختبار وليس بالوراثة وإن كان هذا الاختبار يجب أن يتم فى عائلة واحدة. وكان يساعده فى شئون الحكم مجلس يتولى هو دراسة وتقرير الأمور المهمة فى اجتماعات دورية منتظمة.

المايا‌س Les Mayas

أصلهم: يعود شعوب المايا‌س فى أصلهم إلى بلاد غواتيمالا وجنوب الهندوراس، حيث أقاموا لهم مدنا بعضها بلغ درجة عالية جدا من الازدهار والتقدم كمدينة Palenque Copan ، إلا أنهم فى القرن السادس هجروا مدنهم وقراهم لأسباب لاتزال مجهولة ربما كانت خوفهم من وباء الحمى الصفراء التى اجتاحت المنطقة أو بسبب استنفاد طاقات التربة بأساليبهم الزراعية البدائية. لجأوا إلى شبه جزيرة يوكاتان حيث حلوا وجعلوا Chichen Itza مركزا سياسيا ودينيا لهم. ومنها نشروا حضارتهم وثقافتهم فى كل أرجاء شبه الجزيرة. ثم تخلى السكان عن المدينة لأسباب مجهولة فى القرن السابع ليعودوا إليها فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر حين أصبحت أزهى مدن المكسيك وأكثرها عمرانا وتقدما. وقبل أن يهجرها سكانها نهائيا هذه المرة فى القرن الخامس عشر كانت قد

بلغت أعلى مراحل تطورها العمرانى، فالدراسات التى أجراها علماء الآثار فى غابات أمريكا الوسطى مؤخرا كشفت بقايا مدينة تتسع لآلاف السكان، شوارعها عريضة تحفها على جانبيها أشجار النخيل، وساحاتها فسيحة تقوم حولها معابد ضخمة وقصور جميلة البنيان. ويشرف على المدينة أهرام كبير ومعبد الإله (كوكولكان).

الدين:

لقد عرف هذا الشعب الازدواجية فى الدين والتى تتلخص فى الصراع الدائم بين قوى الخير وقوى الشر. وقد ساعدت ديانتهم إلى حد كبير على تطور فنى العمارة والتصوير. إذ إنهم كانوا يغالون فى تزيين معابدهم بالرسوم والصور ويغلب على فنهم الطابع الرمزى الدينى. والثعبان يظهر فى أكثر رسومهم وصورهم لأنه كان بالنسبة إليهم حيوان مقدس. أكبر معابد المايا هو ذلك القائم فى مدينة Chichen Itza والذى لا تزال آثاره باقية حتى اليوم. شمالى هذا المعبد يوجد ينبوع كان يلعب دورا كبيرا فى احتفالاتهم الدينية؛ ذلك أنهم كانوا يعتبرونه مقدسا وفيه تقدم القرابين إلى إله المطر الذى يتمتع بمكانة كبيرة عندهم؛ نظرا لأن الزراعة كانت مصدر رزقهم الأساسى.

وفى احتفال كبير يحضره مندوبون من جميع مدن وقرى البلاد كان الكهنة يختارون أجمل فتاة فى المدينة ويلقون بها فى احتفال صاخب فى الماء لتكون قربانا للآلهة وهذا الاحتفال كان يجرى مرة كل سنة وكانت الفتيات يتهافتن لنيل هذا الشرف الكبير.

العلوم الثقافية:

لقد بلغ هذا الشعب درجة عالية من الحضارة والتنظيم الاجتماعى فقد عرف هؤلاء علم الفلك وأقاموا مرصدا فلكيا جاءت أعماله على درجة كبيرة من الدقة ذلك أن أعمال هؤلاء أدت إلى وضع تقويم أرفع من أى تقويم عرفته شعوب أخرى بنفس المستوى الحضارى. بل ربما أمكننا أن نقارنه بالتقويم الغريغورى

الغربـي. وانطلاقا من دراسـاتهم الفلكية والرياضـية توصلوا إلى نوع من الكـتابة سجلوا به كل ما عـرفوه من تاريخهم ومن حركـات النجوم. إلا أنه لم يصل من هذه الكتابات سـوى مخطوطات ثلاثة صعب على العلماء حـتى الآن فك رموزها وقراءة مـا فيهـا. إن لغتهم المحليـة لاتزال موجـودة حتى الآن وهى أكثـر اللغات المحلية انتشارا فى أمريـكا الوسطى غير أنها فقدت الكثير من مصطـلحاتها القديمة بسبب مادخلها من كلمات وأفعال أخذت من الأسبانية.

حضارة الأنكا Incas:

حوالى القـرن العاشـر الميلادى انطلقت هذه الشـعوب من ضـفاف بحـيرة تيتيكاكا الواقـعة فى مرتفعات جبال الأنديز فى بلاد البـيرو وقضت على نفوذ كل من كان قبلها من شعـوب وحضارات وجعلت مدينة كوزكو عاصـمة ومركزا لها. فـهم بالتالى ورثة الحـضارات القـديمـة التى قبلهم فـى تلك المنطقة كـحضـارتى Aymaras Quechuas اللتان قامـتا فى مرتفعات جبال الأنديـز وحضارات شواطئ البيـرو التى كان ازدهارها كـما يرجح العـالم الأمريكى مـيتز فى القرون المـيلادية الخمسة الأولى.

وقد امتـد نفوذهم تدريجيا حـتى شمل فى مطلع القرن السـادس عشر بلاد البـيرو كلهـا وبوليـفيـا والإكـوادور وقسـما من بلاد الـشيلى. وكـان ذلك زمن إمبراطورهم هويناكاباك الذى عرفت البلاد فى أيامه ذروة قوتها العسكرية واتساعها الجغرافى إلا أن وفـاته فى السنة ١٥٢٥، أى قبل وصول الغـزاة الأسبان إلى بلاده بخمس عشرة سنة أدت إلى تقسيم البلاد بين ولديه.

التنظيم السياسى:

لقد سيطرت فـكرة الدولة على الحياة الاجتمـاعية لهذه الشـعوب، فالمواطن يعتـبر نفسه فى خـدمة الدولة. وبالتالى فهـو مجبر على إظهـار الولاء المطلق لها وللحكومـة. يقف على رأس الهرم الحـكومى الأنكا المقدس وهو الحـاكم الأعلى للبلاد وسلطته على البلاد والمواطنين لا حد لها لما له من طابع القداسة. ومن هذه

الناحيـة من الصعب مـقارنة سلطاته مع أى من حكـام العالم القديم حـتى أولئك الأباطرة المستـبدين الذين عـرفتهم شـعوب الشـرق القديم. يليـه مباشـرة رؤساء الوحدات الإدارية وأهمهم حكام المقـاطعات وعددهم أربعة. ويقيم هؤلاء جـميعا فى العاصمة ويشكلون مجلسا خاصا يساعد الحاكم.

التنظيم الإدارى:

تنظيـمهم الإدارى كان مـركزيا لدرجـة كبيـرة ولعل سببه السلطات الغـير محـدودة التى كان يتـمتع بها الأنكا، فـقد ركزت جـميع الإدارات الحكومـية فى العاصمة لتكون له القدرة على إدارة شئون البـلاد كلها بنفسه. ولتسهل هذه المهمة ربطت العاصمة بجميع أنحاء الإمبراطورية بشبكة واسعة من الطرق.

التنظيم الاجتماعى:

الوحدة الأساسـية للسكان هى الأيولو أو بعبـارة أصح القبيلة. ومجـموعة القبـائل هى التى تشكل الدولة التى يرأسهـا الملك أو الإمبراطور، لقـد عرف هذا المجتمع نظام الطبقات الذى شاع فى العالم القديم.

١- الأنكا وله المقام الأول نظرا لكونه الحاكم ولما له من طابع القداسة.

٢- طبقـة الأشراف وهؤلاء لهم امتـيازاتهم القـديمة وأبرزها حصـر المراكز القيادية فيهم وجعل التعليم والثقافة احتكارا لهم.

٣- رجال الدين وكهـان المعابد وهؤلاء يشكلون طبقة خـاصة لها امتـيازاتها وهى متساوية فى المرتبة مع طبقة النبلاء ورجال الحكم ويرأسهم الكاهن الأكبر «كاهن معبد الإله الشمس» ويكون عادة شقيق أو عم الإمبراطور. وينضم إلى هذه الفـئة «عـذارى الإلة الشمس». وهؤلاء فـتيـات يهبن أنفـسهن لخـدمة الإله، يسكن فـى أديرة خاصـة وينذرن العفـة. وأهم أعمالهن حياكة ملابس الإمـبراطور، وصنع المشروبات التى تستعمل فى الأعياد والمناسبات الدينية.

٤- طبقة عامة الشعب ومهمتهم الأساسية خدمة الدولة. إلا أن هذه الخدمة يقابلها حقوق على الدولة، فالدولة ملزمة فى أيام السلم بتأمين لرعاياها وحمايتهم من الجوع كما تلتزم بإعالتهم فى حالات المرض والشيخوخة.

الملكية:

لم يعرف هذا الشعب ملكية الأرض بالشكل المألوف، فالأرض الزراعية عندهم تقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم خاص بإله الشمس يستثمره ويديره الكهنة ورجال الدين، وقسم يخص الإمبراطور الأنكا، والقسم الثالث موزع بين القبائل (أيولو) أما داخل القبيلة فلم تكن هناك ملكية خاصة إنما الأرض للجماعة يوزعها فى كل عام زعيم القبيلة بين العائلات حسب حاجاتها بحيث يحصل كل فرد على الأرض اللازمة لإعالته.

الدين:

عبادة إله الشمس كانت الدين الرسمى للدولة؛ ولذا فمعابد البلاد كانت مخصصة لعبادته. وأهم هذه المعابد هو معبد إله الشمس القائم فى العاصمة كوزكو. وكان يحيط به حائط كبير من الحجارة الضخمة وفى داخله كانت الجوانب والسقوف مزينة بالذهب. أما فى داخله أى فى قدس الأقداس فكان هناك قرص من الذهب له شكل وجه إنسان تحيط به نجوم بشكل تاج صنعت من الذهب أيضا، يرمز إلى وجه إله الشمس. وعلى جانبيه مقاعد من الذهب صنعت عليها مومياء الأباطرة القدماء.

ومرة فى العام فى عيد الشمس، يحضر الوجهاء وممثلو المناطق من كل أرجاء الإمبراطورية ليحضروا حفلات خاصة تقام بهذه المناسبة وتقدم فيها للإله القرابين الحيوانية.

الكتابة:

مارس هذا العشب نوعا خاصا من الكتابة، فقد وجدت فى بعض القبور حبال ذات عقد كثيرة، وقد اختلف العلماء فى مدلولها إلا أن علماء الآثار يرجحون أن هذه العقد تمثل إحرفا وكتابات، بينما يرى آخرون أنها تمثل أرقاما استعملت فى حساباتهم.

فى البناء والعمران:

عرف فن العمران تطورا كبيرا عند شعوب الأنكا لاتزال الكثير من آثاره بادية حتى اليوم فى مابقى من مدنيتهم، فالأبنية الضخمة والقصور تزين الساحات العامة

والشوارع، والمعابد الضخمة تكاد لاتخلو منها مدينة كبيرة، ولعل أبرز مظاهر العمران تتجلى فى تلك الشبكة الواسعة من الطرق التى تربط العاصمة بجميع أنحاء الإمبراطورية رغم كثرة الأودية والمرتفعات الشاهقة ورغم الطبيعة الجغرافية الجبلية حتى أن كثيرا من هذه الطرق قد شقت على محاذاة أودية سحيقة أو فوق جبل صعب المسالك، وكثيرا ما كانت هذه الطرق تخترق جبالا صلبة عبر ممرات شقها الإنسان أو تمر فوق واد عميق عبر جسر بنى بدقة متناهية. هذه الطرق أدهشت المغامرين الأسبان لدى رؤيتها فى القرن السادس عشر. وإلى جانب ذلك برعوا أيضا فى مختلف الحرف وخاصة فى صناعة الحلى والمجوهرات وفى صناعة الحياكة والنسيج والصباغ والسيراميك وصناعة الفخار التى تعتبر متممة لصناعة البناء والعمران.

وهكذا عندما وصل الأوربيون إلى العالم الجديد مكتشفين ومستعمرين له. كانت شعوب هذا العالم فى حالة حضارية عاجزة تماما عن مقاومة المكتشفين مقاومة ناجحة وبالتالى دخلت أمريكا بالكشوف الجغرافية عصرا جديدا.

ولا يمكن فهم الأسباب والدوافع التى أدت إلى اكتشاف القارة الأمريكية دون أن نستعرض - ولو بصورة موجزة نشوء - حركة الاكتشافات التى بدأت فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر والتى استمرت مدة طويلة مما سمح لإنسان العالم القديم بالتعرف على جميع بقاع الأرض التى كان يجهل وجودها حتى ذلك الحين. ولقد تضافرت عوامل عديدة ومتفرقة فأدت إلى ظهور تلك الحركة وأهمها:

١- تطور الحياة الاقتصادية:

ففى أوروبا ازدادت العلاقات الاقتصادية بين دول القارة مما أدى إلى ازدياد الطلب على المعادن الثمينة وبصورة خاصة الذهب والفضة باعتبارهما وسيلتا التبادل التجارى الوحيدتان المتعارف عليهما والمقبولتان فى العالم آنذاك. ولما كانت موارد الذهب والفضة فى العالم القديم محددة وقليلة ولم تعد تفى بحاجات التجارة الدولية أصبح البحث عن مصادر جديدة لهذه المعادن أمرا ملحا وضروريا.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢- تطور صناعة السفن:

إذ بات من الميسور بناء سفن أكبر وأسرع وأكثر قدرة على مواجهة الأنواء والعواصف وعلى تحمل السفر الطويل، مما فتح أمام العاملين فى صناعة النقل آفاقا جديدة وسمح لهم بالتوغل كثيرا فى البحار والابتعاد ولمدة طويلة ولمسافات أكبر عن الشواطئ وعن المناطق المسكونة والمعروفة.

٣- مع انتشارأفكار جديدة حول كروية الأرض:

وخصوصا بعد أن ظهر كتاب Imago Mundi لمؤلفه الفرنسى D'Ailly فى بلجيكا فى العام ١٤٨٥ أخذ الناس يميلون إلى الاعتقاد بأن بحرا واحدا يصل بين شواطئ أوربا وأفريقيا وآسيا، وإذا كان هذا صحيحا فليس ما يمنع من الوصول بحرا إلى شواطئ آسيا من شواطئ أوربا متجهين غربا، وهذه الفكرة بذاتها كانت نقطة انطلاق لكثير من المغامرات.

٤- سيطرة العثمانيين على الشرق الأوسط:

منذ أقدم الأزمان كانت تجارة أوربا مع الشرق بصورة خاصة مع الهند تتم عبر بلدان الشرق الأوسط. فبضائع الهند وخصوصا الأفاويه والبهارات المعتبرة فى أوربا من أسباب الرفاه المطلوبة والمتخذة من قبل التجار كمصدر أساسى من مصادر الربح الوفير، كانت تصل إلى أوروبا عن طريق الخليج العربى، فالمرافئ السورية ومن سوريا كان تجار جنوى والبندقية يتولون نقلها إلى أوربا بحرا محققين بذلك أرباحا كبيرة. ومع ظهور الإمبراطورية العثمانية ونمو قوتها المتزايد أخذت تضع العواقيل أمام تجارة أوربا مع الشرق الأقصى حتى قضت عليها تقريبا فى أواخر القرن الخامس عشر فضلا عن الضرائب الجمركية المتصاعدة التى كان يفرضها مماليك مصر ومن هنا بدء الناس فى أوربا يتساءلون عن إمكانية الوصول إلى الهند والاتجار معها مباشرة للتخلص من سيطرة العثمانيين المتزايدة على تجارتهم.

٥- الرغبة فى نشر الدين المسيحى:

كانت هناك رغبة ملحة لدى الكثيرين وخاصة فى الأوساط المتدينة فى العمل على نشر الدين المسيحى فى تلك البلدان التى كانوا يفترضونها وثنية.

اكتشاف الطرق البحرية

بدأت أولى مساعى الاكتشاف فى شبه الجزيرة الإيبرية وبصورة خاصة فى البرتغال وهذا أمر طبيعى نظرا لموقع أسبانيا والبرتغال الجغرافى على المحيط الأطلسى ولإشرافهما على أهم طرق المواصلات البحرية الدولية، فى ذلك الحين يضاف إلى ذلك استعداد ورغبة شعبى البلدين فى الانطلاق نحو آفاق جديدة واكتشاف بلدان مجهولة، وربما أمكننا أن نضيف إلى ذلك رغبة الشعبين فى العمل على نشر المسيحية فى أصقاع جديدة نظرا لما عرف عنهما فى ذلك الحين من تدين ومن تمسك بالمسيحية.

هنرى الملاح:

كان من أبرز الرجال الذين اهتموا بأعمال الاكتشاف الأمير هنرى ابن الملك جان الأول ملك البرتغال، والذى عرف فيما بعد بهنرى الملاح. بدأ هذا الأمير حياته كقائد من قواد الأسطول البرتغالى وهو الذى احتل فى سنة ١٤١٥ مدينة سبتا على شاطئ المغرف محققا بذلك أول خطوة استعمارية فى أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت بدء يهتم بأفريقيا بصورة خاصة. فقد جعل مقره فيما بعد فى قرية برتغالية اسمها Sagres فى أقصى الطرف الجنوبى الغربى من قارة أوربا وهناك بنى قصرا لإقامته وبجانبه مرصدا وبسرعة كبيرة تحول قصره إلى مركز للدراسات الجغرافية والبحرية يؤمه العلماء من مختلف البلدان. وقد تركز قسم كبير من جهود هؤلاء فى محاولة تطوير صناعة السفن وجعلها قادرة على مواجهة المحيط الأطلسى والإبحار فيه لمسافات طويلة وبعيدا عن الشواطئ.

وقد أرسل هنرى الملاح الحملة الأولى فى سنة ١٤١٨ فقطعت مسافة طويلة على محاذاة الشاطئ الأفريقى ثم تلتها حملات أخرى سارت فى نفس الاتجاه، أى من الشمال إلى الجنوب على محاذاة الشاطئ الأفريقى الغربى حتى وصل البرتغاليون إلى مصب نهر السنجال. وبفضل هذه الحملات تمكن البرتغاليون من نقل عدد كبير من الزنوج إلى بلادهم حتى أن ليشبونة أصبحت أهم أسواق الرقيق فى أوربا. وفى سنة ١٤٤٥ حقق البرتغاليون نصرا كبيرا باجتيازهم الرأس الأخضر.

ومع تقدم البرتغاليين على الشاطئ الأفـريقى أخذ هنرى الملاح يفكر بتحقيق كسب سياسى لبلاده محاولا حمـايتها من مزاحمة البلدان الأخرى فى هذه المناطق وجـعل الاكتشاف فى الـشرق على شواطئ أفريقيا احتكارا للبـرتغال بواسطة رقيق يحصل عليـه من البابا ولابد من الإشارة إلى أن مـحاولته هذه قد أدت إلى قـيام صراع عنيف بين أسبـانيا والبرتغال للحـصول على تأييد البابوية فى أعـمال الفتح والاستعمار.

كانت وفاة هنرى الملاح فى السنة ١٤٦٠ قد حالت دون رؤيته لنتائج أعماله الباهرة، إلا أن العمل الذى بدأ به لم يتوقف بموته بل تولاه ابن شـقيقه حنا الثانى ملك البرتغال، ففى العام ١٤٨٢ تمكن البحارة البرتغاليون من اجتياز خط الاستواء ووصلوا حتى مصب نهر الكونجو. وبعـد هذا التاريخ بخمس سنوات تمكن البحار دياز Diaz والذى سبق له أن اشـترك فى كثـير من الحمـلات البحرية السـابقة من الوصول إلى خليج Mosselbaai . وكان ينوى مواصلة السير على محاذاة الشاطئ الشرقى لأفـريقيـا لولا أن تمردا بين بحارته أجـبره على العودة. وقـد أطلق على الطرف الجنوبى للقـارة اسم «رأس الأنواء». المعـروف حالـيا باسم «رأس الرجـاء الصالح» وفى سنة ١٤٩٤ أنهت مـعاهدة Tordesillas النزاع بين أسبانيا والبرتغال حول أعمـال الكشف والاستعمـار بجعل جميع المناطق الواقعـة غربى خط الطول المار على بعد ٣٧٤ عقـدة غربا من جزر الرأس الأخضر من حق أسبانيا والمناطق الواقـعة شـرقى الخط المذكـور مناطق نفـوذ برتغـالية. وبعـد هذا التـاريخ اندفع البرتغاليون بـحماس وقوة فى التوسع نحو الشرق فـجهزوا حملة كبيـرة تتم مهمة دياز وتصل بهم إلى هدفهم الأخير: الهند. وقد ترأس هذه الحملة البحار البرتغالى فاسكو دى جاما بأمر من الملك عـمانويل الأول الذى خلف الملك جان الثانى سنة ١٤٩٥ . على العرش البـرتغالى. انطلقت هذه الحـملة فى سنة ١٤٩٧ فاجـتازت رأس الرجاء الصـالح متعرضـة لعواصف وأنواء مرعبـة نقل أوصافها إلينـا شاعر البرتغال Camoes فى ملحمته Les Lusiades . ثم وصلت إلى شـواطئ أفريقـيا الشرقية التى كـانت حتى ذلك التاريخ وقفا على التجـار والبحارة العرب. وهناك وجد البرتغـاليون الذهب والعاج اللذين ما دام سـعوا للحصول عليهـما. وبعدها اتجهـوا شرقا حتى وصلوا فى ايار سنة ١٤٩٨ إلـى شواطئ الهند فى آب من سنة

١٤٩٩ وصل دى جاما إلى ليشبونة عائدا من رحلتــه الطويلة معلنا للعالـم اكتشاف طريق جــديد يصل أوربا بالهند بحــرا وهو الحلم الكبــيـر الذى طالما راود أوروبا. ومنذ ذلك اليوم أخــذ البرتغــاليون يعملون لوضع أسس إمــبراطورية برتغــالية فى الشرق.

اكتشاف أمريكا

ولم يكن الأسبان أقل رغــبة من البرتغاليين فى اكتــشاف بلدان جديدة وفى التــعرف إلى طرق جــديدة للتــجارة مع الشــرق تحررهــم من سيطرة تجــار جنوى والبندقية ومماليك مصر من جهة والدولية العثمانية بأساطيلها القوية فى المتوسط من جهــة على خط التجارة مع الــشرق وبصورة خــاصة الهند. إلا أن الأسبــان كانت تشغلهم طيلة القرن الخــامس عشر تقريبا سلسلة طويلة من الحــروب خاضوها ضد المسلمين للقضاء علــى آخر ما بقى لهم من معاقل فى شبه الجــزيرة الأسبانية دولة غرناطة. ولم يتم ذلك نهائيا لعرش قــشتالة إلا فى سنة ١٤٩٢. وبعد هذا التاريخ فقط صار بمقدور فردناند وزوجته إيزابيل الاهتمام بأمور التوسع والاستعمار.

كريستوف كولومبوس:

كريستوف كولومبوس بحار من جنوى التى اشتهرت بتقاليدها البحرية وبأنها مدرسة العالـم البحــرية وبأنها أنجبت كثيرا من رواد عصر الاكتــشاف (كــولومبوس، فسبــوتشى، كابوت وغيرهم). رغم شهرته العظــيمة فإننا نجهل الكثيــر عن حياته الخاصة، فالدراســات والأبحاث الحديثة وخاصة فــى الوثائق القديمة لبلدية جنوى قد أظهرت أنه من مواليد سنة ١٤٥١ وأنه ينتمى لعــائلة متواضعة. كان أبوه يعمل حائكا فى مــدينة جنوى وكان دخله محدودا فــعرف أولاده الفقر والفــاقة وإن كان كولومــبوس يدعى عكس ذلك. وقد عــمل هو فى صغــره حائكا كأبيــه ثم جاب المتوسط مــرات عديدة كتاجــر على الأرجح وبين ١٤٧٠ و ١٤٨٠ قصد ليشــبونة على متن مركب تجارى واســتقر فيهــا وكان أخوه Barthoiomeo الذى كان يــعمل كرسام خرائط وكبائع كتب قد سبقــه للاستقرار فيها. وعن طريق أخيه تعرف إلى الأوساط العامــلة فى البحر والمهتــمة بشئون صناعــة السفن والدراسات الجغــرافية والفلكية. وقد ورث عن حمــيه البرتغالى والذى كان من رجال حركة الاســتعمار

مكتبة جغرافية ثمينة عـمل على دراسة ما فيها من مخطوطات وخرائط، ومنذ سنة ١٤٨٠ أخذ يقتنع بإمكانية الوصول إلى الهند عن طريق الإبحار غربا متأثرا بالآراء المعروفة فى أيامه والتى تقول بكروية الأرض. وقـد عرض مشروعه هذا على ملك البرتغـال فرفـضه بناء لتوصـية مسـتشـاريه الذين كانوا من جهـة لا يأمنون كثـيرا للمغامرين الأجانب المتهافتين على ليشبونة من كل حدب وصوب ومن جهة أخرى لايجـدون ضرورة للبـحث عن طرق جديـدة ما دامت لديهم طريق رأس الرجـاء الصالح. ولما كانت زوجـته البرتغالية قـد توفيت فى هذه الفترة فلم يعـد يجد ما يربطه بهذه البلد سافر إلى أسبانيا حيث عرض مشروعه على اثنين من كبار المقربين للعرض وهيأ له مقابلة مع فرديناند وإيزابيلا فى سنة ١٤٨٦ اللذان أحالا الأمر إلى لجنة خاصـة لدراسة نظرا لانشغـالهما فى الحـرب ضد المسلمـين وقد أعطت هذه اللجنة رأيهـا برفض المشـروع بعد خـمس سنوات. وفى هذه الأثناء كـان شقـيق كولومبوس قد عرض هذا المشروع على هنرى السابع ملك إنجلترا الذى رفضه نظرا لتكاليفه الشديدة.

إلا أن الرجل لم ييأس بل عاد ثانية إلى البـلاط الأسبانى بفضل تدخل أحد رجال الدين الأسـبان المقربين من الملكة إيزابيـلا، ليعرض مشـروعه مجددا ومـعه شروطه التى وجـدها الجمـيع غير مـعقـولة بل ومثيـرة للسخـرية. إلا أن البلاط الأسبانى بعد أن انتهى نهائيا من صراعه مع المسلمين عاد فوافق فى ٣٠ نيسان سنة ١٤٩٢ على مشروع كولومبوس وعلى شروطه التى تتلخص فيما يلى: إذا نجح فى مشروعه فيـعين نائبا للملك فى المقاطعات المكتشفة ويعطـى عشرة بالمائة مما ستدره التجارة على هذه المقاطعات من أرباح.

فى الثالث من آب سـنة ١٤٩٢ غادرت البعـثة التى كانت تـتألف من ثلاث سفن والتى كانت تحت قيادة كولومبوس مـتجهة إلى جزر الكنارى، حيث توقفت بعض الوقت. وفى ١٢ تشـرين أول سنة ١٩٤٢ وصل الأسبـان إلى إحـدى جزر الباهاما. ونزل كولومـبوس بنفسه يحمل علم أسبانيا ليـعلن استيلاءه على الأرض الجديدة باسم العرش الأسبانى. إلا أن أمـرا واحدا خيب أمله وهو أنه لاحظ حالة الفقر الشديد التى كانت سائدة بين سكانها أحسن حالا باعتبار أنهم كانوا يحملون فى آذانهم بعض الأقراط الـذهبية، يضـاف إلى ذلك أن طبيعـة هذه الأرض كانت

أكثر غنى لما فيها من أشجار ونباتات. وفى ٢٨ تشرين أول وصل إلى جزيرة كوبا حيث فقد سفينته الكبيرة (سانتا ماريا) التى غرقت فى البحر.

وهناك أقام مستعمرة أسبانيولا على أرض جمهورية هايتى الحالية وبذلك أقام أول مؤسسة أوربية فى العالم الجديد. وفى ١٥ آذار سنة ١٤٩٣ عاد كولومبوس إلى الشاطئ الأسبانى من حيث انطلق ليعلن فى البلاط وأمام كبار رجال المملكة اكتشافه الجديد.

وقام كولومبوس برحلته الثانية فى أيلول سنة ١٤٩٣ وكان هذه المرة أحسن تجهيزا وأكثر عددا فتألفت حملته من سبع عشرة سفينة عليها ١٥٠٠ رجل. وجعل وجهته جزر الأنتيل أولا ثم توجه إلى هايتى ليكتشف أن السكان قد قضوا على الأسبان الذين أبقاهم فى المستعمرة فى المرة السابقة. فأقام مستعمرة جديدة لم يكن حظها بأحسن من سابقتها.

ثم قام برحلتين الأولى من سنة ١٤٩٨ إلى سنة ١٥٠٠ والثانية من ١٥٠٢ إلى ١٥٠٤ . وقد وصل خلالها إلى جزر ترينيداد، وإلى هوندوراس وهو لم يخرج على كل من أمريكا الوسطى وإن كان ظل يعتقد حتى وفاته أنه وقد وصل إلى شواطئ آسيا.

ومع الوقت كان نجمه فى البلاط يأخذ فى الأفول خاصة وأن حساده ومزاحميه كانوا فى تزايد مستمر وقد وفقوا مع الأيام فى تحريض الملك عليه خاصة حينما ظهر الاضطراب والتمرد فى المستعمرة التى أنشأها فى العالم الجديد فأرسل الملك أحد رجاله ليحقق فى الخلاف بين كولومبوس وأخصامه. إلا أن رسول الملك بادر عند وصوله إلى اعتقال كولومبوس دون أى تحقيق وإرساله مكبلا بالحديد إلى أسبانيا.

وبالرغم من أن الملك أطلق سراحه إلا أنه لم يعد له شيئا من امتيازاته ولا إعاد إليه اعتباره السابق.

قضى السنوات الأخيرة من حياته فقيرا، ومعزولا، ومبعدا عن البلاط والشئون العامة، على الرغم من مطالبته المستمرة بالحقوق التى منحته إياها اتفاقية سنة ١٤٩٢.

أميركوفسبوتشى Amerigo Vespucci

لم يحل أبعاد كولومبوس عن أعمال الفتح والاستعمار دون متابعة العمل الذى بدأه ذلك الرجل فكثرت رحلات المستكشفين وازداد عدد الباحثين عن المجد والثروة فى البحار، وكان من أبرز هؤلاء رجل إيطالى من عائلة فلورنسية عريقة هو أميريكو فسبوتشى، عمل فى أول حياته فى السلك الديبلوماسى ثم التحق بخدمة آل مديتشى الذين انتدبوه إلى أسبانيا ليشرف على مصالحهم التجارية هناك. وبفضل اتصاله التجارى مع رجال البحر، إذ كان يتولى تموين سفنهم بدأ يهتم بالعالم الجديد ويجمع المعلومات الكثيرة مما سمح له فيما بعد أن يلعب دورا خالدا فى هذا المجال.

والواقع أن دوره فى اكتشاف أمريكا هو فى الحقيقة أقل من دور سلفه كولومبوس. حتى وفاة هذا الأخير كان من المعتقد أن الأرض المكتشفة حديثا ليست إلا قسما من البر الآسيوى. إلا أن بعض معاصريه راودتهم الشكوك فى صحة هذا الاعتقاد وكان فسبوتشى من هذه الفئة من الناس. فقام بعدة رحلات إلى الأرض الجديدة لحساب أسبانيا والبرتغال. وقد توغل كثيرا على محاذاة الشاطئ الجنوبى الأمريكى وربما وصل بين عامى ١٥٠١ و ١٥٠٢ إلى مصب نهر لابلاتا فى الأرجنتين وبعده بلغ خط العرض ٥٢ جنوبا.

ولم يجد أى تشابه على طول الشواطئ التى اكتشفها مع الشواطئ الهندية، إذ كان لدى الأوربيين الكثير من المعلومات عن الهند بفضل ما كتبه رحالة القرون الوسطى الذين زاروا تلك البلاد. وهذا ما دفعه للاعتقاد بأنه أمام قارة جديدة غير متصلة بالعالم القديم. وقد نشرت فى أوربا بعناية العالم الالزاسى Waldseemuller عدة رسائل من فسبوتشى يثبت فيها نظريته وهذا ما دفع الناس بناء لاقتراح العالم المذكور لإطلاق اسم أميركا على القارة الجديدة.

وبعد وفاته بسنة وحدة، أى سنة ١٥١٣ أتى الرحالة الأسبانى Balboa بدليل جديد على صحة نظرية فسبوتشى، إذ إنه وصل فى اكتشافاته داخل الأرض الجديدة إلى المحيط الأطلسى فأثبت أن الأرض الجديدة أمامها بحر ووراءها بحر فجاء اكتشافه تصديقا لنظرية سلفه.

ثم جاءت رحلة ماجلان التى اكتشف فيها ممرا عبر القارة فى قسمها الجنوبى يصل البحـر الأطلسى بالمحيط الهـادئ ثم انطلق فى رحلة طويلة وصل فيـها إلى جزر الفلبـين، حيث توقفت بعثته مـدة من الزمن. وقد توفى هو هناك إذ أصابه سهم مسموم فى إحدى المعـارك التى دارت مع سكان البلاد الأصليين. وقد عادت البعثة أو بعبارة أصح ما بقى من رجالها وسفنها، إذ فقدت من هؤلاء الكثير نتيجة لما واجهته من أهوال ومصاعب فى مسـيرتها الطويلة، إلى أسبانيا فى ٦ أيلول سنة ١٥٢٢ وقد استـقبل رجالها اسـتقبالا حارا على اعـتبار أن الناس كانوا قـد فقدوا الأمل بعـودتهم. وهكذا ثبت للناس عـمليا ولأول مـرة كروية الأرض فى عـودة رجال مجلان.

ولم يقف الأسبان عند حـد الشواطئ بل اندفعوا فى محاولة جـدية للتعرف بسـرعة على أرجـاء الأرض الجديـدة واكتـشاف مـعالمهـا الداخليـة فى محـاولة لاستعمارها واستثمار خيراتها. وسنذكر بإيجاز أهم المنجزات فى هذا المجال.

فتح المكسيك:

تولى هذه المهمة Cortez وهو مفكر أسبانى ينتمى لعـائلة ميسورة بدأ حياته فى دراسة القانون فى جامعة سلمنغا، إلا أن روح المغامرة فـيه دفعته لترك الجامعة والهجرة إلى كوبا حيث التحق بخدمة حـاكمها. ولما كان هذا الأخير قد نظم عدة حملات إلى شبه جزيرة يوكاتان فقـد أوكل مهمة أهداها إلى كورتيز وكانت تتألف من خمسمائة جندى وضابط ومـائة بحار و١٤ مدفعا، إلا أن الخلاف لم يلبث أن دب بين الرجلين فاسـتقل كورتيز بـالحملة وأخذ يعمل مـستقلا عن حـاكم كوبا. وعند وصوله إلى الشـاطئ الغربى لشبـه الجزيرة نزل هناك بعد مـقاومة عنيـفة من السكان الأصليين وأسس على الشاطئ مـدينة أسماها Vera Cruz وأعلن استيلاءه على البلاد منذ نزوله على الشـاطئ باسم ملك أسبانيا. ثم أخـذ يتوغل فى البلاد بعد ذلك شيئا فـشيئا حتى تمكن من احتلال المكسيك كلها بعـد القضاء نهائيا على مقاومة سكانها الأصليين فى آب سنة ١٥٢١ عـقب معارك دامية. وبذا قضى على إمـبراطورية الأزتيك التى كـانت تعـتبـر أقوى تجمع سيـاسى بين سكان أمـريكا الأصليين.

احتل كورتيــز فيما بعد سنة ١٥٢٤ - ١٥٢٥ بلاد الهندوراس والتى ضــمها إلى املاك أسبانيا، كما أن رجاله احتلوا بلاد غواتيمالا وتوغلوا فى فتوحاتهم حتى وصلوا إلى كاليفورنيا.

فتح البيرو: Pizarro

وهو من سكان جنوب غــرب أسبــانيا من مــواليد سنة ١٤٦٨. وقــد تولى لحساب الملك شــارل الأول غزو بلاد البيرو وبوليـفيا والقضاء علــى إمبراطورية الـ Inca سكان البــلاد الأصليين، الذين كــانوا رغم ازدهار مــدينتهم وكــثرة عــددهم ضعفــاء بسبب حروبهم الأهليــة. ولم يرافق بيزارو فى حملتــه سوى ١٨٠ رجلا تمكن هؤلاء من إشاعة الذعر بين السكان الأصليين على كثرتهم بفضل استعمالهم للخــيول وأسلحتــهم النارية. ولم تلبث العــاصمــة كوزكو أن اســتسلمت للــقائد الفاتح. وقد أخذ البلاد باسم العرش الأسبانى، وفى ١٨ كانون الثانى سنة ١٥٣٥ أسس على الشاطئ مدينة ليــما لتكون عاصمة لمــتلكاته. إلا أنه لم يلبث أن قتل فى صراع مع Almagro وهو قائد أسبانى آخر كان يتولى غزو بلاد الشيلى.

جون كابوت Cabot

بالطبع لم يكن من المقبول لدى الدول الأوربيــة أن تقف مكتوفة الأيدى أمام الاكتشافات الأسبانية فاندفعت الدول البحرية فى أوربا فى مزاحمة عنيفة لاكتشاف أراضى جديدة. وكان كابوت وهو بحار جنوى اغتنى من التجارة يقيم فى بريطانيا منذ سنة ١٤٩٠. وعــقب اكتشــاف كولومبــوس عرض على ملك بريطــانيا هنرى السابع تمويل حملة بحرية تتــجه نحو الغرب. وقد لاقت فكرته حماســا كبيرا فى بريطانيا، إذ إن الفكرة لم تكن غريبة عن أذهان الجمــاهير، ففى بريطانيا كان يسود اعتقاد قديم بأن هناك أرضا وراء المحــيط، يضاف إلى ذلك أن الملك نفسه كان قد ندم أشد الندم لرفضه تمويل رحلة كولومبوس حين عــرضها عليه شقيقه برتولومى قبل أن يتبناها الأسبان.

وصل كــابوت فى رحلتــه الأولى إلــى (نيــوفــوند لاند) و (لابرادور) على الشاطئ الشرقى لشمال القارة، وفى رحلة أخرى وصل إلى جزيرة جرنيلاند وعلى الرغم من أن كابوت لم يحقق مكاسب مالية عاجلة إذ لم يجــد شعوبا يتاجر معها

إلا أن رحلاته كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة لبريطانيا، إذ أعطتها الحجة وربما السند القانونى لادعاء ملكية مساحات شاسعة من الأرض الجديدة ستكون فيما بعد مستقرا لحركة هائلة من الهجرة البشرية من بريطانيا للعالم الجديد. وفى سنة ١٦٠٧ أسس الإنجليز أولى مستعمراتهم هناك وهى مدينة جيمستون فى ولاية فرجينيا الحالية.

وقد أصابت حمى الاكتشاف الفرنسيين فركزوا جهودهم منذ مطلع القرن السادس عشر فى منطقة السان لوران فى شمالى القارة، وفى سنة ١٥٣٦ تمكن كارتييه من التوغل فى منطقة السان لوران حتى وصل إلى حيث تقوم حاليا مدينة منتريال وهو الذى أعطى هذه البلاد اسم كندا وهو الذى أسس فى سنة ١٥٤٠ أول مركز تجارى فرنسى هناك، إلا أن أول محاولة جديدة للاستقرار فى كندا واستعمارها وقعت سنة ١٦٠٨ حين أسس شامبلين مدينة كويبك.

وقد جرفت أيضا هذه الحركة الهولنديين الذين أسسوا مدينة أمستردام الجديدة على جزيرة صغيرة أسمها اليوم مانهاتن فى مدينة نيويورك الحالية اشتروها من الهنود وجعلوها مركزا لتجارة الفراء، إلا أن الإنجليز بادروا فى سنة ١٦٦٤ إلى ضم أراضى المستعمرة لإمبراطوريتهم.

فى سنة ١٦٣٢ أسس السويديون شركة لجزر الهند الغربية. وتمكن هؤلاء فى سنة ١٦٣٨ بعد أن اشتروا قطعة أرض واسعة من الهنود من أن يؤسسوا مستعمرة، كما بنوا حصنا سموه باسم ابنة مليكهم كريستينا. إلا أن الهولنديين اعترضوا على نزول السويديين فى أراضى كانوا يعتبرون أنفسهم أصحابها. وقد أدى هذا إلى نزاع استمر حتى سنة ١٦٦٥ حين احتل الهولنديون الحصن وقضوا على محاولة السويد الاستقرار فى العالم الجديد.



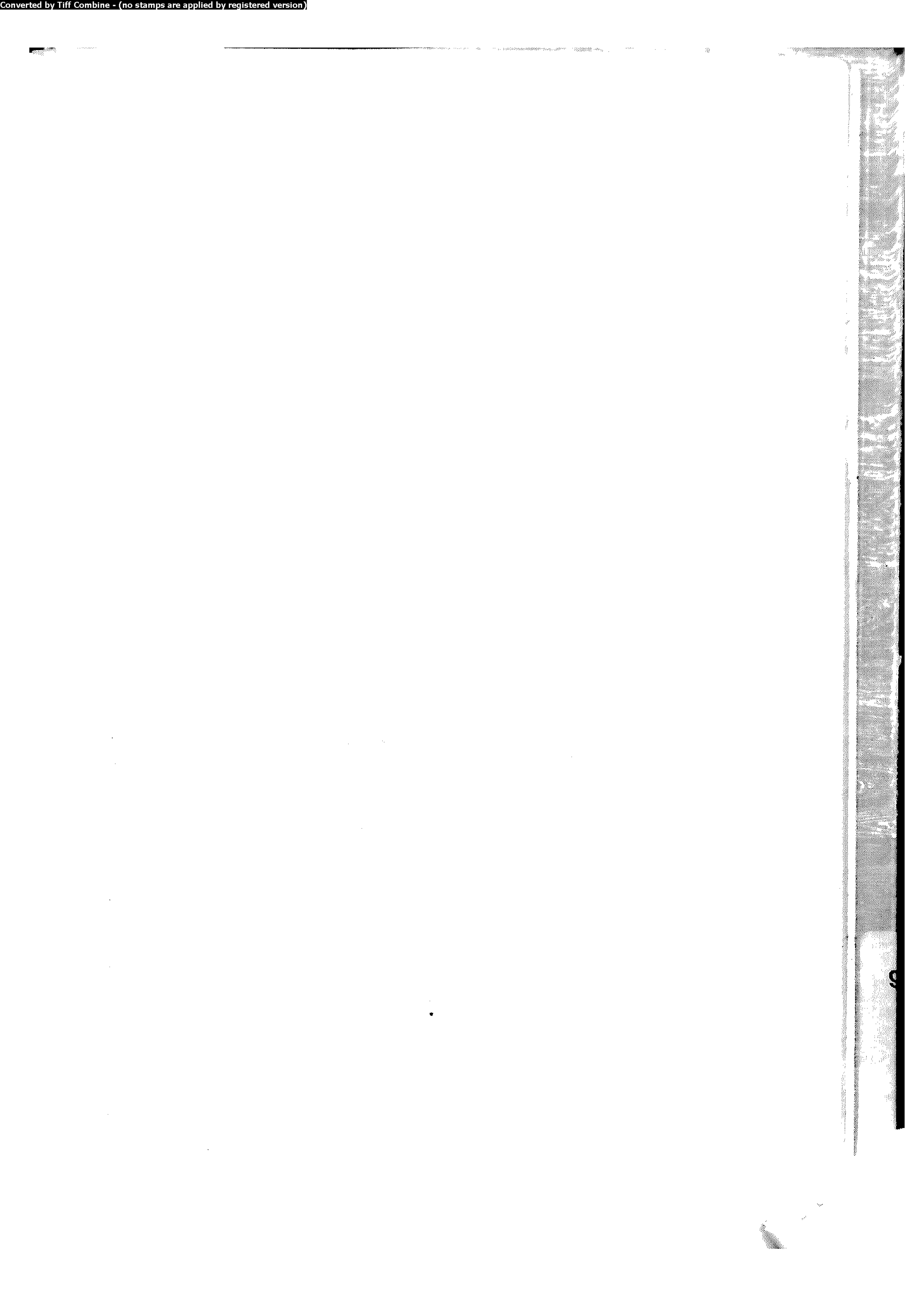
JOIN, or DIE

تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثانى

تكوين المستعمرات والصراع الإنجليزى الفرنسى



منذ أوائل القرن السادس عشر بدأت هجرات متتالية من الأوربيين إلى أمريكا الشمالية، وقد بدأت بمئات من المغامرين، حتى أصبحت هجرات جماعية ضخمة، بدأت بالإنجليز، واستمرت بهم وبغيرهم على مدى ثلاثة قرون، حتى تحولت تلك القارة الموحشة إلى دولة ذات حضارة جديدة، غير أنه - ومن الجدير بالذكر أنه - وقبل ذلك بوقت طويل كانت هناك رحلات كشفية إلى تلك القارة إما لدوافع علمية أو لدوافع اقتصادية.

فقد وصل الأسبان إلى جزيرة كوبا وأصبحت قاعدة لرحلاتهم الكشفية فيما بعد، فاكتشفوا مناطق عديدة في أمريكا الجنوبية، وكان أهم تلك المناطق: المكسيك، ومدوا تحركاتهم إلى فلوريدا، ثم إلى كاليفورنيا. وبذلك امتد الوجود الأسباني من المكسيك إلى كاليفورنيا، أما البرتغاليون فقد تركزوا في البرازيل في مستعمرة كبيرة، وقد دعم من توسعهم هناك ممارسة زراعة القصب وكانت ناجحة.

على أن الأمر لم يخل من نزاع بين الجانبين من أجل السيطرة وفرض النفوذ، فبدأت أسبانيا بإعلان امتلاكها للعالم الجديد، ورفضت البرتغال هذا الإعلان، لكنه ووفقا لمعاهدة «توردیسيلاس» في يونية سنة ١٤٩٤م بين أسبانيا والبرتغال، والتي استمدت شروطها من واقع الوجود البرتغالي غير المستقر في مقابل وجود أسباني في مستعمرات ثابتة أكثر استقرارا، وبعد أن آل حكم البرتغال لأسبانيا سنة ١٥٨٠م، ومع توحد الإمبراطوريتين الأسبانية والبرتغالية، ضمت الإمبراطورية الأسبانية أملاك البرتغال في أمريكا، وأصبحت تلك الأملاك تابعة للإمبراطورية الأسبانية.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لكنه ومن جانب آخر لم يرض الأوربيون بذلك التقسيم الذى أعطى للأسبان والبرتغاليين وحدهم حق الوجود فى تلك الأراضى، وكما سبق القول كان الإنجليز أول من نقض تلك الأحكام البابوية وبدأوا ـ كما هى عادتهم دائما - البحث عن تعاملات تجارية، أو كانت هجراتهم فيما بعد لأسباب دينية أو لأسباب اقتصادية، ومن ثم كانت اكتشافات «چون كابوت» ـ وهو من أهل جنوه والذى موّل رحلته ملك الإنجليز، وذلك فى أواخر القرن الخامس عشر ـ للأرض الجديدة دليلا لمن تلاه من المغامرين الإنجليز للاستيطان على الساحل الشرقى لتلك الأرض، ومن جانب آخر فقد استند على اكتشافات «چون كابوت» فى ادعاءات ملك إنجلترا بالحق فى ملكية تلك الأراضى الممتدة على ذلك الساحل.

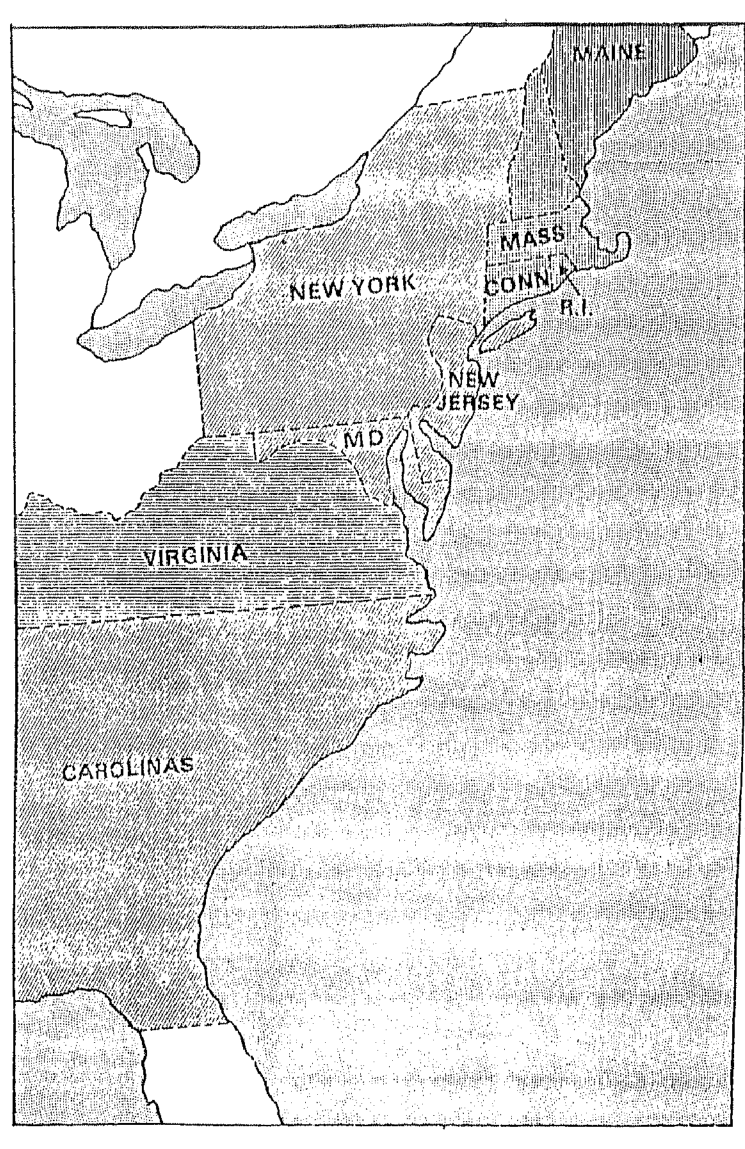
أما الفرنسيون فقد قاموا باكتشافاتهم شمال القارة فتمكن «كارتييه» فى سنة ١٥٣٦م من التوغل فى منطقة «سانت لورانس»، وقد أعطى هذه المنطقة اسم «كندا»، وأسس فى سنة ١٥٤٠م مركزا تجاريا هناك، غير أن المحاولات الهامة للاستقرار فى كندا كانت فى سنة ١٦٠٨م، وذلك بتأسيس مدينة «كويبك».

حاول بعد ذلك الهولنديون والسويديون تحقيق وجود لهم هناك، وإن كان الهولنديون قد نجحوا فى تثبيت وجودهم فى الأرض الجديدة؛ فإنهم نجحوا أيضا فى القضاء على محاولة السويديين فى التواجد هناك منفردين فى مستوطنة خاصة بهم.

نعود إلى إحدى جانبى محاولات الاستيطان الضخمة، ونعنى المحاولات الإنجليزية، إذ يتضح أنهم استقروا بادئ الأمر فى المناطق الساحلية للشاطئ الشرقى لأمريكا الشمالية، وكانت أول مستوطنة إنجليزية دائمة هناك، ذلك المركز التجارى الذى أنشئ فى «چيمس تاون»، والذى كان نواة لمستعمرة فرچينيا، وذلك فى سنة ١٦٠٧م، ثم انتشرت المستعمرات على طول نهر چيمس، والواقع أن ذلك النهر ساعد كثيرا على انتشارها، وكما ساعد ذلك النهر، فقد كانت هناك أنهار عديدة دعمت ذلك الانتشار، وهى: هدسن، وديلاوير، وسكويهانا، وبوتومالك، وبى

خريطة وقم (١)

المستعمرات الملكية سنة ١٦٦٤م



المستعمرات الملكية فى ١٦٦٤

مستعمرات الحكم الذاتى
أو المسئولين المستعمرين

المستعمرات الملكية لأفراد أو شركات

دى، وسانت لورانس. وبـرغم كثرة تلك الأنهـار، فإنهـا لم تيسر الـتوغل داخل القارة، حيث لم يـكن يجرى منها إلى الغرب سوى نهـر سانت لورانس، والذى كان تحت سـيطرة الفرنسيين حـينئذ، المهم أنه قـد كونت فى النهاية ثلاث عـشرة مسـتعـمرة كـانت هى الأساس فـيمـا بعد لتكوين جـمهـورية الولايات المتـحدة الأمريكية.

تكونت إذن تلك المسـتـوطنات بادئ الأمـر بدافع المغـامرة أو السـعى وراء التـجارة والربـح، كذلك كـان للعـامل الدينى أثره فى الإسـهـام فى تكوين تلك المستعمرات، ثم كـانت هناك العوامل السياسية فى إضافـة لأسباب الهجرة وزيادة عدد المستوطنات.

كما سبق القول، تعددت أسبـاب الهجرات الإنجليزية للأرض الجديدة، كما تعددت وسـائل وأساليب نقل المهـاجرين، وأما فـيما يتـعلق بواحدة من أسـباب الهجرة فقد كانت الهجرة - إما بسبب الاضطهاد الدينى، أو رغبة فى نشر مذهب معين - هى السبب وراء ذلك، ومن ثم كانت أولى الهـجرات لأسباب دينية تلك التى جرت مـن جانب فقـراء البيـوريتان أو الحـجاج من إنجلترا، وهـم من كانوا مواطنين إنجليز ينتمون إلى الكنيسة الإنجليزية، ورغبوا فى إصلاح تعاليمها وتبسيط طقوس الصلاة والعـبادات، وقد رؤى حينئذ أن أفكارهم تهـدد بالانقسام الدينى، وهو الأمر الذى كـان يمكن أن يؤدى إلى تقويض دعائم السلـطة الملكية، ومن ثم فقـد اضطهدوا، ومع ازدياد الاضطـهاد لهم هاجر بـعض من فقراءهم إلـى ليدن بهـولندا، ومن هناك ومعـهـم بعض الهـولنديين هاجروا إلى الأرض الجـديدة إلى منطقـة أسـموهـا باسم ميناء إقلاعـهـم من إنجلتـرا وهى «بليـمـوث» وذلك سنة ١٦٢٠م، وإن كان لم يقدر لتلك البلدة النمو إلا فى حدود ضيقة(١).

---

(١) توضح مراجع أخـرى أن أولى الهجرات كـانت على يد أتباع كلفن، وهم من كـانوا قد أنكروا على الملك السيادة على الكنيسـة، ورغبوا فى إقامة كنيسة مسـتقلة، بالإضافة إلى أفكارهم الدينية المتنورة والمتحررة حينئـذ، وقد رؤى أن أفكارهم تهدد بالانقسام الدينى مما =

وفى عـهد «شـارل الأول» وفى سنة ١٦٢٥م ولما زاد الاضطهـاد، وخاصـة لزعمـاء البيوريتـان، هاجر هؤلاء إلى الأرض الجـديدة وأسسوا مـستعـمرة خليج مساتشوسـتس، وذلك بدءا بتلك البلدة الصغيرة فى سالم، والتى كان قـد أسسها «جون أنديكوت» وبعض البيـوريتان سنة ١٦٢٨م، وقد اتخـذت مستعـمرة الخليج شكلها فى سنة ١٦٣٠م، استمرت هجرات البـيوريتان وغيرهم، حـتى أنه بنهاية العقد الثـالث استطاع البيوريـتان أن يطبّعوا سـتة من المستعمـرات الإنجليزية بطابع المستعمرة الأم «خليج مساتشوستس» وذلك فى سنة ١٦٤٠م.

ثانى الجـمـاعات الأخـرى الإنجليـزية كـانت من **الكويكرز**، وكـانت لهم هجراتهم أيضـا إلى الأرض الجديدة، وأسـسوا مسـتعمـرة «بنسلفانيـا» على وجه الخصـوص، علاوة على من هاجـروا أيضا **لإحياء المذهب الكاثوليكى** سواء فى «ماريلاند» و«كارولينا الشمالية»، وفى جزء من بنسلفانيا مشاركين الكويكرز هناك.

ثم كان لاعـتبارات سـياسيـة رحيل العديد إلى أمـريكا، ففى عـهد الحكم الفردى الجـائر «لشارل الثانى» فى سنة ١٦٣٠م رحل الكثيـر إلى الأرض الجديدة،

= يمكنه أن يؤدى إلى تقويض دعـائم السلطة الملكية، وهؤلاء كـانوا من قرية «سكروبي» فى مقـاطعة «نوتنجـهام» الإنجليـزية، وهؤلاء قد هاجـروا من هناك بعد أن ازداد الاضـطهاد لهم،، هاجروا إلى ليدن فى هولندا، ومن هناك فى ١١ ديسمبر سنة ١٦٢٠م هاجروا إلى الأرض الجديدة، وقد جاءت رحلتهم على السفينة مايفلاور «Mayflower» أو زهرة الربيع" وكانوا مـائة واثنين فردا، مـات نصفـهم أثناء الرحلة، واستـقرت سـفينتهم عـلى ساحل مساتشوستس فى منطقة أسموها بليموث على اسم ميناء رحيلهم.

وإن كـانت مراجع أخـرى توضح أن أولى الرحـلات الدينيـة للأرض الجديدة كـانت من جانب البيوريتان، كما هو موضح فى المتن.

وربما جاء ذلك الخلط إما لسوء الترجمة فى الكتب المترجمة، أو للخلط التاريخى ربما غير مقصـود من جانب الأمريكيين، على أن الأهم أن سـاحل «مساتشوسـتـس» قد حوى فى الغالب مسـتعمرات كـونتها هجرات دينيـة، كما جاءت هجراتهم تحت ضـغط واضطهاد النظام الملكى القائم فى إنجلترا، أو حتى تحت ضغط زعماء الكنيسة الوطنية.

وفى عهد الثورة ويفوزكروموبل ولقوة نفوذه ونفوذ أتباعه رحل كثير من فرسان حزب الملك إلى هناك فى سنوات ١٦٩٠م، ١٧٠٠م، ١٧١٠م على التتالى.

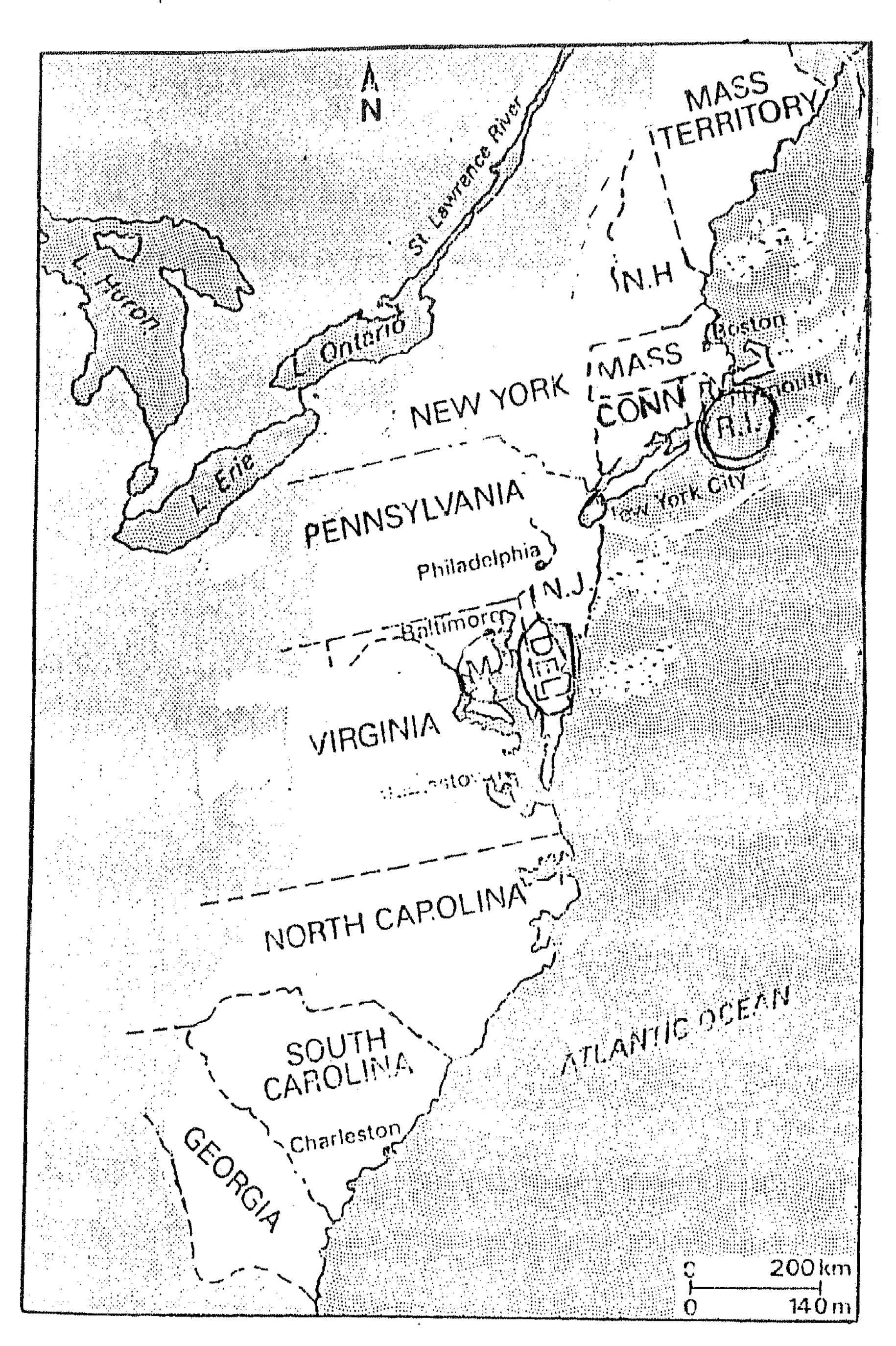
المهم أنه وبعد عام ١٦٨٠م لم تعد إنجلترا المصدر الرئيسى للمهاجرين، فقد وفد - ولأسباب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية، أو هربا من الحرب وويلاتها - كثير من الألمان، وكثير من أيرلندا الشمالية بسبب الفقر، ثم من أسكتلندا وسويسرا، ومن فرنسا، حتى بلغ عدد السكان سنة ١٦٩٠م ربع مليون نسمة، ثم أخذ العدد يتضاعف مرة كل (٢٥ سنة) حتى زاد على (٢,٥ مليون) نسمة سنة ١٧٧٥م، وقد صهروا جميعا فى ثقافة هى مزيج من الصفات الإنجليزية والأوربية تكيفت وفق الأحوال فى تلك الأرض الجديدة.

وبعد.. **كيف كان يتم تكوين تلك المستعمرات**، وخاصة أن نفقات الرحيل وإعداد المستعمرة لم تكن فى مقدور المهاجرين، والذين كانوا فى الأغلب فقراء ويسعون إلى التربح، أو كانوا تحت ضغوط دينية لم تسمح لهم بتوفير تلك النفقات، والواقع أنه كان هناك عديد من الطرق:

أولا ـ تمثلت فى قيام بعض الشركات التى أسست خصيصا لذلك الغرض بتولى نفقات وعمليات النقل، ثم تأسيس المستعمرة، باعتبارها عملية استثمارية صرف لتلك الشركات، ومن ثم فقد ترتب على ذلك وبعد إنشاء المستعمرة تبعيتها كلية لتلك الشركات، وخالص ولائها للدولة الخارجة منها تلك الشركات، وقد أسست شركة «لندن» والتى أسهمت فى إنشاء عدد من المستعمرات كانت تدار وفقا لنظم الشركة وتحت سيطرتها وفى ولاء كامل لملكتها إنجلترا.

ثم كانت هناك شركة بليموث، كذلك شركة خليج مساتشوستس، والتى أسسها أثرياء البيوريتان وذلك فى سنة ١٦٢٩م، ثم حولوها بأعضائها كلية إلى مستعمرة بنفس الاسم، والتى أصبحت نواة لتكوين عديد من المستعمرات ـ كما سبق ذكره ـ ذات طابع دينى وذات حكم شعبى، وكانت نموذجا فى الحكم يحتذى

خريطة رقم (٢) المستعمرات الثلاث عشرة فى سنة ١٧٥٠م



به، ربما صاغ شكل الحكم فى الولايات المتحدة كلها فيما بعد على أسس ديمقراطية.

ثانيا ـ مسئولية الملك أو المتملكين فى إنشاء المستعمرات، وكانت هناك منحة الملك أو المتملكين، وكان المالك واحد ينتمى إلى طبقة النبلاء أو الطبقة الراقية فى إنجلترا، وهم إما أنهم كانوا يمنحون من الملك قطعة أرض كبيرة، أو أنهم كانوا يُملَّكونها إيفاء لدينه تجاههم، وهؤلاء كانوا مسئولين عن إعداد تلك الأرض للاستيطان بأموالهم الخاصة، مثال ذلك ما تلقاه لورد «بلتيمور» فى «ماريلاند» كمنحة عمل على تأسيسها وإعدادها، و«وليم بن» فى بتسلفانيا، ثم المقربون للملك تلقوا «كارولينا» كمنحة، وقد مُنح هؤلاء بالذات سلطات حكم واسعة منحتهم حكما مطلقا لتلك المستعمرات (انظر خريطة رقم ١).

على ذلك وحتى سنة ١٧٥٠م توطدت دعائم المستعمرات الثلاث عشرة، محتوية حوالى ١,٥ مليون نسمة تشكلت فى أربع قطاعات محددة، وقد تشكل القطاع الأول من مستعمرات «نيو إنجلند» والتى احتوت مستعمرات إقليم «خليج مساتشوستس، و«رود أيلاند Rohde Island»، و«كونكتيكت»، و«نيوهافن»، وقد اندمجت الأخيرة فى «كونكتيكت»، ثم «نيوهامبشاير»، واستمرت نيو إنجلند فى التوسع باضطراد حتى وصلت إلى المحيط الهادى.

كان سكان نيو إنجلند كلهم من أصل إنجليزى صرف، وهم من تسموا «باليانكى» وقد اعتزوا بأصلهم إلى حد كبير، ولم يشذ عنهم سوى رودأيلاند لكثرة المتطرفين السياسيين ورجال الدين المنشقين بها، عن تطرفات مستعمرات مساتشوستس الدينية فيما يتعلق بالانتخاب والترشيح وغيره، وكانت أغلبية السكان تقريبا من البيوريتان.

أما القطاع الثانى، فقد احتوى المستعمرات الوسطى وهى: نيويورك، ونيوجيرسى، وبنسلفانيا، رديلاوير، وماريلاند. وقد كانوا أكثر تسامحا، فيما يتعلق بالتعصب الدينى، غير أنهم كانوا أقل رقيا من مستعمرات نيو إنجلند، وقد

تكون السكان بـهـا من الكويكرز الإنجليـز، والألمان، والسـود، والأسـكتلنديين، والأيرلنديين، وكان سكان هذه المسـتعمرات شـديدى العداء لمبدأ الرق واسـتخدام الرقيق.

أما القطاع الثالث، فقد احتوى المستعمرات الجنوبية، والتى احتوت مستعمرة فرچينيـا وكارولينا الجنوبية والشمـالية وچورچيا. وكانوا هؤلاء يؤمنون كلـية بمبدأ اسـتخدام الرقـيق، فكان عدد العبـيد فى فـرچينيا يمثل نصف عـدد سكانها، أى حوالى (٢٢٥ ألف) مـن السود، أما فى كـارولينا الجنوبية فـقد تجـاوزت أعدادهم السكان البيض بمعدل (٢ : ١) وبسبب استخدامهم فى المزارع الشاسعة هناك.

أما الـقطاع الرابع، فقـد تكون من الشريط السـاحلى أو ما عـرف «بالريف الداخلى» أو «الحدود». وقـد عاش هناك قوم خـشنون بسطاء جسـورون ذو مظهر أمريكى قح، وقد امتد هذا القطاع من مين شمالا إلى چورچيا جنوبا.

وعلى ذلك استقرت المستوطنات فى النهاية على ثلاث عشرة كانت هى التى شكلت الولايـات المتـحـدة، وهى بعـد تحـول واندمـاج بعض المسـتـوطنات؛ مساتشـوستس، رود إيلاند، كونكتيكت، رديلاوير، نيـوهاميشاير، نيـوجيرسى، نيويورك، بنسلڤانيا، ماريلاند، كـارولينا الشمالية، وكـارولينا الجنوبية، فرجـينيا وجورجيا (انظر خريطة رقم ٢).

نظام الحكم:

وبعد.. لنا أن نتساءل، ومع طريقة تكوين المستعمرات سواء بدعم من أثرياء إنجلترا أم بواسطة الشـركات، والتى كـرست كلها الـولاء للمملكة الإنجليـزية من جانب تلك المستعمرات.. ما هو نظام الحكم الذى طُبق هناك حينئذ.

أولا: فيما يتعلق بمنطقة خليج مساتشوستس ومستعمراتها، وباعتبارها موطنا للبيوريتان، أنشأت فيها حكومـة دينية، وإن كان ظاهرا انفصال الدولة عن الكنيسة إلا أنهما فى حقيـقة الأمر كانتا شيئا واحدا، فكانت جـميع النظم خاضعة للدين،

وتمتع رجال الدين بالنفوذ والسلطان، فى نظام حكومى صمم لذلك، وأخذت مدن المستوطنة الأم بأهداب النظام الكنسى، ومع كل ذلك كـان الحكم شعبيا، إذ ناقش الأهالى المسائل العامة، وساهموا فيمـا تطلبه الدولة من التزامات، عامة وخاصة، ثورية وغيرها. واستمر ذلك الوضع زهاء نصف قرن فى جمهورية بيوريتانية، لقد كان ذلك نموذجا يحـتذى به، ربما سارت على نهجه باقى مسـتوطنات نيو إنجلند، فكان الحكم أهليا من أعضاء مـنتخبين من أهلها، ومن ثم عندمـا حُولت إلى إقليم للتاج الإنجليزى سنة ١٦٩١م ظلت الهيئة التشريعـية بها قوية، كان الملك يعين فيها الحاكم فقط. أما أعضاء المجلس النيابى فكان يختارهم الأهالى (المستوطنون).

ومع ذلك كانت قد ظهرت آراء من بعض مسـتوطنيها ورجال الدين بضرورة انفصال الكنيسة عن الدولة، ومنهم «روجـر وليامز» وهو بروتستانتى من سالم فى منطقـة الخليج، أخـذ يدعو لفـصل الكنيـسة عـن الدولة، وتكون عن ذلك بلدة «بروفيـدنس» على يده كنواة فى بطاح «روديلاند» سنة ١٦٣٦م، بل إنه وفى نفس العام أيضا نزح الأب «توماس هوكر» بجزء كبير من أبرشـيته من كمبريدج مباشرة إلى كونكتيكت، وقد نظمت أيضا هجرات من المسـتعمرة هربا من قيود الالتزامات الدينية، وشارك فيها المتحررون فكريا بيوريتان وغيرهـم، وقد أدى ذلك إلى تكوين مستعمرات أخـرى، حيث أُلغى فيها شرط الانتماء للكنيـسة كمؤهل للتصويت أو الانتخاب، وخاصة فى روديلاند وكونكتيكت، وأخـذت تلك المستعمرات الفرعية فى الازدهار منذ سنة ١٦٥١م.

إذن فى حـالة خـاصة انـفردت روديلاند وكـونكتـيكت بممـارسـة نوع من الاستقلال الذاتى، وكانت قد قطعت شوطا طويلا من التطور والازدهار، حتى أنه لما جاء عام ١٧٠٠م كانت هاتان المستوطنتين أول من وضـعتا دستورا مكتوبا، هذا بعكس المسـتعـمرات الممـنوحة أو المملكة، والتى طـبق فيـها نظامـا صارمـا دون مشاركات شعبية فى الأغلب.

كانت أولى ممارسات الحكم فى تلك المستعمرات المؤسسة بشركات أو بتملك أو منح، فى مستعمرة فرچينيا، والتى جاء أول مجلس تشريعى لها فى ٣٠ يوليو سنة ١٦١٩م مكونا من حاكم وستة من أعضاء الكنيسة واثنين من الأهالى كل واحد منهم يمثل (١٠ مزارع)، لكن مع إلغاء تفويض شركة لندن، قام ذلك المجلس التشريعى أو كما سمى حينئذ «مجلس مندوبى المواطنين» بدور أكبر ومهام أوسع، وقوى موقف ذلك المجلس مع الوقت إلى حد أن وقف فى موقف مضاد للحاكم.

على العموم كان الإطار السياسى المعمول به للحكم واحدا فى جميع المستوطنات، فقد كان الملك أو المالك يُعين الحاكم وغالبا ما كان إنجليزيا، ويساعده أيضا مجلس يتم تعيينه، بينما كان الحاكم بريطانيا باستمرار، **فإن أعضاء المجلس كانوا من المستوطنين فى الأغلب**، ظهر ذلك جليا فى مستعمرات الوسط والجنوب فى نيويورك ونيو چيرسى وفرچينيا وكارولينا وچورچيا، ثم فى مستعمرات المالكين، فى ماريلاند وديلاوير وبنسلفانيا.. بالطبع كل هذا باستثناء مستعمرات البيوريتان والمستعمرتين المنشقتين عنهم: ردوايلاند وكونكتيكت.

كان للحاكم سلطة واسعة، فهو الذى يدعو المجلس التمثيلى للمستعمرة، ويتولى الإشراف على شئون الأمن وإدارة القوات المحلية، وكان يساعد الحاكم مجلس استشارى يضم (١٢ عضوا) معينون من قِبَل السلطة التى عينت الحاكم وهو الملك أو المالك، وسلطة هذا المجلس استشارية، وفى بعض الأحيان كان يقوم بدور السلطة القضائية العليا فى المستعمرة، وكان هذا المجلس مواليا للسلطة، أما السلطة التشريعية الأساسية، فكانت بيد المجلس التمثيلى الذى يجرى اختيار أعضائه بالانتخاب العام من قِبَل سكان المستعمرة، وكان للملك فى بريطانيا، وللحاكم أيضا، سلطة النقض لقرارات هذا المجلس، ولم يكن ذلك ينطبق خاصة على الشئون المالية، وخاصة ما يتعلق بحق فرض الضرائب، **فقد كان للمجلس التمثيلى سلطات واسعة مالية**، وقد أدى ذلك مع الوقت إلى التقليل من سلطات

الحاكم، كما مكنت المجلس مع الوقت من السيطرة على كافة الشئون فى المستعمرة، ووسعت سلطاتهم، بل والقدرة على مناوأة السلطة الملكية فى إنجلترا ذاتها.

أما البرلمان الإنجليزى فكانت له السلطة العليا فى مجال التشريع فى المستعمرات، شأنها شأن باقى الممتلكات البريطانية، وذلك فيما عدا شئون الضرائب فى تلك المستعمرات، ومع ذلك كانت قرارات ذلك البرلمان مُعاقة عن التنفيذ إما لبعد المسافة بين جهتى التشريع والتنفيذ، (أو للنفوذ وعدم الانصياع الأمريكى) مع وضوح اختلاف المصالح بين الجانبين حكاما ومحكومين.

ورغم الولاء المعلن من جانب المستوطنات الأمريكية سياسيا للتاج البريطانى، فإنه وبمرور الوقت بدأت تظهر اتجاهات سياسية جديدة عند الأمريكيين، وخاصة بعد تبلور الشعور لديهم بالتفرقة بين الحكام والمحكومين من جانب الحكومة البريطانية، كما أن التاج مارس سلطاته هناك للحفاظ على استثمارات ومكاسب فئة من المقربين للملك الإنجليزى، وهو ما جعلهم يشعرون بأن الحكومة الإنجليزية لا تعاملهم من حيث الحقوق السياسية بنفس درجة معاملة الوافدين من المقربين، ولقد وسع من الفجوة بين الجانبين الإنجليزى والمستوطنين عدم الموافقة على تمثيلهم فى البرلمان الإنجليزى.

التخلص من الحكم الخارجى:

وبمرور الوقت كان لابد من أن يوضع حد لذلك الوضع السياسى، والذى كان معقدا، وخاصة مع أوجه الاختلاف السابق عرضها، وكان لابد من التخلص من تلك القوى الخارجية الحاكمة، رغم أن السياسة هناك لم تكن مقيدة بدرجة مماثلة لما كان يجرى فى باقى الممتلكات البريطانية، ومن ثم كانت الإرهاصة الأولى فى اتجاه الاستقلال عندما سمحت شركة «لندن» لمستعمرى فرچينيا بالحق فى التمثيل الحكومى، حيث وجهت الشركة سنة ١٦١٨م تعليمات بقرار إلى الحاكم

المعين «بأن من حق الأحرار من أهالى المزارع أن ينتخبوا ممثلين عنهم يشتركون مع الحاكم والمجلس المعين فى سن القوانين لصالح المستعمرة».

طبق ذلك التطور بشكل عام فى باقى المستعمرات، وكان دور المجالس المنتخبة محدودا فى بداية الأمر فى مسائل التشريع، لكن هذا الدور تضخم تدريجيا، حتى أصبح المستوطنون يمتلكون ناصية السلطة؛ ولقد تمسك المستوطنون بحقهم خاصة فى الإشراف المالى، والتشريع، وخاصة فيما يتعلق بحق فرض الضرائب، وباعتبارهم جمعية تشريعية ممولة للأنشطة التنفيذية الحكومية يمكنها إسهامها من ذلك الحق.

ويعد السماح لمستعمرة فرچينيا بحق تمثيل مواطنيها فى الحكومة منذ ١٦١٨م تلتها ماريلاند وبنسلڤانيا ثم كارولينا الشمالية والجنوبية ونيوچيرسى، ومن بعد نيويورك وجورچيا فى ممارسة هذا الحق ومن قبل كل هؤلاء كانت نيو إنجلند، والتى - كما أوردنا - تمتعت ولسنوات عديدة بحكومة ذات استقلال ذاتى، علاوة على البيوريتان منهم، وقد كانوا بعيدين عن أى سلطان حكومى فأسسوا لأنفسهم نظاما سياسيا أسلوبا للحكم كانوا قد اشتقوه مما أجملوه ببساطة فى ميثاق ماى فلاور ولسنوات عديدة لم يتدخل أحد فى شئونهم.

وعلى مر السنين استولت المجالس التمثيلية على صلاحيات الحكام وعلى صلاحيات هيئاتهم الاستشارية المؤلفة من جماعة من أهل المستعمرات فى الأغلب عرفوا بتأييدهم للسلطة الملكية، وانفصل مركز إدارة المستعمرات بالتدريج من لندن إلى عواصم المقاطعات الأمريكية.

كانت للحكومة البريطانية ردود أفعال إزاء هذا الذى يحدث، فكانت قد أقامت دعوى على الشركة التى تحمل ترخيص الإنشاء متجاوزة شركة لندن لتقيمه ضد الشركة التى أقامت مستعمرات مساتشوستس باعتبار منشئيها زعماء لتلك التطورات المضادة لبريطانيا، وباعتبارهم جمعية تشريعية شعبية ممولة لأنشطة

المستعمرة كلها، فألغى هذا الترخيص سنة ١٦٨٤م وبذلك أصبحت جميع مستعمرات نيو إنجلند تحت إشراف الملك ووضعت السلطة التامة فى يد حاكم معين من قِبَله، خلافا لما كان يجرى فى تلك المنطقة، ولقد باعد ذلك الإجراء كثيرا بين مستوطنى ماساتشوستسى وبين بريطانيا (انظر خريطة رقم ٣).

ولقد بذلت بريطانيا محاولة لتعديل العلاقة بين المستعمرات وإنجلترا تعديلا جوهريا، إذ إنه وفى مستهل القرن الثامن عشر ركزت بريطانيا على أن يكون من أهم أهداف تلك الحركة، حالة مناسبة الظروف لذلك، هو طرد الفرنسيين نهائيا من أمريكا الشمالية، مع إجراء التعديلات الجوهرية المطلوبة فى العلاقات لكل مستعمرات الساحل، والمستوطنات المتوقع إنشائها فى أراضى الغرب بعد ضمها.

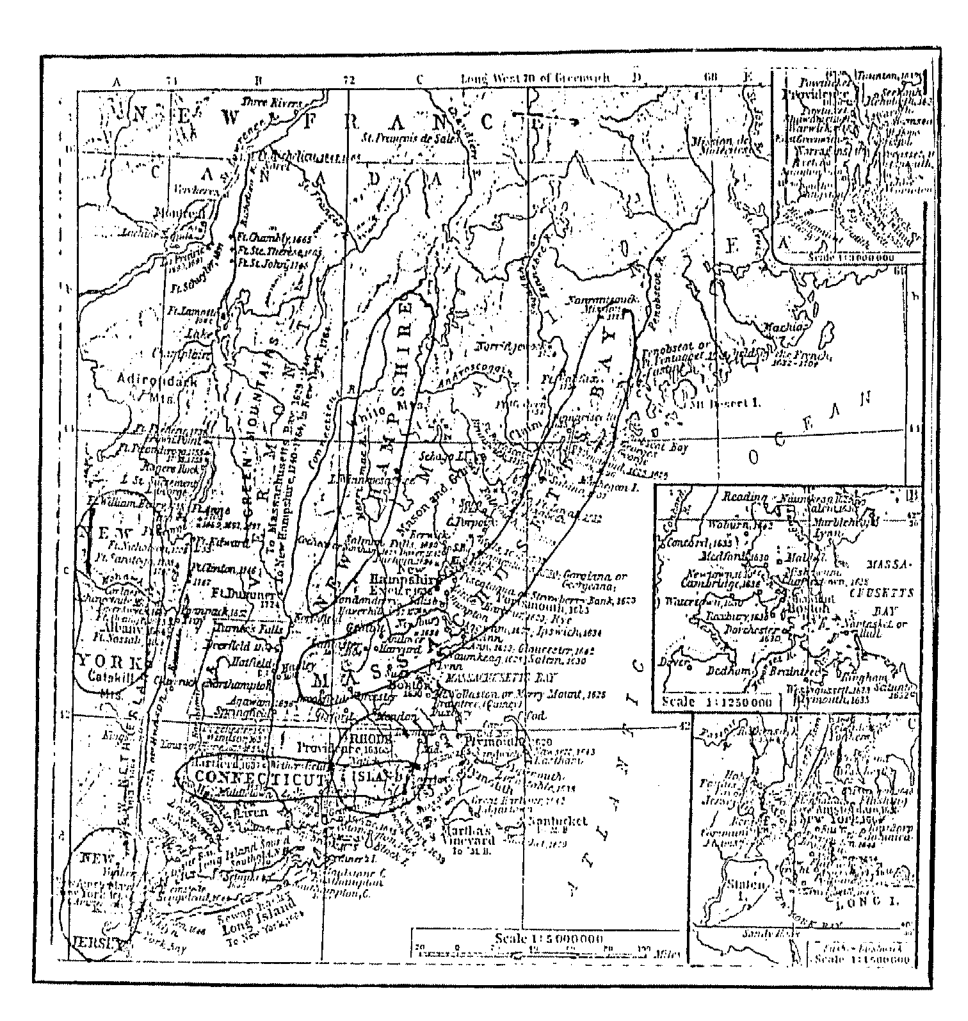
وكان ما شغل فكر صانعى القرار البريطانيين هو ازدياد عدد المستعمرات البريطانية وتطور مكانتها؛ وهو أمر دعى إلى ضرورة التوسع لإيجاد أراضى جديدة؛ وكان الفرنسيون خاصة قد شغلوا مساحة ضخمة بدون أن يتركوا الفرصة لإمكانية توسيع مستعمرات الساحل تجاهها، ومن هنا كان بحث مسألة المشكلة الاستعمارية أمرا ضروريا.

كان الفرنسيون قد استولوا على إمبراطورية ضخمة تمتد من كيبك شمالا إلى نيوأورليانز فى الجنوب، وهكذا عملوا على حصر البريطانيين فى ذلك الشريط الساحلى الضيق وهو أمر اعتبره الإنجليز تعديا عليهم؛ ولذلك وبهذا الصدد كانت قد دارت حروب متقطعة من سنة ١٦١٣م إلى سنة ١٧٦٣م بهدف إحراز السيطرة الفرنسية أو الإنجليزية فى القارة الأمريكية؛ وانتهت فى ذلك العام الأخير إلى التخلص من الوجود الفرنسى فى أمريكا الشمالية وتفصيل ذلك:

أنه فى واقع الأمر كان الفرنسيون قد قاموا بالعديد من الاكتشافات استمرت من سنة ١٦٣٤م إلى سنة ١٧٥٠م. وبعد عديد من تلك الاكتشافات من كندا شمالا إلى خليج المكسيك جنوبا، وعبر وادى المسيسبى العريض فى منطقة سمّيت بـ«لويزيانا» تيمّنا باسم الملك لويس الرابع عشر راعى تلك البعثات، أعلن

خريطة رقم (٣)

توضح مستعمرات نيو إنجلند ومن بينها ماساتشوستس سنوات ١٦٠٧م إلى ١٧٦٠م



يتضح من الخريطة أن مستعمرات نيو إنجلند هى خليج ماساتشوستس ثم بليموث الجديدة دينى ونيو هامشاير وكونيكتيك ورودايلاند، غير أنه وبين سنوات ١٦٨٦م إلى ١٦٨٩م تطورت لتشمل مستعمرة خليج ماساتشوستسى ومنطقة خاضعة لها فى مينى ثم نيو بليموث ونيو هامشير ورودايلاند وكونكتيك ونيويورك ونيو جيرسى الشرقية والغربية.

الفرنسيون استيلاءهم على تلك الأراضى؛ غير أنه كان استيلاءً نظريا لم تدعمه القوة أو التجهيزات، واستمر الفرنسيون طيلة النصف الأول من القرن الثامن عشر فى التعرف على الوادى الكبير وعلى روافد النهر حتى وصلوا إلى أولى مرتفعات جبال روكى فى الغرب.

ومن ثم وفى سنة ١٧٥٠م تقريبا كانت الممتلكات الفرنسية تشمل مساحة شاسعة من الشمال إلى الجنوب ضامة قسما كبيرا من كندا ووادى المسيسبى والقسم الغربى الأوسط من أراضى الولايات المتحدة حاليا؛ وهى أراضى شكلت كلها هلالا ضخما حول مستعمرات الساحل الإنجليزى الممتدة من كندا فى الشمال حتى فلوريدا جنوبا، والممتدة غربا حتى جبال الأليكانى؛ كانت الممتلكات الفرنسية أكبر كثيرا من أراضى المستعمرات الإنجليزية (انظر خريطة رقم ٤).

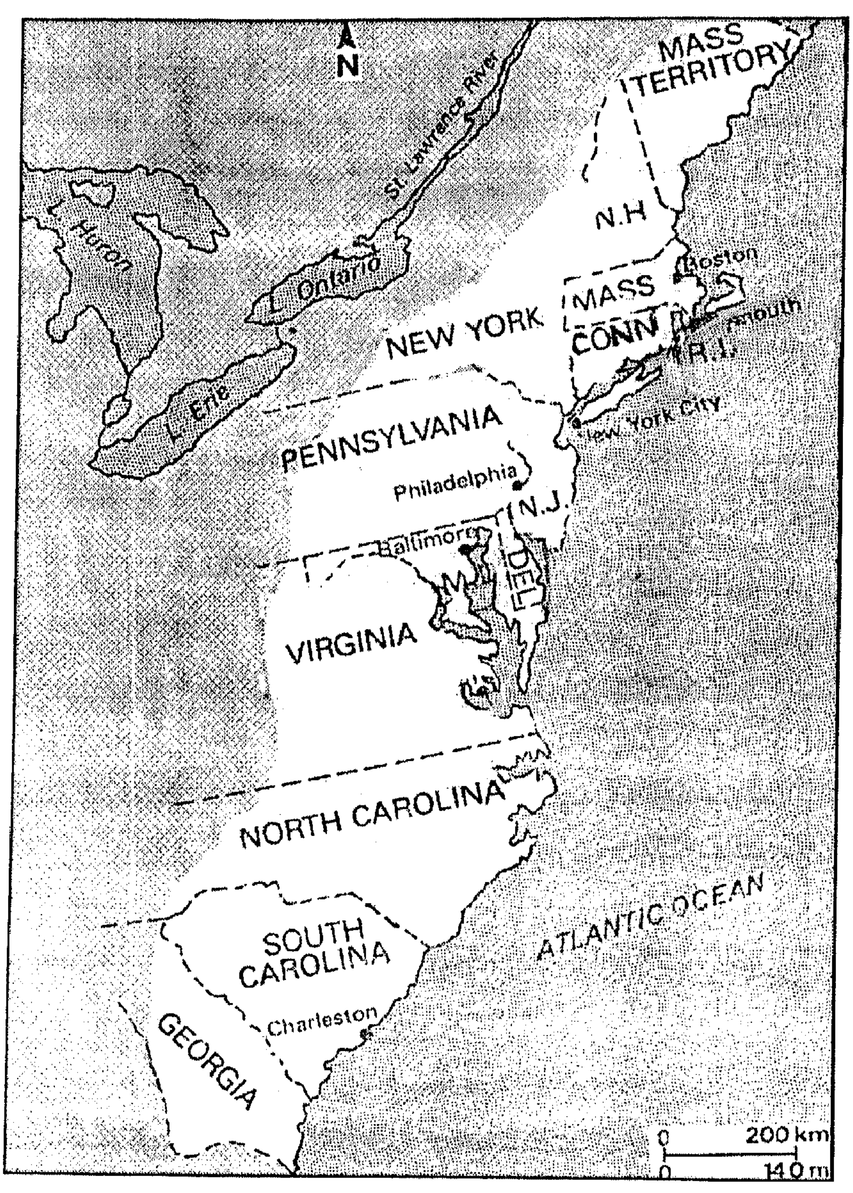
غير أن ذلك الوجود الفرنسى كان غير مستقر الأركان، فكان عدد المهاجرين الفرنسيين إلى تلك المناطق ضئيلا قياسا إلى مساحتها، ورغم أن الفرنسيين حاولوا تعويض ذلك بالتحالف مع الهنود والتزاوج مع كثير من قبائلهم، إلا أن ذلك لم يحل المشكلة؛ ومع تحرك الإنجليز لحسم مسألة أيلولة تلك الأراضى الشاسعة فى الشمال والجنوب وفى الغرب الأوسط؛ بات واضحا أن الحرب بين الفريقين الإنجليزى والفرنسى قادمة، بل كان ممكنا التنبوء بنتيجة ذلك الصراع.

والواقع أنه ومع الرغبة المحمومة للتاج البريطانى فى ضم تلك الممتلكات، كانت هناك أسباب أخرى قد بلورت أهمية توجيه ضربة للفرنسيين فى أية منطقة من العالم، انعكاسا لما كان يجرى من أحداث على المسرح الأوربى؛ فها هو الخلاف قد دب بين فرنسا وإنجلترا مع تأييد لويس الرابع عشر لجيمس الثانى ملك إنجلترا بعد فراره إثر تولى «وليام أوف أورانج» سنة ١٦٨٨؛ ومع اشتداد الصراع الفرنسى الإنجليزى فى أوربا طوال القرن الثامن عشر كان الاقتراب من الصراع المسلح بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية فى الأرض الجديدة وشيكا.

كما كان للصراع الدينى الدائر فى أوربا بين البروتستانت والكاثوليك أثره أيضا فى نقل حمى ذلك الصراع إلى أمريكا.

خريطة رقم (٤)

توضح اكتشافات المسيسبى الفرنسية بين ١٦٧٣م إلى ١٦٨٢م



طريق بير ماركيت ولويس جوليت ١٦٧٣

طريق روبرت كافلين دي لاسال ١٦٨٢

وأخيرا، وكما سبق القول كان للأهداف الاقتصادية دور أساسى فى حتمية ذلك الصراع فمسائل التجارة والملاحة والأراضى والزراعة، وموطن الفرار الأصلى فى سانت لورانس كمورد لتجارة رابحة، كلها كانت مسائل جذر الصراع حولها.

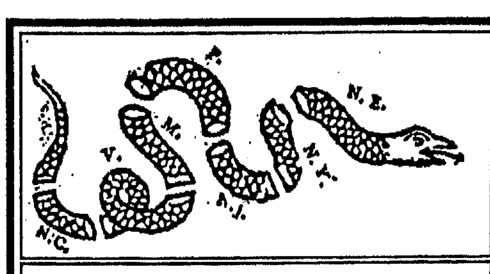
حاول الفرنسيون الاستعداد لمواجهة فرنسية إنجليزية وشيكة، وذلك بإقامة الحصون والقلاع فى امتداد من كيبك شمالا حتى مدينة أورليان على خليج المكسيك - والتى كانت قد وضعت نواة لتشكيلها فى مطلع القرن الثامن عشر؛ فى محاولة لتقييد التحركات الإنجليزية داخل ذلك الهلال، ومنع توسعهم نحو الغرب.

وكما سبق القول، فقد كانت نتيجة ذلك الصراع متوقعة، فقد اتضح أن عدد سكان المستعمرات الإنجليزية كان فى منتصف القرن السابع عشر حوالى (١,٥ مليون) فرد؛ أما عدد سكان كندا من الفرنسيين فكان تقريبا (٨٠٠٠٠) فرد، ولم يهتم الفرنسون فى كندا بالزراعة، وإنما ركزوا على التجارة مما قلل من الهجرات إلى تلك الأرض؛ وقلل من فرص استقرارهم بها، علاوة على أن موقف القوات العسكرية الفرنسية مع الاهتمام الموجه لمشاكل القارة الأوربية، كان قد أضعف من موقفها فى الأرض الجديدة، كما أن ضيق مساحة المستعمرات الإنجليزية كان فى صالح الإنجليز مما أدى إلى ترابطها وتقوية وضعهم الدفاعى فى مواجهة الفرنسيين.

وأخيرا، كان لهزيمة الفرنسيين فى حرب السنوات السبع ١٧٥٦م - ١٧٦٣م فى أوربا أثره البالغ على المعارك التى دارت فى الأرض الجديدة بداية من سنة ١٧٥٥م والتى هزموا فيها أيضا، مما جعلهم يبدءون مفاوضات الصلح فى باريس ١٧٦٣م، وقد فُرضت عليهم شروط المنتصر، إذ تنازلوا لإنجلترا عن كل أراضى كندا وعن الأراضى المملوكة لهم على الضفة الشرقية لنهر المسيسبى، أما أراضى لويزيانا الواقعة بين جبال روكى والنهر فقد تنازلوا عنها لأسبانيا والتى تنازلت فى مقابلها عن فلوريدا لإنجلترا، وبذلك تكون فرنسا قد خسرت كل أراضيها فى شمال القارة الأمريكية.

وبذلك لم يعد هناك من منافس فى الأرض الجديدة لإنجلترا إلا أسبانيا؛ والتى لم يحسب لها الإنجليز كثير حساب خاص بعد غرق أسطولها العظيم الأرامادا؛ كما أن أسبانيا كانت قد ركزت اهتماماتها بتنظيم شئونها فى المكسيك.

وهكذا أصبح الطريق مفتوحا إلى الغرب الأمريكى وبلا حدود، وهى مشكلة فى حد ذاتها كرست أعباءاً ثقيلة على صانعى القرار البريطانيين فى مواجهة ذلك التوسع، بل إنها ربما كانت الشرارة الأساسية فى تحريك الأمريكيين نحو ثورة أدت إلى استقلال تلك المستوطنات، وخاصة بعدما تبين لهم من قدرات عسكرية وإدارية وطنية برزت هنا أو هناك أثناء دعمهم للإنجليز فى مواجهة الفرنسيين.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثالث

استقلال

الولايات المتحدة الأمريكية

التحرك نحو استقلال المستوطنات:

بعد ذلك النصر على الفرنسيين ومع تحقيق الهدف الأول للتاج الإنجليزى، حاولت الحكومة البريطانية تسوية العلاقات بين التاج والمستعمرات تسوية جوهرية؛ ولقد تبلور ذلك الاتجاه بشكل واضح فى عهد «چورج الثالث» بداية من سنة ١٧٦٠م، والذى حاول تقوية السلطة المركزية فى بلاده؛ وبالتالى ربط سياسة الإمبراطورية كلها بالنظام فى إنجلترا، كان حكم چورج الثالث حكما دكتاتوريا فلم يأبه كثيرا لآراء البرلمان والحكومة، ولقد تجاوز ذلك الملك صلاحياته فى سياسه واضحة نحو المستعمرات، مقويا مركزه على حساب حريتها؛ وخاصة مع ما كشفته حرب السنوات السبع من ضعف الرابطة بين إنجلترا ومستعمراتها من حيث عدم اهتمام الأمريكيين كثيرا بتلك الحرب الدائرة على أراضيهم؛ لا بموقف الإنجليز ولا بموقف الفرنسيين، حتى إنهم أحيانا استمروا فى تجارتهم مع الفرنسيين هناك.

هذا من جانب، ومن جانب آخر كان فى ضم تلك المساحة الشاسعة من الأراضى ضرورة لاتباع تلك السياسة المتشددة، وخاصة مع ضرورة حماية الحدود الغربية ضد كثير من الأخطار، منها هجمات الهنود؛ ثم ضرورة تحديد العلاقة بين سكان كندا الفرنسيين؛ وإحكام السيطرة على تحركاتهم باعتبارهم جانبا كان معاديا لوقت قريب، ثم إدارة شئونهم؛ وقد ألقى ذلك كله على الحكومة البريطانية عبء توفير موارد مالية لتحقيق تلك الأهداف؛ ثم إعداد قوات عسكرية لحفظ الأمن فى مواجهة تلك الأخطار؛ ومن ثم ومع متطلبات إحكام الإدارة والسيطرة؛ كان لابد من إشراك سكان المستوطنات فى توفير تلك الموارد عن طريق دفع الضرائب والتى لم يكن المتحصل منها فى الواقع ذا قيمة كبيرة قبل سنة ١٧٦٣م.

قوانين الضرائب:

رغم أن صلح باريس سنة ١٧٦٣م كان ينبئ باستقرار الأحوال فى السهل الساحلى وشمال وجنوب المسيسبى وفى الغرب الأوسط، لكن أمور أخرى نبأت بأحوال مغايرة، فحالة التباعد التى كانت آخذة فى النمو بين سكان المستوطنات والوطن الأم إنجلترا، وكذلك قرارات جورج الثالث والتى وصفها بعض الباحثين بأنها ذات طابع استبدادى، من حيث تركيز السلطة والتى تطلبتها فى الواقع تطورات الأحداث فى العالم الجديد، ومن ضمنها ضرورة توفير الموارد للسيطرة على الوضع فى تلك الأراضى، كذلك للإسهام فى التزامات الإمبراطورية كلها، والتى أصبحت فى حالة اقتصادية سيئة وخاصة بعد حرب السنوات السبع؛ إنما كلها أمور كانت تدفع دفعا نحو تغيير طبيعة العلاقات بين المستوطنين وبين إنجلترا؛ وخاصة وكما اتضح لضرورة إسهام المواطنين الأمريكيين بدخولهم، ومن ثم فقد فرضت الضرائب تباعا:

أولا - قانون السكر (١٧٦٤م):

كان الهدف من ذلك القانون هو زيادة دخل الخزانة من الضرائب، وبموجبه فرضت ضرائب جمركية على البضائع الواردة من غير المناطق الإنجليزية، كما كان يقضى بعدم استيراد العسل الأسود إلا من المناطق الواقعة تحت السيطرة الإنجليزية ومن ثم فقد فرضت الضرائب على العسل والنبيذ والحرير والبن وعديد من المنتجات الواردة من مناطق أخرى، ولقد حاولت السلطات المختصة إحكام تنفيذ القانون من حيث متابعة مقرراته بدقة ثم مكافحة أعمال التهريب؛ لم يكن فى هذا القانون ما يزعج الأمريكيين ماليا؛ غير أن ما أزعجهم أولا: فرض ضريبة من جانب التاج متعديا حقوق المجالس التشريعية للمستوطنات، والتى كان لها وحدها حق فرض الضرائب، وبذلك تم التعدى على حقوقهم الدستورية، وثانيا: لأنه كان واضحا أن القانون قد فُرض لزيادة الدخل دون تنظيم التجارة بين المستعمرات وغيرها، وكما جاء فى ديباجة القانون «لتنظيم دخل المملكة»؛ وذلك وفقا لقانون

الدخل الملحق فى سنة ١٧٦٤م؛ وكان لهـذا القانون وتلك الديباجة أثرهـا الفعال لتأليب المستوطنين ضد الحكومة الإنجليزية.

ثانيا - قانون العملة «١٧٦٤م»:

وقد سلب هذا القـانون الصفة القانونيـة المحققة للأوراق الماليـة المتداولة فى المستعـمرات، من حيث قانونيتهـا لسداد الديون، وهو أمر أثار ضغينة كـبيرة لدى جماعات المدينين فى كافة المستوطنات البريطانية.

ثالثا - قانون التمرد «١٧٦٤م»:

وهو قانون كان ساريا، وكان يتجدد كل ستة شهور، وقد جدد سنة ١٧٦٤م وطبق على المستعمرات كلها، وكان ذلك القانون مقصورا فيما سبق علي تقديم نجدة سـريعة بقـوات التـمـركز لجـهة الـتمـرد، وهو قـانون أسهم بالـفعل فى إذكـاء الاضطراب.

رابعا - قانون مساكن المستعمرات «١٧٦٥م»:

وقد قرر هذا الـقانون مسئوليـة المستوطنات عن إعداد أمـاكن لإيواء القوات الملكية، والتى فُـرض أن تكون مسئـولة عن حماية الحـدود الغربية ضد هجـمات الهنود ولحفظ الأمن، وكان قد تقرر مركزة حوالى عشرة آلاف جندى هناك، وكان مقر قيادته فى نيويورك؛ وإضافة لذلك توفير وإمداد تلك القوات باحتياجاتها.

خامسا - قانون التمغة «١٧٦٥م»:

فرضت هذه الضريبة لموازنة الإنفاق على الدفاع الإنجليزى على المستعمرات، وقد عرفت هذه الضريبـة بضريبة التمغة، وقد أصـاب هذا القانون بالدرجة الأولى رجال الصحف والكتاب ورجال الأعمـال، وقد فرضت تلك الضريبة على أساس لصق طابع يتراوح ثمنه بين ستـة بنسات وستة جنيهـات على الصحف والبطاقات والكتيبـات والرخص والإيجارات والوثائق القانونية، و المستندات التـجارية وعقود البيع والرهن، وغيـرها، ولقد أثار هؤلاء ضجة كبيرة مـضادة لذلك القانون أثرت

فى الرأى العام، وكان هذا القانون هو آخر التدابير الإنجليزية فى تنفيذ نظام السيطرة من جانب البرلمان الإنجليزى، وبشكل عام أخذت ولاية فرچينيا زمام المبادرة فى معارضة هذه القوانين، إذ أعلن مجلس المواطنين أو «مجلس مندوبى المواطنين» فيها أنه ما من أحد يحق له أن يفرض الضرائب على أهل فرچينيا غير مجلسها التمثيلى، ثم تلتها مساتشوستس فى الحملة على تلك القوانين، ولم تلبث روح المعارضة أن انتشرت فى كل أنحاء البلاد وتشكلت حينئذ جماعة أطلقت على نفسها اسم «أبناء الحرية» وأخذت تدعو لمقاومة الضرائب الجديدة ولقد لقى ذلك القانون مقاومة منظمة وأعنف من كل المقاومات التى سبقتها، وقد انتشرت فى جميع المستوطنات.

نتج عن قوانين سنوات ١٧٦٤م إلى ١٧٦٥م أن عمت المظاهرات السلمية بوسطن وغيرها، وبدأت أحداث العنف تحت توجيه جماعة أبناء الحرية، وهبطت التعاملات التجارية بوضوح مع إنجلترا، من واقع اتفاقيات عدم الاستيراد من جانب المستوطنات، ولم توافق المجالس التشريعية للمستوطنات على الإطلاق على قانون التمغة، إلا حال صدوره عن تلك المجالس، وأبطلت المستوطنات العمل به من جانبها.

جاءت المعارضة القوية لقانون التمغة لسببين رئيسيين، الأول دستورى ومؤداه أن الأميريكيين يرون أنه لا يحق للبرلمان الإنجليزى أن يفرض عليهم ضرائب ما دام أنهم غير ممثلين فيه، وهو مبدأ برلمانى إنجليزى قديم ينص على أن الضرائب لا تفرض إلا بموافقة الشعب ممثلا بنوابه، والسبب الثانى: كون تلك الضريبة لصالح الدفاع عن المستعمرات ومنها أحكام الرقابة على حركة الملاحة والتهريب، ومن ثم تقوية الرقابة المالية والجمركية: وهو أمر سيحقق المبدأ التجارى القاضى بجعل الاقتصاد الأمريكى متمما للاقتصاد الإنجليزى، وفى هذا إضرار كبير بمصالح رجال الأعمال والتجارة، والذين كونوا ثروات بتجاهلهم لقوانين الملاحة الإنجليزية مسبقا، وهو ما سيؤدى إلى ضربة لهم فى الصميم، المهم أنه ومع إصرار الأمريكيين بقوة على آرائهم تنازل الإنجليز عن موقفهم وألغى ذلك القانون، وقد أسهم فى ذلك ضغط رجال التجارة الإنجليز لتوقف مصالحهم تقريبا مع المستوطنات

وذلك سنة ١٧٦٦م، ومن جانبهم أبطل التجار الأمريكيون العمل باتفاقية عدم الاستيراد التى كانوا قد أقروها، واستكانت جماعة أبناء الحرية، غير أنه وتحسبا للظروف كان البرلمان الإنجليزى قد أقر قانونا بصلاحيته لفرض ضرائب على المستوطنات.

حقيقة خضعت الحكومة البريطانية لصلابة الموقف الأمريكى، غير أن هدفها الثابت فى المنطقة كان السيطرة على المستوطنات، وعلى الأقل اقتصاديا، ناهيك عن الجوانب السياسية، ومن ثم اتضح أن الأهداف الإنجليزية إنما هى دائمة فى طريق تحقيقها، ومن ثم كان الهدف الملح حينئذ هو الدفاع وإحكام السيطرة على المسافات الشاسعة المنضمة على الساحل الشرقى وعلى الساحل ذاته والحدود؛ كانت الموارد المالية هامة، وعلى ذلك استمر البحث عن ضرائب جديدة لتحقيق ذلك الهدف، ولإشراك مستوطنى المستعمرات فى تلك المسئولية، ولتأكيد السيادة البريطانية هناك، ومن ثم فرضت ضرائب جديدة على الورق والشاى والزجاج والرصاص المستورد.

ولقد أصدر وزير المالية البريطانى تاونشند Townshend سلسلة من القرارات تقضى بفرض ضرائب على الورق والشاى والزجاج والرصاص المستورد إلى المستعمرات، على أن تستخدم حصيلة هذه الضرائب لدفع مرتبات الحكام والموظفين الإنجليز هناك.

ولم تلبث أن ارتفعت الصيحات فى جميع أنحاء البلاد ضد القوانين الجديدة وقام الزعيم الأمريكى «صمويل آدامز» بدعوة المستعمرات للعمل ضد القوانين الجديدة، ثم قامت حركة مقاطعة البضائع الإنجليزية، وكانت المعارضة لهذه القوانين عنيفة فى بوسطن وهى مركز تجارى مهم إذ هاجم السكان موظفى الجمارك حين تنفيذ القوانين الجديدة، مما جعل السلطات العسكرية تحرك قوات إلي المدينة.

وقد سبب وجود الجنود الإنجليز فى المدينة هياجا دائما انتهى بما يسمى «مذبحة بوسطن» التى وقعت فى ٥ مارس سنة ١٧٧٠م، والتى وقع فيها ثلاثة من القتلى الأمريكيين، إلا أن خصوم السياسة الإنجليزية استغلوا هذا الحادث بدرجة كبيرة فى كل أنحاء البلاد.

وأما تزايد معارضة الأمريكيين لهـذه الضرائب وبفضل تدخل رجال الأعمال الإنجليز الذيـن تأثرت تجارتهم بالمقاطـعة الأمريكيـة التى جعلت صـادرات إنجلترا للمستعمرات تنخفـض للنصف، تراجع برلمان لندن وألغى ضرائب (تاونـشند) ما عدا ضريبة واحدة هى ضريبة الشاى التى أصر الملك چورچ الثالث على الاحتفاظ بها «ليبقى حق فرض الضرائب قائما».

وقـد ساد الهـدوء عـقب ذلك المستـعـمرات لمدة ثلاث سنوات، وأخـذت العلاقـات تتحسن تدريجـيا مع إنجلترا، كـما أفسح المجـال أمام العناصر المعـتدلة للعمل على إقرار السلام؛ ذلك أن المواطن العادى فى هذا التاريخ لم يكن قد اتجه نحو فكرة الانفصـال النهائى عن الإمبراطورية. كمـا أن فئة المتمولين كـانت ميالة للتفـاهم مع البريطانيين وكبح جـماح العناصر الثـورية والمتطرفة على أن لا يؤدى ذلك إلى الإضرار بمصالحها التجارية.

إلا أن فـئة الوطنيين ظـلت تناضل ضد بقـاء ضـريبة الشـاى وتعـمل على إلغـائها، وبالتـالى إلغـاء مبـدأ حق البـرلمان الإنجليـزى فى فرض ضـرائب على المستـعمرات. وقد تجـاوب الأمريكيون عامـة مع الدعوة لمقاطعة الشـاى الإنجليزى وأقبلوا على شراء الشاى المهرب من المستعمرات الهولندية رغم ارتفاع ثمنه، وذلك لإظهار إصرارهم على معارضة رغبة الملك فى التدخل فى شئون المستعمرات.

حفلة شاى بوسطن:

إن الهدنة فى الـعلاقات بين الأمـريكيين وحكومة لندن لم تلبـث أن انتهت بسبب سوء تصـرف لندن؛ ذلك أن شركة الهند الشرقية كـانت سنة ١٧٧٣م تجتاز أزمة مالية حادة فمنحتها الحكومة حق احتكار بيع الشاى فى المستعمرات، ولما كان أكثر الشـاى المستهلك فى أمريكا مهربـا فقد عمدت إلى تخفـيض أسعارها بشكل جعل التهريب غير مربح مما شل أعمـال التجار المحليين وجعلهم يثورون ضد مبدأ الاحتكار الجديد وينضمـون لفئة الناقمين الناشطة بقيادة آدامـز. وقد بادرت جميع المستعمرات لمقـاومة تدابير الشركة ورفض وكلاؤها تصريف بضائعهـا، كما أعيدت شحنات كثيرة من الشاى إلى المرافئ الإنجليزية.

وأمام إصرار حاكم بوسطن الإنجليزى على تفريغ كمية الشاى وصلت على متن ثلاثة سفن، بادرت فرقة من الوطنيين متنكرين بزى الهنود تحت قيادة آدامز إلى دخول السفن وإلقاء حمولتها من الشاى فى البحر وكان ذلك ليل ١٦ ديسمبر سنة ١٧٧٣م. وتعرف هذه الحادثة فى التاريخ الأمريكى باسم «حفلة شاى بوسطن».

وقد أثار هذا العمل العنيف موجة عارمة من الاستياء البريطانى، حتى أن تلك الفئات المتحررة التى اعتادت أن تقف إلى جانب الأمريكيين وتدافع عن قضيتهم من أمثال الزعيم «وليم بن» ساءها هذا التصرف الذى وصفته بالهمجية. وبالطبع فإنه لم يكن بإمكان الملك جورج الثالث وبرلمان لندن التساهل حيال هذا الحادث، باعتبار أن شركة الهند الشرقية أرسلت بضائعها إلى أمريكا تنفيذا لقانون أقره البرلمان وأى تراجع عنه يبدو أمام العالم بمثابة اعتراف بزوال سلطته من المستعمرات.

ولذا، فقد عمل الملك على جعل البرلمان يقرر خمسة قوانين تعرف باسم القوانين الجائرة للرد على تصرفات سكان بوسطن، ويقضى أول هذه القوانين بإغلاق مرفأ بوسطن حتى يدفع ثمن الشاى، كما أعطى حق تعيين مستشارى مستعمرة مساتشوستس للملك بعد أن كانوا ينتخبون من قِبَل السكان، وأحد هذه القوانين يعطى الجيش الإنجليزى المرابط فى المستعمرات حق مصادرة الفنادق والخانات والمنازل لإسكان جنوده.

قانون كويبك:

وفى هذه الفترة أى فى سنة ١٧٧٤م أصدر البرلمان البريطانى قانون «كويبك» الذى كان له أسوأ الوقع عند الأمريكيين عامة؛ ذلك أنه جاء لتنظيم أوضاع الأراضى التى غنمتها إنجلترا من فرنسا، والواقعة بين المستعمرات الإنجليزية ونهر المسيسبى. لقد أظهرت بريطانيا منذ سنة ١٧٦٣م رغبتها فى تنظيم أمور هذه الأراضى بطريقة أكثر حزما وانضباطا مما أظهرته فى ذلك الوقت فى مستعمراتها الأمريكية.

كمـا فرضت رقـابة قوية على التـوسع فى هذه المناطق وجعلـت شراء هذه الأراضى والإقامـة فيـها يخضع لإجـازة خاصة. وقـد هدفت من هذا وضع هذه الأراضى تحت سلطان حكومة لندن المباشر، وذلك من جـهة لكى لا تبقى سكانها من الهنود تحت رحمة الرواد الأمريكيين والمتاجرين بالأراضى، ومن جهة ثانية لكى تحول دون قيام سلسلـة من المنازعات بين المستعمرات حول السـيطرة عليها، إلا أن الإنجليز لم يوفـقوا فى أن يفرضـوا سلطانهم كما أرادوا ولم تمنـع قوانينهم سكان المستعمرات من امتلاك مساحات شاسعة فى الأراضى الداخلية.

لقد أعطى هـذا القانون أيضا أراضى كنـدا الفرنسيـة حكومة خـاصة لإدارة شئونها، وضمن لها احترام قانونهـا المدنى الفرنسى وكنيستها الكاثوليكية، كما أنه جعل حدودها تضم كل الأراضى الغربية الواقعة بين نهر أوهايو والبحيرات الكبرى مما أثار غضـب الأمريكيين لدرجـة كبيـرة، إذ أنه أقام بوجـههم سـدا يحول دون توسعـهم فى الغرب وأقام على حدودهم دولة فـرنسية للكنيـسة الكاثوليكية فيـها مركـز ممتاز. يضاف إلى ذلك أن هذا القانون قـد قضى على آمال الكثـيرين الذين كانوا يطمعون بالأراضى غربى جبال الليطانى والتى كانت قد وصلتهم أخبار غناها وخصبها.

مؤتمر فلادلفيا:

هذه الإجراءات، وخـاصة القوانين الجـائرة، أعطت نتائج مـعاكسـة لما كان يرجوه منها الإنجليز. فإن مسـتعمرة مساتشوستس لم تخـضع، بل إن المستعمرات الأخـرى هبت لمسـاعدتهـا وتأييـدها كمـا اقـتـرح نواب فرچينيـا دعـوة مندوبى المستعمرات للاجتمـاع فى ١٥ سبتمبر سنة ١٧٧٤م فى مدينة فيلادلفيا، ولما كانت قد تشكلت لجان دائمـة لكل مستعمرة، مـنذ سنة ١٧٧٣م مهمتها القـيام بالدعاية ضد القـوانين الإنجليزية والدعـوة للتعاون بين المسـتعـمرات دفاعـا من مصالحـها السياسية والاقتـصادية؛ فإن الشعب الأمريكى كان مهيأ للتعـاون مع مساتشوستس والدفاع عن قضيتـها. وقد لبت جميع المستعمـرات - ما عدا چورچيا - الدعوة، واجتمع ست وخمسون مندوبا يمثلون اثنتى عشرة مستعمرة.

وقد أقر المؤتمر منذ البداية مبدأ عدم الرضوخ للقوانين الجائرة، ثم وضعوا نص إعلان الحقوق والمظالم لشعب المستعمرات، كما وجهوا طلبا للملك لإلغاء الضرائب. وبانتظار تحقيق ذلك أقروا إعادة المقاطعة التجارية للبضائع البريطانية وتنظيم لجان فى كل المدن لتنظيم عملية المقاطعة والإشراف على الجمارك.

وهكذا نرى أن الكونجرس الأول للشعب الأمريكى قد خرج بعد مداولات دامت سبعة أسابيع بمقررات على درجة كبيرة من الاعتدال، كما أنكروا أنهم يريدن الاستقلال أو يفكرون فيه. إلا أن الملك جورج الثالث لم يستطع أن يدرك التحولات التى كانت تطرأ تدريجيا على مفاهيم الأمريكيين ومصالحهم القومية والسياسية، كان تمسك ملك إنجلترا بموقف التعنت قد أدى إلى تصلب الفئات الوطنية فى أمريكا وجعلها تتجه نحو العنف لتحقيق مطالبها.

وأمام إصرار الحكومة الإنجليزية على تنفيذ مقرراتها الجائرة أخذ سكان ماتشوستس يستعدون للمقاومة المسلحة، فأقاموت معسكرا عند مدينة كونكورد، جمعوا فيه كميات من الأسلحة والبارود، كما أنهم أخذوا يعملون على تأليف ميليشيا للمستعمرة وتدريب أفرادها. ولما ترامت أخبار هذا المعسكر إلى جيدج Jage قائد الحامية البريطانية فى بوسطن أرسل فى ١٨ أبريل سنة ١٧٧٥م قسما من حاميته لمصادرة الأسلحة واعتقال صمويل آدامز الذى بات أبرز الزعماء الوطنيين، إلا أن الحملة وقعت فى كمين صغير نصبه لها رجال الميليشيا عند مدينة لكزنغتوت Lescington وفى عودتها أيضا من المعسكر إلى بوسطن تعرضت لهجمات من الفلاحين والميليشيا، كانت خسائر الإنجليز فيها ثلاثة أضعاف خسائر رجال المستعمرات. ولم يلبث الإنجليز أن وجدوا أنفسهم محاصرين بعد ذلك من قبل ١٦,٠٠٠ من رجال المستعمرات، وهكذا ظهر منذ البداية أن استجابة سكان المستعمرة لنداء الحرب كان قويا وعفويا وفعالا. ولم تلبث أخبار المعارك هذه أن انتشرت فى جميع المستعمرات، حيث بادر الوطنيون إلى طرد الحكومات الملكية واستلموا إدارة الأمور للدفاع عن بلدانهم. ومع هذا وحتى ذلك التاريخ فإن فكرة الاستقلال لم تكن قد طرحت، وإمكانية الوصول إلى حل سلمى ظلت موفورة لو أراد ذلك ملك الإنجليز جورج الثالث.

مؤتمر فلادلفيا الثانى:

وفى ١٠ مايو سنة ١٧٧٥م اجتمع الكونجرس الثانى فى مدينة فيلادلفيا فى جو من الحيرة والقلق، وكان أكثر أعضائه من تلك الفئة التى كانت لا تزال تؤمن بضرورة الإبقاء على العلاقات مع التاج البريطانى. وكان يرأس المؤتمر «چون هانكوك» وهو تاجر من بوسطن. وقد حضره أيضا «بنيامين فرانكلين» و«جفرسون». وقد وجد المؤتمر نفسه مسوقا تحت وطأة الأحداث نحو مواقف عنيفة، فبالرغم من أن أعضاءه طالبوا الملك بإعادة السلم، إلا أنهم على كل حال اضطروا لتبنى الجيش المحارب حول بوسطن واعتبروه جيشا أمريكيا يخص كل المستعمرات لا واحدة منها. وقد عينوا لقيادته «چورج واشنطن» وهو شاب من فرچينيا لمع اسمه فى حرب السبع سنوات، كما عرف بالشجاعة والاتزان والكفاية الإدارية.

ورغم تكوين الجيش الوطنى واستمرار الحرب الفعلية فإن أكثرية الأمريكيين ظلت معادية لفكرة الانفصال عن التاج البريطانى. وكان المعتدلون يجدون تنكيرا لتصرفاتهم المتناقضة بأنهم كانوا فى حرب مع الحكومة البريطانية وليس الملك، إلا أنهم مع الوقت أخذوا يجدون صعوبة فى الاستمرار فى وضعهم المتناقض، وخاصة أن إنجلترا لم تحاول أن تصل إلى اتفاق معهم، كما أن الملك أصدر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٧٧٥م تصريحا أعلن فيه أن المستعمرات فى حالة عصيان. غير أن أبرز ما حدث خلال هذه الفترة هو أن الكونجرس كان يساق تدريجيا نحو القيام بوظائف الدولة، فأصدر أوراقا مالية ومنح المستعمرات سلطة تكوين حكومات محلية.

كما أن قوات المستعمرات أخذت تنشط فى عدة أماكن من البلاد وخاصت معركة «بانكرهيل»، وهو موقع يشرف على مدينة بوسطن. ومع أن الأمريكيين خسروا هذه المعركة، إلا أنهم أنزلوا بالقوات الإنجليزية خسائر فادحة مما رفع معنويات القوى الوطنية لدرجة كبيرة. وبعد ذلك استكان الوطنيون للهدوء والسكينة ليعطوا چورج واشنطن الفرصة الكافية لإعادة تنظيم قواته، ولم يأت ربيع

سنة ١٧٧٦م حتى كانت قوات واشنطن تهدد مدينة بوسطن وتطرد قوات الاحتلال منها.

إعلان الاستقلال:

عندما بدأ الأمريكيون الحرب مارسوها كإنجليز يعملون للدفاع عن حقوق تقليدية لهم تحاول حكومة لندن سلبهم إياها. بل إنه فيما تسلم چورچ واشنطن قيادة الجيوش الأمريكية كانت فكرة الاستقلال تبدو له «سريعة» كما كان يقول إلا أن أحداثا كبيرة جرت فى البلاد بعد سنة ١٧٧٥م أخذت تجعل زعماء البلاد يتجهون بها نحو الاستقلال بكثير من التردد والخوف؛ ذلك أن الفكرة الوطنية لم تكن قد شملت غير جزء من السكان وليس كل السكان الذين كانوا منقسمين حيال الموقف الواجب اتخاذه تجاه الإنجليز.

وبصورة عامة، نجد أن فئة الوطنيين كانت تضم على الأغلب أبناء الطبقات الدنيا والمثقفة، بينما كانت فئة الموالين لبريطانيا تضم القسم الأكبر من المالكين والأثرياء. وكان هناك فئة ثالثة تضم حوالى ثلث السكان لم تأخذ موقفا محددا وإنما كانت تفضل الانتظار قبل أن تحدد موقفها.

إن الفئة الوطنية والمؤيدة للانفصال عن أنجلترا كانت أقلية بين السكان، إلا أنها كانت تتميز بحيويتها ونشاطها، وبوجود نخبة من الزعماء المخلصين وذوى الأفكار الواضحة فى مقدمتها. وهذا ما ساعد فى أن تجر البلاد كلها إلى المصير الذى أرادته هى: لقد عمل هؤلاء الزعماء بعد مؤتمر الكونجرس الثانى بكثير من الحذر والحيطة على تهيئة الرأى العام لتقبل فكرة الانفصال وجعل الناس يفكرون فى الاستقلال كمخرج وحيد لأزمتهم. وقد ساعد هؤلاء فى مهمتهم عوامل كثيرة أبرزها:

١ - فى يناير سنة ١٧٧٦م أصدر باين T. Paine وهو تاجر أمريكى عرف بتأييده لفكرة الاستقلال كتابا اسمه الإدراك Common Sense حاول أن يظهر فيه للأمريكيين أن بإمكانهم أن يحكموا أنفسهم إذا استقلوا بأفضل

مما تفعله حكومة لندن. وإن بإمكانهم إقامة حكومة متحررة من ظلم ملك أوربى، ومن استغلال بلد معين، كما أظهر لهم أنه من العبث أن تحكم جزيرة صغيرة قارة كبيرة تبعد عنها آلاف الأميال. وقد لقى هذا الكتاب رواجا كبيرا، وبيع منه حوالى مائة ألف نسخة، وكان له تأثير كبير فى إقناع بعض المتمردين فى السير فى طريق الاستقلال.

٢ ـ بما أن الحرب الأمريكية لم تكن تلقى تأييدا من الشعب الإنجليزى، فإن حكومة لندن أخذت تجد صعوبة كبيرة فى جمع المتطوعين لإرسالهم إلى المستعمرات. مما جعل الملك جورج الثالث يلجأ إلى جنود مرتزقة من الألمان فاستأجر من أمير مقاطعة هس Hesse حوالى عشرين ألف جندى أرسلهم لمحاربة الأمريكيين، وقد أساء هذا التصرف إلى سمعة الملك لدرجة كبيرة.

٣ ـ تصلب حكومة لندن المتزايد تجاه المستعمرات؛ ذلك أن آخر ملتمس للسلام أرسله الكونجرس إلى ملك لندن مع رسول خاص لقى هناك تجاهلا تاما، بل إن الملك رفض مقابلة الرسول.

هذه الأحداث مع ما سبقتها من تصرف السلطات الإنجليزية أفقد أصدقاء الحكومة البريطانية وفئة المتمردين كل مبرر لتمسكهم بولائهم للعرش الإنجليزى وأوجد فى الأشهر الأولى من سنة ١٧٧٦م فى المستعمرات استعدادا نفسيا لتقبل فكرة الانفصال بل والقتال دفاعا عنها.

وفى يوليو سنة ١٧٧٦م تقدم الزعيم لى Lee من فرجينيا إلى الكونجرس باقتراح يدعو المستعمرات لأن تكون دولا حرة مستقلة. وقد لقى هذا الاقتراح تأييدا عاما فشكلت لجنة من خمسة زعماء تضم: فرانكلين، جفرسون وآدامز، مهمتها إعداد وثيقة الاستقلال، وفى ٢ يوليو أقرت الوثيقة التى أعدها جفرسون بعد إدخال تعديلات عديدة عليها من قبل الكونجرس، ثم أعلنت بشكلها النهائى فى ٤ يوليو موضحة للعالم ولادة أمة جديدة مستقلة.

وقد أبرزت هذه الوثيقة للعالم الأسباب التى دعت الأمريكيين للانفصال عن العرش الإنجليزى، وحددت الخطوط الرئيسية للمعتقدات السياسية عند الأمريكيين:

- إن البشر خلقـوا متساويين وأنهم منحـوا من قبل خالقهم حقـوقا ثابتة من بينها حق الحياة والحرية والبحث عن السعادة.

العلاقات الفرنسية الأمريكية:

كانت فرنسـا تراقب باهتمام تطور الأحـداث فى المستعمرات الأمـريكية، إذ كان يسرها إلى حد كبـير أن ترى عدوتها القديمة إنجلترا تـواجه الحروب والمصاعب فى العالم الجديد، كما أنها كانت تنتظر الفرصة الملائمة لتحاول أن تثأر لهزيمتها فى حرب السبع سنوات، وأن تتخلص من بعض شروط معاهدة باريس القاسية. ولذا فإن وزارة الخارجية الفـرنسية كانت على اتصال سرى مستـمر ببعض رجال الثورة الأمريكية مـقدمة لهم النصح أحيانا، والمسـاعدة أحيانا أخرى، وكثـيرا ما أرسلت لهم فى غفلة عن أعين الأسطول البـريطانى شحنات من الأسلحة والذخيـرة، كما أنها استقـبلت عددا من زعماء الكونجرس ورسله بصورة غيـر رسمية فى باريس. هذا بالنسبة للدولة الفرنسية، وأما بالنسبة للفرنسيين فكان حماس الأحرار منهم لها عظيما إذ رأوا فى انتـصارها انتصاراً لمثلهم ومبادئهم فى الحـرية والعدالة والمساواة. ومنذ أن بدأت الاصطدامـات فى بوسطن أبحر كثـير من المتطوعين الفـرنسيين إلى العالم الجـديد ليقـدموا لثواره خـدماتهم الحربيـة، وكان على رأس هؤلاء المركـيز لافاييت وهو ضابط شاب فى الجيش الفرنسى، وقد التحق بجيش چورچ واشنطن جنرال وخدم القضية الأمريكية بإخلاص وتفان دون أجر مما جعله يتبوأ مكانة كبيرة عند الأمريكيين. وقـد وفد على البلاد الأمـريكية الأحرار من بلدان أوربيـة أخرى نذكـر منهم الجنرال الألمانى الأصل J. De. Kalb، والجنرال الروسى البـارون فون شتوبن Von Steuben، والنبيلين البولونيين بولاسكى وكوشيوزكو Kosciuzko & Pulaski. وكانت لهؤلاء خبرات كبيرة فى الشـئون العسكرية أفاد منها الأمريكيون كثيرا.

إلا أن المساعدة الفرنسية فى سنة ١٧٧٧م بقـيت محدودة وغير علنية، ذلك أن حكومة باريس لم تشأ أن تتخذ موقف العداء الصريح من إنجلترا قبل التأكد من استمرار الأمريكيين فى ثورتهم، ومن قدرتهم على الصمـود، غير أنها بعد انتصار الأمريكيـين فى معركـة ساراتوغـا سنة ١٧٧٧م، وصمـودهم القوى أمـام القوات

البريطانية المتفوقة فى العدد والكفاية اتخذت موقف التأييد الصريح للثورة واستقبل «بنيامين فرانكلين» عضو الكونجرس الأمريكى بصورة رسمية فى البلاط الفرنسى. وفى سنة ١٧٧٨م اعترفت فرنسا رسميا باستقلال الولايات المتحدة وعقدت معها تحالفا تعهدت فيه الدولتان بمتابعة الحرب حتى تصير الدولة الأخرى مستعدة لتوقيع الصلح، وهكذا دخلت فرنسا الحرب بصورة علنية ضد إنجلترا، وبدأت الإمدادات الفرنسية تصل بصورة متتابعة للأمريكيين، كما أن الحكومة الفرنسية أمدت الكونجرس بقرض مالى كبير تبعته قروض أخرى، وأبحر الأسطول الفرنسى إلى الولايات المتحدة حاملا معه ستة آلاف جندى بقيادة المركيز روشامبو Rocham-beau، ثم إن الفرنسيين أعطوا بعض المغامرين الأمريكيين سفنا قاموا فيها بأعمال جريئة فى القنال الإنجليزى عرقلت مواصلات الإمبراطورية، ثم أعلن حينئذ الأسبان والهولنديون تأييدهم لقضية الثوار وأمدوهم بمساعدات هامة.

الحرب الإنجليزية الأمريكية:

فى بداية الحرب كانت تبدو كفة الإنجليز هى الراجحة؛ ذلك أن أسطولهم القوى فرض حصارا قويا على شواطئ المستعمرات فشل اقتصادها وجعل الاتصال فيما بينهاوبين أوربا صعبا للغاية؛ ثم إن قواتهم كانت أكثر عددا وخبرة وكفاية، تضاف إلى ذلك أنها كانت تعتمد على الموارد الاقتصادية لدولة كبرى ولم يكن يضعف موقف الجيش الإنجليزى إلا انقسام الرأى العام فى بريطانيا حول هذه الحرب.

أما الأمريكيون فقد انطلقوا منذ البداية من الناحية العسكرية من موقف ضعيف للغاية وذلك للأسباب التالية:

١ ـ أن فئة من الأمريكيين بقيت موالية لإنجلترا، فأمدتها بحوالى ثلاثين ألف جندى وتعاونت معها وقدمت لها المعلومات، كما أن الجنود كانوا على الأغلب وخاصة فى الشمال يوالون الإنجليز ويساعدونهم.

٢ ـ أن القوات الأمريكية كانت سيئة التنظيم وعديمة الخبرة وكان ينقص جنودها روح الارتباط العسكرى.

٣ ـ عجز الحكومة الأمريكية عن مواجهة نفقات الحرب باعتبار أنه لم يكن للكونجرس حق فرض الضرائب، مما اضطره لإصدار سندات مالية لم تلبث أن تدهورت قيمتها مما أدى إلى إفلاس مؤسسات وأفراد كثيرين.

٤ ـ عدم ثقة المستعمرات ببعضها البعض وعدم استعداد أى منها للتنازل ولو عن جزء من سيادتها للكونجرس ليتمكن من الانتصار فى الحرب.

إلا أن القوات الأمريكية كانت تعوض عن ذلك بقيادتهم الحكيمة المخلصة التى يتولاها چورج واشنطن، وباتساع رقعة أراضيها ووفرة إمكانياتها مما كان يعرقل عمل القوات النظامية الإنجليزية.

مُسيَّر العمليات:

عقب إعلان الاستقلال حاول واشنطن طرد الجنرال «هاو» وجنوده من بوسطن، إلا أنه فشل فى المعركة التى جرت بين الجيشين فى نيويورك؛ من أجل السيطرة على هذه المدينة، وقد هزم الأمريكيون بفضل تعاون الجيش الإنجليزى وجيش« هس» التى جرت الألمانى وما تلقاه الجيشان من مساعدات وإمدادات مما اضطر واشنطن للتراجع نحو الجنوب عبر نيوچيرسى حتى وصل بنسلفانيا، وأخذ يعمل على إعادة تنظيم قواته ثم عاد ليلة عيد ميلاد ١٧٧٦م وباغت الجنود الألمان المأجورين فى ترنتون وهزمهم ثم أتبع نصره هذا بانتصار آخر فى برنستون واسترجع ولاية نيو چيرسى، وفى عام ١٧٧٧م قام الجنرال الإنجليزى هاو بهجوم بحرى على العاصمة فيلادلفيا واحتلها طاردا منها جيوش واشنطن، إلا أنه بينما كان واشنطن يتلقى هذه الضربة ويعانى مع جنوده من برد الشتاء القارس كانت تجرى معركة ساراتوجا شمال نيويورك، حيث حاصر الإنجليز جيشا كاملا من ستة آلاف جندى استسلم مع قائده بورجن فى نفس السنة إثر حصار قام به عشرين ألفا من المزارعين الأمريكيين ومن جنود المستعمرات.

وتعتبر معركة «ساراتوجا» المعركة الفاصلة فى حرب الاستقلال الأمريكية، ذلك أن خسارة إنجلترا شجعت فرنسا وأسبانيا على دخول الحرب إلى جانب

أقسامهـا، كما أنها أعطتهم المبادرة فى السيطرة على المناطق الشـمالية، وبعد هذه المعركة أخذت نتائج الحرب تتحول لصالح الوطنيين تدريجيا.

إن دخول فـرنسا الحرب بـأسطولها القوى زاد فى مـتاعب الإنجليـز وعرقل عملية تموين الجنود الذين يـقاتلون فى القارة الجديدة، كما أن امـتداد أجل الحرب عرقل التـجارة الإنجليزية رغم أن الإنجليـز تابعوا حربـهم بإصرار إلا أنهم اضطروا سنة ١٧٧٨م إلى إخــلاء فلادلفيا العاصــمة بسبب مـحاصرة الأسـطول الفرنسى وتهديده للمـدينة وتتابعت الهزائم فى وادى أوهايو مما كـرس سلطة الأمريكيين فى القسم الشمالى إلا أنهم لكن تابعوا الحرب فى الجنوب واحتلوا مرفأ شارلستون فى سنة ١٧٧٨م واسـتولوا على مـقاطعـة كارولينا الجنوبيـة، وفى سنة ١٧٨١م أرغم الإنجليـز على إخلاء كـارولينا وهناك عند مدينة يورك تاون وعـلى بعد أمـيال من چيمس تاون حدثت المعركة الأخيرة فى حرب الاستقلال الأمريكية.

إذ تعاونت القـوات الفرنسية والأمريكيـة يدعمها أسطول فـرنسى قوى على البحر لمحاصرة جيوش الجنرال الإنجليزى كورنو والبن، وأمام قوة الجيوش المحاصرة التى كان يقـودها چورچ واشنطن ولافاييت قـام الجنرال الإنجليزى بعـملية جـريئة للخلاص من الحصـار لكنه فشل، وعند ذلك بادر إلى الاستسـلام فى ١٩ أكتوبر سنة ١٧٨١م، وقـد حقق ذلك الانتـصار للأمـريكيين السـيطرة على أكثـر المناطق الجنوبية.

وبالرغم من أن الشـعب الـبريـطانى إن كـان قـد مل هذه الحـرب الطويلة والمضنية، إلا أن الملك چـورچ الثالث أصر على مـتابعتـها غيـر أن هزائم متتـالية للإنجليـز فى سنة ١٧٨٢م طـردوا على أثرها من كل المرافئ الأمـريكيـة مـا عـدا نيـويورك أقنعتـه بضرورة الجنوح إلـى السلام، وفى سنة ١٧٨٢م اسـتقـال رئيس الوزراء البريطانى اللورد «نورث» مفـسحا المجال أمام اللورد «روكنجهـام» ليبدأ مع الأمريكيين مفاوضات السلام[1].

(١) نيويورك كانت فى الأصل هى ولاية نيونيذرلاند والتى أسسها الهولنديون.

معاهدة باريس سنة ١٧٨٣م:

فى سنة ١٧٨٢م بدأت سلسلة من المفاوضات السرية بين الأمريكيين وحكومة لندن، وبالطبع لم يكن بدء مفاوضات رسمية، باعتبار أن شروط التحالف بين فرنسا وأمريكا الموقع سنة ١٧٧٨ تنص على ألا تعقد أى من الدولتين الصلح إلا متى أصبحت الأخرى مستعدة لذلك، وفى سنة ١٧٨٢م كان الفرنسيون لا يزالون يتابعون القتال فى محاولة لاستعادة جزء مما فقدوه عقب حرب السبع سنوات فى أمريكا.

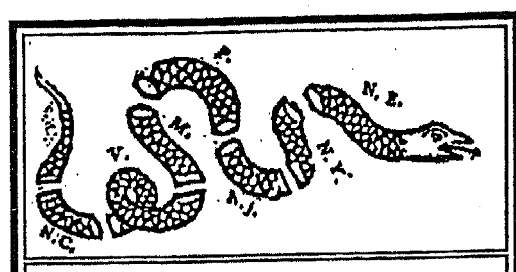
لقد أظهر الإنجليز أثناء المفاوضات مرونة وكياسة إذ وافقوا على إنشاء دولة أمريكية تمتد حدودها من البحيرات الكبرى إلى فلوريدا ومن المحيط الأطلسى إلى نهر المسيسبى، كما وافقوا على منح الدولة الجديدة حق الصيد فى سواحل كندا والملاحة فى نهر المسيسبى، وفى مقابل ذلك تعهد الأمريكيون بحماية الأمريكيين الذين ظلوا حتى النهاية موالين للعرش البريطانى، إذ إن الكثيرين منهم أصابهم الأذى فى أرواحهم وأراضيهم ومؤسساتهم.

وفى سنة ١٧٨٣م وبعد أن يأس الفرنسيون من تحقيق انتصار كبير على الإنجليز وبعد أن أدرك الأسبان استحالة استعادة جبل طارق، وافق جميع الفرقاء على عقد مؤتمر لجميع الأطراف المتنازعة فى مدينة باريس، وقد تبنى الجميع فى هذا المؤتمر الشروط التى توصل إليها الإنجليز والأمريكيون فى مفاوضاتهم الثنائية سنة ١٧٨٢م، كما أضيف إليها شرط جديد يعطى أسبانيا مستعمرة فلوريدا، وفى ٣ سبتمبر سنة ١٧٨٣م وقع الجميع على المعاهدة النهائية وبانتهاء حرب الاستقلال بات الأمريكيون أحرارا فى أن يقيموا مجتمعا جديدا وفق الأفكار السياسية التى آمنوا بها، وقد استهل هؤلاء أعمال البناء فى محاولة إعطاء دولتهم الجديدة دستورا.

- إن الحكومات تنشأ للمحافظة على هذه الحقوق وهى تستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين. فعندما تسىء الدولة استعمال سلطاتها يحق

للشعب أن يبدلها أو يلغيها أو يستبدل بها حكومة أخرى تقوم على الأسس التى تبدو له أكثر موافقة لتأمين سلامته وسعادته.

وبصورة عامة فإن وثيقة إعلان الاستقلال حملت فى طياتها بذور الفكر الديمقراطى، وأكدت المبدأ الذى طالما نادى به أحرار أوربا، وهو أن الدولة وجدت لخدمة الشعب، وإنها إنما تستمد منه سلطاتها. وإن مبرر وجود السلطة يزول متى انحازت هى عن مهمتها الأساسية وهى العمل لخير محكوميها، ولعل أفكار لوك، وروسو، ومونتسكيو تبدو إلى حد كبير السند الأيديولوچى والفلسفى لكثير من مبادئ وثيقة إعلان الحقوق.



الفصل الرابع

الدستور الأمريكى

اتُخـذ المؤتمر القـارى الأول (الكونجرس) ١٧٧٤م ركـيـزة لتكوين حكومـة فيدرالية سنة ١٧٨١؛ وكان هذا الكونجـرس يضم مندوبى المستوطنات، كان لذلك المؤتمر قد عمل حـتى سنة ١٧٨١م فى شكل هيئة عليا تتـولى إدارة الحرب وتنسيق متطلباتها بين المستوطنات، لكن لم يكن لهذا المؤتمر صفة تمثيل الشعب الأمريكى، غير أنه مع إصـرار بعض من بعيدى النظر من الوطنيين على اسـتمرار هذا الشكل بعد الحـرب وأثناء السلم؛ أتم هذا، رغم معـارضة بعض المتشـككين، فى تحويل ذلك الكونجرس المؤقت إلى مؤسـسة دائمة لتحقيق تعاون مـرجو بين الأمريكيين، وذلك فى نظام مُشكل من حكومة مركزية ذات سلطات مـحدودة، ولها استقلالها مع استقلال كل ولاية بنظمـها السيادية والحكومية ، حـيث كانت المستوطنات فى ذلك الحين تنظر إلى مسألة الاتحاد الكلى بكل حذر.

غير أن هذا الاقتراح لاقى فى البداية معارضة ولاية ماريلاند إلا حال الموافقة على اعتبـار أراضى الغرب كلها ممتلكات عامـة يقسمها الـكونجرس إلى حكومات حرة مسـتقلة، وأمام هذا الإصرار قبلت جـميع الدول التنازل عما لهـا من حقوق ومصالح فى الـغرب وجعلت الأراضى الواقعـة بين جبال الأبلاش ونهر المسـيسبى ممتلكات وطنية تشرف عليها الحكومة الكونفدرالية(١).

(١) نظام الحكم الكونفدرالى (الاتحاد الاستقلال أو التعاهدى):

أولا: معناه إن دولتين أو أكثر تدخل معا فى اتحاد بقصد توحيد الجهود السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعيـة أو العسكرية، تحقيقا بقصد التـعاون فيما بينها للمحافظة على اسـتقلالها ولمنع الحروب بينهـا ولتنسيق خطط الدفاع عن مصـالحها المشتـركة فى المجال الدولى ويتمـيز فى الغالب بإنشاء هيئة سـياسية عليا فى شكل مؤتمر أو جمعية عمـومية أو مجلس يشرف على تنفيذ الأهداف المشتركة (Congree - Droit - Conseil) بين الدول الأعضاء وهو يتكون من أعضاء لا تنتخبهم شعوب الدول، بل تختارهم الحكومات باعتبارهم ممثلين لها، يتلقون منها التعليمات ويأتمرون بأمرها، وهذا معناه أن المؤتمر ليس برلمانا ولا هيـئة تشريعية كما أنه ليس دولة جديدة، ولا حكومة فوق حكومات الدول الأعضاء، وهو يصدر توصيات غير ملزمة=

وُضع نظام الحكم الجديد موضع التنفيذ منذ سنة ١٧٨١م مستندا على دستوره المعروف باسم «شروط الاتحاد التعاهدى«Article of Confederation» ضاما الولايات الأمريكية فيما سمى باسم «الدول الأمريكية المتحدة» وكان المؤتمر هو الهيئة التنفيذية العليا لهذا النظام؛ كان هذا الكونجرس يضم مندوبو الولايات الثلاثة عشر بنسبة ٢ على الأقل وسبعة على الأكثر لكل ولاية حسب مساحتها وعدد سكانها.

كانت صلاحيات ذلك الكونجرس تنحصر فى: حق إعلان الحرب والسلم، وعقد المحالفات، وإرسال واستقبال السفراء، ومعالجة الأمور الخارجية، والهندية، وإجراء القروض والصرف وتأليف الجيوش، وإنشاء وحدات الأسطول البحرى، وقبول مستعمرات جديدة فى الاتحاد. كانت المهمة الأساسية التى يتيحها ذلك

=للدول الأعضاء لا تنفذ إلا بموافقتها، وتحدد اختصاصاته معاهدة إنشاؤه ولا يتم التوسع فيها إلا باتفاق جديد بين كل الدول الأعضاء؛ وعلى ذلك ثبت باتفاق أن الاتحاد التعاهدى لا يكون دولة جديدة فوق الدول الأعضاء والمؤتمر المشترك ليس حكومة فوق حكومات الدول الأعضاء، لكن فريق من الشراح يذهب إلى الاعتراف للاتحاد التعاهدى بالشخصية الدولية بالرغم من عدم تمتعه بحق التمثيل السياسى المستقل؛ ولذلك بما أنه لا يؤثر على سياسة الدول الداخلية والخارجية ترتب عليه الآتى:

١ ـ الدول الأعضاء لها حق الدخول فى علاقات دولية سلمية أو حربية مع الدول الأخرى ومع الدول الأعضاء فى الاتحاد.

٢ ـ الحرب التى تقع بين الدول الأعضاء فى الاتحاد ليست حربا أهلية ولكن حرب دولية بمعنى الكلمة.

٣ ـ لكل دولة من الأعضاء استقلالها الكامل فى اختيار نظامها الدستورى ولا تقيدها عضويتها فى الاتحاد بأى قيود فى هذا المجال.

وهناك مثال لذلك الاتحاد المركزى السويسرى القائم منذ سنة ١٨٤٨م أنشئ على أنقاض نظام تعاهدى جمع سلفا مجموعة الولايات السويسرية، وكذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التى يجمعها منذ سنة ١٧٨٧م نظام الاتحاد المركزى كانت قد ارتبطت وقبل ذلك وفى غضون حرب الاستقلال منذ سنة ١٧٧٦م بنوع من الاتحاد التعاهدى.

ثانيا ـ الاتحاد المركزى «الفيدرالى»: أقوى أنواع الاتحادات وآخر مراحل التطور فى اتجاه الاتحاد، وخطوة سابقة على الانتقال إلى شكل الدولة الموحدة، وفيه تفقد الدويلات الداخلة فى تكوينه استقلالها وسيادتها الخارجية فتفنى شخصياتها الدولية فى شخص دولى جديد هو دولة الاتحاد.

النظام هى الدفاع عن سلامة الولايات والعلاقات الخارجية فهو يتناول قضايا الدفاع والتمثيل الخارجى، ولم يكن له حق جباية الضرائب. كان ذلك الاتحاد يمارس سلطاته وفقا لما تقرره مجالس الولايات، كما أن الكونجرس لم يكن من صلاحياته إجبار الولايات على تنفيذ قرارات الاتحاد إلا أن تقبلها هى وتنفذها.

لكن ذلك النظام الذى اتفق عليه مندوبى الولايات كان دون مستوى السيطرة على شئون تلك الولايات سياسيا واقتصاديا، لقد وصل الأمر إلى إمكانية نشوب حرب أهلية بينها المشاكل أساسها ترسيم الحدود ومشاكل التجارة والملاحة وغيرها كثير، مما لفت النظر بشدة إلى ضرورة التغيير.

وقبل أن نتحدث عن الخطوات الفعالة فى تعديل ذلك النظام الكونفدرالى لتوائم الدول الأمريكية المتحدة من نظمها مع متطلبات الوضع الجديد؛ وذلك فى ضرورة لوضع دستور جديد ونظام حكم مغاير؛ سنعرض للمشكلة الملحة التى فرضت نفسها على الكونجرس المعين وهى تطبيع الأراضى المنضمة من كويبك حتى المسيسبى الأعلى بطابع الولايات القديمة.

أولا، اتضح أنه كانت تجرى قبل وأثناء الثورة توسعات إلى جهة الغرب بعيدا عن الساحل الشرقى للقارة غرب جبال الأبلاش، وعلى طول الممرات والطرق المائية، كان روادها المستعمرون الجدد والمغامرون وبعض من مستوطنى الولايات القديمة، وقد شكلوا مستوطنات جديدة ذات حكومات خاصة بها، ولقد بدأ الكونجرس المعين فى حل تلك المسألة، والتى عرفت «بالمسألة الغربية» أو «مشكلة الإمبراطورية» والتى شملت منطقة الشمال الغربى أو المقاطعة الغربية، وقد بدا حينئذ للكونجرس أن الحل لهذه المشكلة سيأتى من خلال مواد دستور الاتحاد التعاهدى أو جامعة الولايات لسنة ١٧٨١م، غير أن الكونجرس بالفعل استطاع أن ينظمها رغم الصراع بين الولايات والمستعمرون الجدد على تلك الأراضى لاتساع مساحات الأرض الخصبة الخالية، ذلك أن تلك الولايات فى خطوة قومية واعترافًا منها ببعد جديد وهو السيادة الوطنية تنازلت عن مطالبها فى تلك الأراضى للكونجرس، وكان رائدًا فى ذلك ولاية نيويورك، وقد كان قانون الشمال الغربى

لسنة ١٧٨٧م هو المنظم لمسألة الاستيطـان تلك والتى بموجبه أباحت حكومة الدول الأمريكية الاستيطان المنظم فى تلك المقاطعة.

نظمت المقاطعة الشمالية الغربية باعتبارها قسما لا يجوز أن يزيد عن خمس ولايات ولا يقل عن ثلاثة، وقد شـجعت الحكومة السكان على إقـامة حكم ذاتى على مراحل منتظمة - حكم ذاتى مـحدود وذلك وفقا لما نص عليه دستـور جامعة الولايات وقانون الشـمال الغـربى - وقد نظم قانون الشـمال الغربـى تلك المسائل للمنطقـة الواقعـة شمال نهـر أوهايو، «بحيث إنه تـنمى تلك الخطوات البنائة فى المنطقة لتشمل أقاليما تحول حينما تصل إلى ستين ألفا، إلى ولايات، كل منطقة لا تقل عن ثلاث ولا تزيد عن خمس». وقـد طبق ذلك النظام بداية فى تلك المنطقة واستمر التـوسع بهذا الأسلوب فيما بعد، حتى وصـل إلى المحيط الهادى، ليصل عدد الولايات فـى النهاية إلى خمـسون ولاية. ولقـد حدد القانـون ثلاث مراحل منتظمة للحكم، وكان للكونجرس أولا أن يقيم إقليـما، وأن يعين له حاكما وقضاة لسن القوانين، وكان للكونجرس حق الفيـتو أو نقض أحكام القضاة والحاكم، وإذا ما بلغ عـدد سكان الإقليم خمـسة آلاف من الذكـور تكون له هيئـة تشريعـية من مجلسين أكبـرهما يعين الأصغر، ويمكن أن يمثل منهـما مندوبا فى الكونجرس دون أن يكون له صوت مؤثر. وعندما يبلغ تعداد الإقليم سـتون ألفا من السكان يعتبر ولاية من الولايات يمكن انضـمامهـا إلى الاتحاد لتكون على قـدم المساواة مع باقى الولايات القديمة.

وقد كفلت المواد الستة الأولى من قانون الشمال الغربى:

أولا: أن يتم التعامل بين ولايات ذلك الإقليم بعد تكوينه والولايات القديمة بعدالة، حـيث كفلت لها الحكومة الحـقوق والحريات، وشجـعت التعليم، نصت على أنه «لن يكون سمـة رق أو سخرة فى الإقليم المذكور». وربما كـان فى قانون الشمال الغـربى من وجهة نظر واضعيـة أنه إنما حقق كيان حر جـديد، هو امتداد للأمة الأمريكيـة، ولم يكن مشكلا كما هو الحـال فى المستعمـرات القديمة لصالح الدول الاستعمارية.

نجحت الحكومة الكونفدرالية فى حل مشكلة التوسع إلى الغرب فى منطقة الشمال الغربى لتتابع بعدها خطوات فى هذا الاتجاه، لكن بقيت المشاكل الأخرى تعلن عن نفسها بإصرار حتى مرحلة الكساد الذى كان دافعا هاما للرغبة فى التغيير (انظر خريطة رقم ٥).

فتلك الحكومة الكونفدرالية وقد وقفت فى تلك الخطوة الوحيدة، فإنها لم تكن موفقة فى أمور أخرى عديدة، وذلك لواقع القيود الناشئة عن طبيعة تشكيلها، فلم يكن لديها قدرة السيطرة على الولايات أو إدارة شئونها، كما أن المشاكل الاقتصادية أصبحت مستفحلة، ولم يكن هناك صلاحيات لحلها، وقد اختتمت بكساد ١٧٧٥م - ١٧٧٦م، وأصبح واضحا أن هناك ضرورة، بداية، لضبط دستور الاتحاد ليواجه تلك المشاكل، ثم وذلك فى ظل حكومة جديدة قوية ذات صلاحيات مغايرة لما كانت عليه صلاحيات الاتحاد الكونفدرالى، وقد اتفق أن كانت تلك الضرورات متمشية مع آمال وطموحات المواطن الأمريكى، رغم توجسه من فكرة التغيير، ومن ثم جاءت الفرصة حينما عقد واحدا من الاجتماعات المتعلقة بأحد المشاكل الاقتصادية والتى كانت الشغل الشاغل للمواطن الأمريكى.

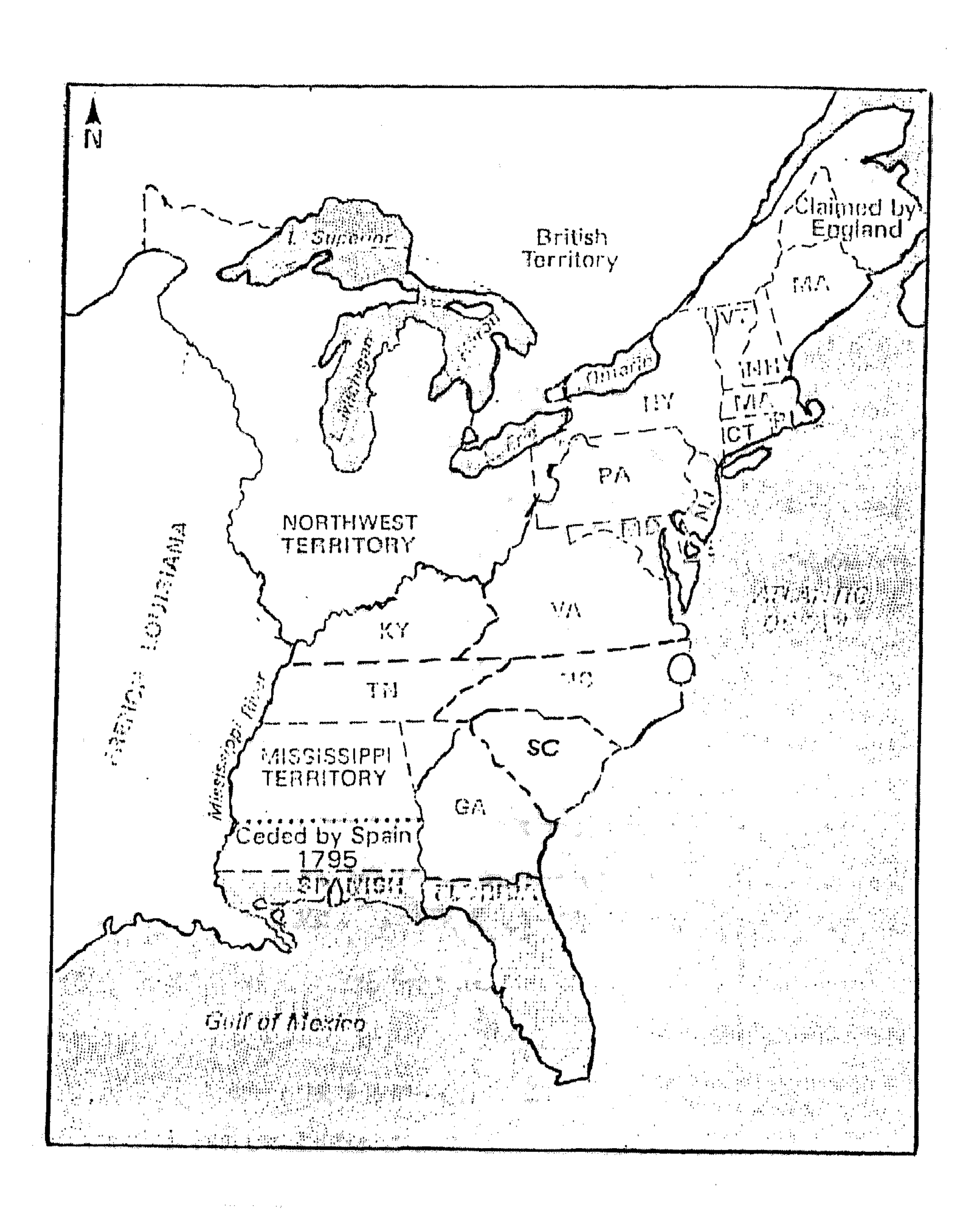
مؤتمر فلادلفيا سنة ١٧٨٧م:

وفى سنة ١٧٨٦م عقد فى مدينة أنابوليس مؤتمر اشتركت فيه خمس دول أمريكية للنظر فى نزاع على الملاحة فى نهر البوتوماك قام بين فرچينيا وماريلاند. ولم يعرض هذا النزاع بالطبع على الكونجرس؛ لأنه كان قد وصل إلى مرحلة من الضعف لم يعد معها قادرا على القيام بأى دور إيجابى فى حياة البلاد الأمريكية.

وفى الاجتماع الأول تمكن الزعيم ألكسندر هاملتون من تحويل المؤتمر عن هدفه الأساسى وطرح قضية البلاد كلها. لقد صارح المجتمعين بأن الموقف فى البلاد الأمريكية بات خطرا لدرجة أنه لا يمكن معالجته على يد مؤتمر صغير، واقنع المجتمعين بأن يطلبوا من جميع الدول تعيين ممثلين عنها «لوضع النصوص الضرورية التى تجعل دستور الحكومة الاتحادية مناسبا لحاجات هذا الاتحاد».

خريطة رقم (٥)

أراضى الشمال الغربى سنة ١٨٠٢م



وفى مايو سنة ١٧٨٧م التقى فى دار الحكومة فى فيلادلفيا خمسة وخمسون مندوبا يمثلون اثنى عشر ولاية - امتنعت عن الاشتراك رودأيلاند - وكان أكثر هؤلاء المندوبين من ذوى الخبرة فى الشئون العسكرية والقانونية وممن عملوا فى حكومات المستعمرات. وقد اختار الجميع چورچ واشنطن، نظرا لنزاهته وسمعته الحسنة أثناء حرب الاستقلال رئيسا للمؤتمر.

ومنذ البداية تمكن زعماء أفذاذ من أمثال ماديسون، واشنطن، وهاملتون والحاكم موريس من السيطرة على الأكثرية رغم أن المؤتمر لم يخول تعديل مواد دستور جامعة الولايات، وتوجيه المؤتمر نحو تحقيق نظام حكومى جديد، ولذا فقد أقروا إلغاء شروط الاتحاد الكونفدرالى وأخذوا يعملون لوضع دستور جديد للبلاد يناسب كل فئات المجتمع الأمريكى على اختلاف سلالاتهم، وجنسياتهم الأصلية، ومصالحهم الاقتصادية، كان كل هم المؤتمرين التوفيق بين سلطة الرقابة المحلية وسلطة حكومة مركزية، فى نظام حكومى قوى.

إعداد الدستور:

فى أثناء جلسات عمل المؤتمر التى كانت سرية واجه المؤتمرون صعوبات كثيرة فى التوفيق بين مصالح الولايات المختلفة المتضاربة، وخاصة فى التوفيق بين حرص بعض الولايات على استقلالها والرغبة العارمة فى تقوية السلطة المركزية الاتحادية، وقد عارض المؤتمر مشروعين لدستور أمريكى يختلفان اختلافا جذريا، وهما:

١ - **مشروع فرچينيا**: وقدمه ماديسون المعروف باب الدستور الجديد، ويمثل هذا المشروع مصالح الولايات الكبرى، ولقد اقترح ماديسون شكلا حقيقيا لحكومة وطنية، يتولى السلطة التشريعية فيها مجلسان: المجلس الأعلى وتتمثل فيه الولايات وبما يتناسب مع حجمها وثروتها، وينتخب الشعب الأمريكى المجلس الآخر، ويهدف مشروع فرچينيا فى الأساس إلى الإقلال من سلطة الولايات وجعل المواطنين يمثلون فى الكونجرس، ويحكمون من قبله أيضا وفى هذا تجاوز لسلطات الولايات.

٢ ـ مشروع نيو چيرسى: وكان أكثر حذرا؛ لأنه كان يمثل مصالح الولايات الصغيرة المتخوفة من طغيان الولايات الكبيرة، وسيطرتها على الكونجرس فيما إذا أقر مشروع فرچينيا، لقد طالب مندوب نيو چيرسى بمجلس واحد تتساوى فيه الولايات فى التمثيل كما كان الوضع فى شروط الاتحاد، على أن يمنح الكونجرس السلطة لفرض الضرائب وتنظيم التجارة.

على الرغم من تعارض المشروعين وتباعدهما، فإن المجتمعين تمكنوا بعد اجتماعات طويلة وحلول وسطى وتنازلات إلى إيجاد أساس لاتفاق يقضى بأن يتألف الكونجرس الجديد من مجلسين، كما أرادت الولايات الكبرى، على أن تمثل فى المجلس الأول كل ولاية بعضوين مهما بلغ تعداد سكانها ومساحة أراضيها، أما فى المجلس الآخر فالشعب ينتخب نوابه مباشرة وترسل كل ولاية عدد من النواب يتناسب مع عدد سكانها.

وقد واجه المؤتمر عقبة أخرى، لم يكن من السهل التغلب عليها؛ ذلك أن مندوبى الولايات الجنوبية طالبوا بأن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد عدد النواب فى كل ولاية تحديد عدد نواب كل ولاية فى مجلس الممثلين بما فيها من العبيد الأرقاء، بالرغم من أن هذه الولايات لم تكن تعطيهم حق الاقتراع وذلك لزيادة ممثليها، وبعد نقاش طويل وتسويات عديدة اتفق المؤتمرون على أن يحسبوا ثلاثة أخماس المواطنين العبيد ضمن عدد سكان الولاية وبذلك يزداد عدد ممثليها فى المجلس.

ثم جرى بحث قضية تحديد صلاحيات كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، وقد وافق المؤتمرون على إعطاء السلطات الفدرالية الصلاحيات الكبرى العائدة للمصالح المشتركة بين الولايات الأعضاء، كالضرائب التى عينها والنظام والأمن العام فى الأراضى الأمريكية، والدفاع، والشئون الخارجية، والاقتصاد العام، والجمارك، والنقد، والتجارة الدولية.

فالسلطات الحكومية الفدرالية إذن محددة فى المجالات المذكورة أعلاه، بينما بقيت سلطات الدول ضمن أراضيها عامة، بمعنى أن لها الحق والحرية فى ممارسة

كل الصلاحيات والشئون التى لا ينص الدستور على جعلها من حق الحكومة الفدرالية، وكل واحدة من الولايات الأمريكية حرة فى اختيار حكوماتها ومجالسها وقوانينها، وهى لا تخضع بشكل من الأشكال لسلطات الحكومة المركزية ورقابتها.

وقد تم الاتفاق أيضا على جعل الدستور الأمريكى المقترح قابلا للتعديل ضمن شروط محددة. مادة (٥) يمكن لثلثى أعضاء مجلس الكونجرس أو لثلثى ممثلى الولايات كلها مجتمعين على هيئة مؤتمر اقتراح التعديلات الخاصة بالدستور، وأن يصبح الاقتراح قانونًا بإحدى طريقتين: إما بمصادقة المجالس التشريعية لثلاثة أرباع الولايات، أو عن طريق مؤتمر يضم ممثلى ثلاثة أرباع الولايات، ويقترح الكونجرس طريقة منهما. وقد أُدخل على الدستور بالفعل منذ وضعه موضع التنفيذ تعديلات عديدة اقتضتها ضرورات تطور الحياة الأمريكية.

وأخيرا، جرى الاتفاق على شكل الحكومة الفيدرالية، فأقر المؤتمرون أن تكون ذات سلطات ثلاث منفصلة:

١ - السلطة التنفيذية:

وقد أقر الدستور الأمريكى جعل السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية الذى يمثل الدولة بأكملها، وهو المسئول أمام الشعب الأمريكى، وليس أمام البرلمان كما هى الحالة فى الأنظمة الديمقراطية، إلا أنه يمكن محاكمته أمام الكونجرس إذا اقترف جرائم عظمى، ويجرى انتخاب الرئيس ونائبه بواسطة مندوبين ثانويين ينتخبهم الشعب مباشرة، فكل ولاية يحق لها أن تنتخب عدد من المندوبين يتساوى مع عدد ممثليها فى مجلس الكونجرس، على أن يقوم هؤلاء بانتخاب الرئيس ونائبه ونرسل كل ولاية نتيجة الانتخابات بها إلى رئيس الكونجرس الذى هو فى نفس الوقت نائب رئيس الولايات المتحدة، وهو الذى يتولى جمع الأصوات، والمرشح الذى ينال أكبر عدد من أصوات المرشحين الثانويين يكون هو الفائز، لكن الحد الأدنى للفوز يكون أكثر من نصف عدد المندوبين الثانويين الفائزين.

ومدة ولاية الرئيس ونائبه أربع سنوات يمكن تجديدها، وفى حالة وفاة الرئيس أو انقطاعه لسبب ما عن ممارسة سلطاته يحل نائبه مكانه حكما ويكمل مدته، وإذا توفى نائب الرئيس أو استقال حل مكانه رئيس مجلس الممثلين.

أما سلطات الرئيس فهى واسعة جدا، فهو الذى يمارس صلاحيات السيادة، وهو القائد الأعلى للجيش والبحرية، وهو الذى يعقد المعاهدات مع البلدان الأجنبية شرط أن يوافق عليها مجلس الشيوخ، وكذلك بعض السفراء وقضاة المحكمة العليا وكبار موظفى الاتحاد بموافقة المجلس المذكور، ويساعد الرئيس موظفون إداريون يعينهم هو بعد موافقة الكونجرس، ويكونون مسئولين تجاهه وحده ولا يحضرون جلسات الكونجرس؛ لأنهم غير مسئولين أمامه. ويسمى هؤلاء ناظر أو سكرتير، ومنهم وزير الشئون الخارجية، وزير المالية ووزير الحربية والمدعى العام. ويشكل هؤلاء مجلسا يساعد الرئيس فى أعماله، دون أن تكون قراراته ملزمة للرئيس ويسمى هذا المجلس الـ Cabinet أو مجلس الوزراء.

أما نائب الرئيس فدوره محدد بموجب الدستور، فهو فقط يرأس مجلس الشيوخ ويحل محل الرئيس إذا توقف عن ممارسة سلطاته.

أما فى مجالات التشريع فبالرغم من أن الدستور يجعل وضع القوانين من حق الكونجرس وحده إلا أن العادة جرت أن يطلب الرئيس من الكونجرس صياغة قانون ما إذا وجد ضرورة لذلك، كما أن للرئيس الحق فى أن يعيد للكونجرس أى قانون يرسل إليه ليوقعه، فإذا أصر الكونجرس بأغلبية ثلثيه على القانون المعاد فعلى الرئيس قبوله. كما أن على الرئيس أن يكون أمينا على تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.

٢ - السلطة التشريعية:

إن السلطة التشريعية بموجب المادة الأولى من الدستور الأمريكى منوطة بمجلس الكونجرس الذى يتألف من مجلسين:

أ - **مجلس النواب:** ويتألف من نواب ينتخبهم جميع المواطنين الأمريكيين الذين لهم حق الانتخاب بصورة مباشرة، وبنسبة نائب واحد لكل ثلاثين ألف مواطن، وبذا تتمثل كل ولاية بعدد من النواب يتناسب مع عدد سكانها. أما شروط الانتخاب فتحددها كل ولاية شرط أن تراعى فيها المبادئ الأساسية التى أقرها الدستور، وهى المساواة التامة بين

المواطنين، ويشترط فى المرشح أن يكون قد بلغ الخامسة والعشرين من العمر، وأن يكون أمريكيا منذ سبع سنوات على الأقل، ومدة هذا المجلس سنتان فقط.

ب ـ **مجلس الشيوخ**: إذا كان مجلس النواب يمثل عامة الشعب الأمريكى، فإن مجلس الشيوخ يمثل الصفة الاتحادية للدولة الأمريكية، فلكل ولاية أن تمثل فيه بمندوبين مهما كان عدد سكانها ومساحتها، وبذا فإن الولايات تتساوى فى التمثيل والنفوذ داخل هذا المجلس، فقد جاءت هذه المساواة من جهة للمحافظة على حقوق الولايات الكبرى على الكونجرس، ومن ناحية ثانية لتحول دون الاتجاه نحو حكومة موحدة؛ وكان الشيوخ حتى سنة ١٩١٣م ينتخبون من قِبَل مجالس الولايات، ولكن بعد التعديل الذى أدخل على الدستور الأمريكى فى السنة المذكورة صار الشيوخ ينتخبون من قِبَل الشعب مباشرة، والشروط الواجب توافرها فى الناخب لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ هى نفسها المطلوب توافرها لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وافترض فى المرشح الدخول فى مجلس الشيوخ ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة، وأن يكون أمريكيا منذ تسع سنوات على الأقل، ومدة ولاية الشيخ وهى ستة سنوات ويجرى انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ مرة كل سنتين، وقد قصد من ذلك المحافظة على الاستمرار فى سياسة المجلس وأعماله، ويرأس هذا المجلس نائب رئيس الولايات المتحدة.

وللكونجرس بصفته الهيئة التشريعية العليا فى الحكومة الاتحادية سلطة سن القوانين فى المجالات التى تتعلق بالنواحى الوطنية والسياسة الخارجية. ومن صلاحياته الهامة: فرض الضرائب وجبايتها، عقد القروض باسم الحكومة الاتحادية، تسديد الدين العام، صك العملة وحمايتها وحماية الأسهم، تحديد الموازين وتنظيم التجارة الخارجية، تأسيس مكاتب البريد، العمل على تقدم الفنون والعلوم، وإصدار قوانين الجنسية.

وللكونجرس صلاحيات واسعة فى شئون الدفاع وإعلان الحرب وتشكيل الجيوش. وله أيضا حق قبول دولة جديدة فى الاتحاد.

٣ - السلطة القضائية:

وتمارس السلطة القضائية فى الحكومة الاتحادية بموجب الدستور الأمريكى المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية الأدنى التى يعينها الكونجرس، وتتألف المحكمة العليا من رئيس وثمانية قضاة آخرون يعينهم رئيس الولايات المتحدة بعد موافقة مجلس الشيوخ، ويتوخى الرئيس عادة فى اختياره لقضاة هذه المحكمة أن يمثل أعضاؤها جميع أقاليم البلاد ومذاهبها الدينية قدر الإمكان ويعين هؤلاء لمدى الحياة مقابل مرتبات ضخمة.

وتنظر هذه المحكمة فى النزاعات الناشبة بين الولايات الأمريكية، وفى الدعاوى المقامة على الحكومة الاتحادية من قِبَل الولايات أو الأفراد بصورة عامة تنظر جميع الدعاوى التى تطبق عليها القوانين الاتحادية.

وأهم صلاحيات المحكمة المذكورة هى التأكد من دستورية القوانين الصادرة عن الكونجرس أو مجالس الولايات.

وتأتى بعد المحكمة العليا المحاكم الفدرالية الموزعة فى جميع أنحاء البلاد للعمل على صيانة القوانين الاتحادية.

وبعد وعلى ذلك كانت العقبة الأساسية هى كيف تمارس الحكومة سلطاتها على الولايات، ورأى البعض باستخدام القوة، لكن كان هذا من شأنه ضرب وتقويض أركان الوحدة، غير أنه تقرر أن تفرض الحكومة سلطاتها على شعوب الولايات وليس على الولايات نفسها (الحكومات)، ومن ثم كان ما يلى حجر الزاوية فى الدستور.

مادة (١) فقرة (٨) «انظر ملحق رقم ١»

«للكونجرس سلطة سن القوانين الضرورية والملائمة لتنفيذ السلطات التى منحها هذا الدستور لحكومة الولايات المتحدة».

«وهذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة التى تسن طبقا له، وكل المعاهدات المبرمة، والتى ستبرم فى ظل تلك السلطة، ينص أن تكون القانون الأعلى للبلاد، وعلى القضاه فى كل ولاية أن يتقيدوا به بصرف النظر عما يخالف ذلك فى دستور أو قوانين أية ولاية أخرى.

وعلى هذا أصبحت قوانين الولايات المتحدة نافذة فى جميع محاكمها الوطنية عن طريق قضاتها وموظفيها، وحين كان على القضاة أن يتقيدوا بصرف النظر - وكما سبق القول - عما يخالفها فى دستور أو قوانين أية ولاية أخرى.

إقرار دستور سنة ١٧٨٩: (انظر ملحق (١))

فى ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧م، أى بعد عمل شاق ومضنى طيلة صيف ذلك العام أمكن تذليل جميع العقبات، وتوصل المؤتمر إلى صيغة دستور جديد للبلاد الأمريكية يقيم حكومة فدرالية قوية دون أن يقضى على كيانات الدول واستقلالها. وفى اليوم السابع عشر من الشهر المذكور وقع جميع المندوبين وثيقة الدستور الجديد الذى يعود الفضل الأكبر فى وضع نصوصه إلى ماديسون الذى يعرف فى التاريخ الأمريكى بأبى الدستور. وبقى على هؤلاء المندوبين أن يعملوا على جعل ولاياتهم تقر هذا الدستور فى أقرب فرصة ممكنة إذ لم يكن بالإمكان وضعه موضع التنفيذ إلا إذا أقرته تسع دول على الأقل.

وكان على كل ولاية أن تعقد مؤتمرا خاصا لإقرار الدستور الجديد بدلا من المجالس التشريعية التى كان أكثرها معادية لنصوصه، وكانت أولى الدول التى أقرته بنسلفانيا حيث تمكن أنصار الدستور أو الفدراليون، وهو الاسم الذى أطلق عليهم حينئذ من الاستحصال بسرعة كبيرة على قرار بالموافقة عليه. ثم تلتها ماساتشوستى حيث أُقر بأغلبية ضئيلة. وأمام المعارضة المتزايدة لمواد هذا الدستور والانتقادات الكثيرة الموجهة إليه، وخاصة بأنه لا ينص على ضمان الحريات الأساسية للمواطن، فقد قام الزعماء الفدراليون من أمثال هاملتون وماديسون وواشنطن بحملة إعلامية واسعة لشرح أهداف الدستور وتبديد شكوك معارضيه أو الإشارة للفوائد الجمة التى يمكن أن يؤديها للبلاد. وقد أعطت هذه الحملة نتائج طيبة، إذ بلغ عدد الدول التى أقرته فى ٢٥ يونيو سنة ١٧٨٨م تسعة، وهو الرقم الضرورى لإقراره نهائيا. إلا أن دولتين كبيرتين هما فرچينيا ونيويورك لم تتوصلا لإقراره بسبب قوة معارضيه هناك. وأخيرا وبفضل تحالف كبار المزارعين فى شرق فرچينيا وسكان الحدود أمكن إقرار الدستور فى هذه الدول بأغلبية ضئيلة.

أما في نيويورك فقد كان على ألكسندر هاملتون أن يبذل جهودا جبارة لإقناع الدولة المذكورة بالموافقة على الدستور الجديد ولم يوفق إلا بعد أن هددت مدينة نيويرك بالانفصال والانضمام للاتحاد منفردة. وأخيرا، وافقت ولاية نيويورك على الدستور الجديد وبذا بلغ عدد الدول المؤيدة له أحد عشر ولم تلبث ولاية كارولينا الشمالية إن انصاعت لرغبات الأكثرية.

أما ولاية رودأيلاند التي كانت منذ البداية معارضة للفكرة الاتحادية فلم تحضر مؤتمر فلادلفيا ولم تفكر في دعوة مؤتمر لمواطنيها لبحث الدستور الجديد فإنها لم تلبث أن استسلمت لمشيئة الأكثرية بعد أن هددتها الدول الأخرى بأن تعاملها كدولة أجنبية واضعة التعريفات على بضائعها.

تعديلات الدستور:

والواقع أنه قد ثار جدل عنيف فهناك المتوجسون، قلة خائفين من تكوين حكومة مركزية قوية قد تثقل الشعب بمطالبها وتجره إلي حروب عديدة، ولقد تكون حيئذ حزبين وهما الاتحاديين، ومعاهدو الاتحاد، وقد رأى الأول بضرورة قيام حكومة قوية، هذا بعكس مناهضوا الاتحاد، وكان من نتيجة ذلك الجدل أن ظهرت «وثيقة الحقوق» وخاصة بعد ذلك الصمت الذى ثار بين مزارعي «مساتشوسيس»، ويتم ذلك أن أضيفت وثيقة الحقوق للدستور كتعديلات جرت عليه، كما أن الولايات كلها سعت حينئذ إلى أمداح حقوقها المكتبية من دساتيرها إلى الدستور الأعلى للبلاد.

ومن ثم فقد كونت وثيقة الحقوق ودساتير الولايات التعديلات العشرة الأولى للوثيقة الدستورية العامة الأصلية (انظر ملحق ١).

وهذا كفلة هذه التعديلات لهم - مع حقوقهم الدستورية الأخري - الحرية الدينية وحرية الرأى، والصحافة، والاجتماعات، وحق المحاكمة أمام محلفين، وسرعة المحاكمة، وإلغاء أوامر القبض العامة.

وكان جراء الأخذ بقانون الحقوق أن أسرعت الولايات المترددة وأيدت

الدستور، فاعتمد آخر الأمـر في ٢٥ يونيو سنة ١٧٨٨، ثم اتخذ كونجرس البلاد التدابير اللازمة لإجراء انتخابات الرئاسة الأولي، وأعلن أن الحكومة الجديدة ستبدأ عملها في ٤ مارس ١٧٨٩.

وتأتي بعد المحكمة العليـا المحاكم الفيدرالية الموزعة في أنحـاء البلاد للعمل علي صيانة القوانين الاتحادية.

تكوين الحكومة وتنفيذ القانون:

فى يناير سنة ١٧٨٩م وبعـد اختـيار بالإجمـاع أقسم چورچ واشنطن يـمين الإخلاص والولاء للاضطلاع بأعباء رئاسة الولايات المتـحدة؛ وحينئذ كانت الدولة قد بدأت تنمو حثيثا؛ فسرعان ما أصبح الوادى الخصيب شمال نيويورك وبنسلفانيا وفرچينيا فـى مساحات شاسـعة عظيمة قد زرع قـمحا، وبدأ رجال الاقـتصاد فى التخطيط لتـحسين الأوضـاع الاقتصـادية، ثم إيجاد الموارد، والبـحث عن موارد جديدة وذلك لملافاة الآثار السيئة الناجـمة عن الحرب، ثم الانطلاق بحركة أفضل نحو المستقبل.

ومع الزراعة تطورت صناعات وإن كانت بدائية، فقد وضعت ماساتشوستى ورودأيلاند أسس صناعات النسيج الهـامة، وبدأت كونيكتية فى صناعـة الساعات ومصنوعـات الصفيح؛ بدأت نيويورك ونيـو چيرسى وبنسلفانيـا فى تطوير صناعة الزجاج والحديد، واتسـعت صناعة الشحن البحرى، حـتى لم يعد يفوق الولايات المتحدة فى الشحن البحرى إلا إنجلترا.

ومع ذلك فإنه فى ظاهرة واضـحة بدأ معظم النشـاط الأمريكى يتجـه نحو الغرب،إذ يبدءون قانون الـشمال الغربى قد بدأ يؤتى ثماره، فتـدفق المهاجرين من أوربا يجرى إما لشراء الأرض الخـصبة نظير مبالغ زهيـدة، أو للعمالة والذى كان الطلب عليها على أشـده، كما بدأ السكان القدامى فى الهجرة أيضـا؛ فسكان نيو إنجلند وبنسلفانيا بدأوا فى الرحيل إلى أوهايو، وبالإضافة إلى هؤلاء بدأ بعض من سكان فرچينيا وكـارولينا الشمالية والجنوبية ينقلون أنشطـتهم نحو كنتكى وتنسى،

واستمرت الهجرات عبر جبال اللجنى إلى الجانب الغربى، وعاما بعد عام ازدادت أهمية المدن الغربية، وبدأ المسيسبى يشهد حركة ملاحية نشطة.

تلك كانت حالة البلاد حين تولى چورچ واشنطن رئاستها، ورغم الابتهاج الشامل لتوليه، فلم يكن ذلك ينفى أن هناك خلافا ما زال قائما حول الدستور وحول تقوية مركز الحكومة الفدرالية على حساب حكومة الولايات. كان طرفى الخلاف هم الاتحاديون ومناهضوا الاتحاد، وكان الفريق الأول يرى بتقوية السلطة المركزية، واستخدام مواد الدستور بأقصى حدود مرونته، وذلك فى النهاية للمحافظة على المصالح الرأسمالية، هذا بعكس الفريق الآخر وهم صغار الملاك والحرفيين وغيرهم، وكانوا يرون فى تقوية سلطة الولايات حفاظا على مكاسبهم وعدم ضياعها، ومع كل فإن الصراع بين الحزبين قد أفاد فى النهاية فى تقوية بناء الاتحاد من واقع ذلك الصراع بين حزب الحكومة القوى وحزب أنصار حقوق الولايات ونظام تقسيم الأراضى.

وكان لابد حينئذ من تحويل ما خطط نظريا إلى واقع تطبيقى، وأن تشكل حكومة بأجهزة قوية تبدأ فى ممارسة مهامها، مع قدرتها على صيانة القانون، وخاصة مع ذلك الصراع الحزبى الدائر والذى كان يمكن أن يذهب بالمطالب الدستورية الوليدة؛ خاصة وأنه لم يكن هناك تقاليد موروثة أو التزام أصيل يمكن أن يستند عليها فى ثباته وتحقيقه؛ كذلك كان لابد من الاضطلاع بالمهام الملحة حينئذ وأهما عملية الإصلاح الاقتصادى، ومن ثم فقد بدأ فى تشكيل الحكومة، فأنشأ الكونجرس وزارة للخارجية وعين توماس چيفرسون وزيرا، كما أنشأ وزارة للمالية وعين لها «ألكسندر هاملتون» وزيرا، كما أنشأت هيئة قضائية اتحادية مكونة محكمة عليا من قاضى كبير رئيسا لها، وعين «جون جاى» لهذا الغرض، ثم خمسة أعضاء، ثلاثة دوائر قضائية، إضافة إلى ثلاثة عشر محكمة فى الولايات كلها لضمان تنفيذ القوانين الفيدرالية ويبقى قضاة المحكمة العليا وغيرها شاغلين مناصبهم ما داموا حسن السلوك.

وفى الحكومة الأولى لواشنطن عين نائب للرئيس ووزير للخارجية، كما أنه وتحقيقا لرغبة واشنطن الخاصة بألا يصدر قرارًا إلا بعد استشارة رجال يثق فى

حكمتـهم كون حـينئذ مجلس الـوزراء الأمريكى وكان يتـألف من رؤساء جـميع الدوائر التى أوجدها الكونجرس.

حاول واشـنطن طوال فتـرة رئاستـه المحافظة على التـألف والارتفـاع فوق مستـوى الخصومات، لكن وضح منذ الـبداية أن هناك خلافا واضحـا بين الحزب الديمقراطى وعلى رأسهم ألكسندر هاملتون، وبين الحزب الجمهورى وعلى رأسهم توماس جـفرسون، وكان واضـحا أن الرجلين بعيدان كل البـعد عن أن **يلتقيا أو يتفقا**.

ومع ذلك كانت المـصلحة تحتم ضـرورة عمل الرجلين جنبـا إلى جنب فى حكومة واشنطن فكانوا مستشارين مـقربين لواشنطن طوال فترة حكمه، وكان على ألكسندر هاملتـون العمل وكـانت أهم المشـاكل فى الحكومة الجـديدة هى المشكلة المالية، ومن ثم فـقد تفرغ لحلها بجـرأة وكفاية. والمعروف أن الكونجـرس وكذلك حكومات الولايات كانوا قد أصدروا أثناء حرب الاستقلال سندات كانت بمثابة دين على السلطة التى أصدرتهـا. وأمام عجز الحكومـات المستمر عن دفع ديونـها فإن قيـمة هذه السندات قد تدهورت إلى حد كـبير، ثم عـملت أيدى المضاربين على استغلال أصـحابها، وشرائها بأبخس الأثمان. ولم يجـد هاملتون من علاج لهذا الوضع إلا بدفع ديون الكونجـرس بكاملهـا. وأما هذه الانتـقادات الشـهيـرة التى وجهت لعمل هاملتـون فى هذا من جانب الجمهوريين واتهـامه بأن عمله هذا أدى إلى عمله هذا أدى إثراء المضاربين الذين تجمـعت عندهم أكثر السندات كان يجيب بأن ما يهمه بالدرجة الأولى هو صيانة سـمعة الحكومة المركزية، وإعادة ثقة الناس بأوضاعـها الماليـة. ولم يكتف بذلك بل أصر على دفع ديون حكـومات الولايات المتحدة رغم اعتراض بعض الولايات بأن ديونهـا أقل من ديون غيرها، أو أنها غير مديونة، وبالتالى فإنها لا تريد المساهمة بإيفاء ديون غيرها.

ولما كان يريد العمل على تقوية النهضة الصناعية والنشاط التجارى فقد وجد أنه لابد لتحقيق ذلك من إقامة المركز المالى للـحكومة الفيدرالية على أسس سليمة وثابتة، وهذا لا يكون إلا بإقـامة «بنك للولايات المتحـدة» يقوم بنفس الدور الذى يقـوم به البنك المركزى فى بريطانـيا. وقـد تأسس هذا البنك بمساهمـة من الدول

وبعض رجال الأعمال، وأمر أن توضع فيه وحده أموال الحكومة الفيدرالية، وأن يتولى إصدار عملة ورقية موحدة للبلاد. ولقى تأسيس هذا البنك معارضة شديدة للغاية من قبل الجمهوريين إذ لم يرد أى نص فى الدستور بشأن المصرف المذكور، إلا أن هاملتون أجاب على هذه الاعتراضات بأن سلطة إنشاء بنك سمح بها الدستور «ضمنيا» حين أعطى الحكومة المركزية حق فرض الضرائب واستدانة الأموال ودفع الديون، والبنك المركزى ضرورى لا غنى عنه للقيام بهذه الوظائف.

ومن أجل توفير المال اللازم للحكومة الفيدرالية لتقوم بواجباتها فى صيانة المال العام، وتنظيم علاقتها الخارجية، عمد هاملتون إلى فرض الضرائب على البضاع المستوردة. وهذا التصرف أدى إلى انقسام عميق بين المواطنين إنما على أسس جغرافية فالشمال الذى كان قد أقام صناعة ناشئة رحب بهذه الضرائب؛ لأنه رأى فيها حماية مفيدة لصناعة تساعد على تطوير الإنتاج وازدهار الوضع الاقتصادى، أما الولايات الجنوبية فكانت لا تزال تعتمد فى اقتصادها على الزراعة فهى تصدر القطن والتبغ وتستورد من أوربا السلع المصنوعة، ولذا فإن الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة أدت إلى ارتفاع أثمانها وإلى عرقلة التجارة الخارجية فى الجنوب. وقد أوجدت هذه الضرائب سببا دائما للنزاع بين الشمال والجنوب استمر حتى انفجر أثناء الحرب الأهلية.

وكما ظهر انقسام الأمريكيين فى نظرتهم وطرق معالجتهم لمشاكلهم الداخلية، فقد ظهر هذا الانقسام أيضا فى مجال الشئون الخارجية، ففى نفس السنة التى تسلم فيها جورج واشنطن الرئاسة اندلعت فى فرنسا الثورة الفرنسية، ولم تلبث أحداثها أن تطورت وأدت إلى الإطاحة بعرش آل بوربون وإعدام لويس السادس عشر وزوجته مارى أنطوانيت شقيقة إمبراطور النمسا، ولم تلبث فرنسا عقب إعدام ملكها أن أصبحت فى حرب مع كل من أسبانيا، إنجلترا، النمسا وبروسيا.

كانت فرنسا لا تزال حليفة للولايات المتحدة بموجب معاهدة سنة ١٧٧٨م، وهى بالتالى تنتظر العون والتأييد، وخاصة أن الفرنسيين كانوا قد قدموا لأمريكا عونا كثيرا أثناء حرب الاستقلال وقد أظهر الأمريكيون على اختلاف فئاتهم فى

بادئ الأمر عطفا على الثورة الفرنسية، إلا أن الفئات الحاكمة، وخاصة الرئيس واشنطن وحزب الفدراليين عامة، رغم اعترافهم بجميل فرنسا، كان لهم رأى آخر حيث فضلوا إبقاء الولايات المتحدة بمعزل عن المشاكل الأوربية للتفرغ لأمورها الداخلية، وقد استغل واشنطن فرصة دخول فرنسا الحرب ليعلن حياد الولايات المتحدة تجاه المحاربين فى أوربا. ولعل ما شجع واشنطن على اتخاذ هذا الموقف كون المذابح وإحداث عنف الثورة قد أرعبت رجال المال والأرستقراطيين الأمريكيين المعروفين بتأييدهم للفيدراليين. أما الجمهوريين وهم الذين أصبحوا فيما بعد الحزب الديمقراطى الموجود حاليا فى أمريكا، فقد وجدوا فى الثورة الفرنسية صراعا بين الطغيان والحرية وبين حكم الفرد والحكم الديمقراطى فأيدوها وتحمسوا لها.

أما العلاقات مع بريطانيا فى هذه الأثناء لم تكن حسنة؛ ذلك أن الإنجليز كانوا لا يزالون يحتفظون فى المنطقة الشمالية الغربية من البلاد ببعض الحصون والمراكز ومن آن لآخر كانوا يستغلونها لإثارة الهنود ضد الأمريكيين فى محاولة لاستعادة بعض الأراضى الغربية التى فقدوها، أما فى البحار فكثيرا ما كانت سفنها تعترض السفن الأمريكية، وتأخذ بعض بحارتها بحجة أنهم مواطنين إنجليز هاربين من الخدمة العسكرية. وفى سنة ١٧٩٤م أرسل الرئيس واشنطن «چون جاى» رئيس المحكمة العليا إلى لندن لحل المشكلة، وقد وفق جاى فى عقد معاهدة قضت بجلاء الإنجليز عن الحصون الغربية، وإنما تجاهلت قضية تعرض الإنجليز للسفن الأمريكية وأسر بحارتها ، وبالرغم من أن معاهدة جاى قد حلت مشكلة العلاقات مع إنجلترا، إلا أنها أدت من جهة ثانية إلى إثارة فرنسا التى كانت آنذاك فى حرب مع الإنجليز وإلى قيام موجة عارمة من السخط ضدها فى أمريكا نظرا لإغفالها قضية السفن الأمريكية والملاحة والشحن.

ثم إن الرئيس واشنطن قد وقع مع أسبانيا معاهدة حصل فيها لبلاده على الملاحة فى نهر المسيسبى، وحق تفريغ البضائع فى نيو أورليانز.

رئاسة چون آدامز:

خلف واشنطن فى الرئاسة چون آدامز، كما انتخب جفرسون - وزير الخارجية الأسبق - لنيابة الرئاسة، ولم تكن مهمة الرئيس الجديد سهلة؛ لأنه واجه منذ بداية عهده رأيا عاما منقسما بسبب المعاهدة مع إنجلترا، كما أنه كان عليه أن يعالج مشكلة العلاقات السيئة مع فرنسا بسبب المعاهدة مع إنجلترا. وقد أرسل وفدا إلى باريس فى محاولة لإيجاد علاقات حسنة بين البلدين إلا أن مندوبيه استقبلوا هناك بموجة من الاستهزاء مما أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين، ووقعت عدة معارك بحرية بين أسطولى البلدين انتصر فيها الأمريكيون. وفى سنة ١٧٩٨ ظهر أن الحرب الشاملة واقعة بين البلدين حتما وجمعت أمريكا جيوشها إلا أن حكمة الرئيس آدامز وتمسكت بالسلم حالا دون ذلك، ولما انتقل الحكم فى فرنسا إلى أيدى نابوليون أرسل الرئيس الأمريكى وزيرا جديدا إلى باريس لقى كل ترحيب من نابوليون مما أدى إلى زوال خطر الحرب.

أما فى الشئون الداخلية فلم يكن عهد الرئيس آدامز خصبا، ذلك أنه هو شخصيًا لم يكن محبوبا من الجماهير، وأيضا بسبب القانونين الذين أصدرهما بسبب ظروف الحرب وهما «قانون الأجانب» الذى يعطى الرئيس حق طرد أى أجنبى يشكل مشكلة «خطرا على السلم وعلى سلامة الولايات المتحدة» و «قانون الفتنة» الذى يعاقب من تثبت عليه تهمة (الكذب الفاضح أو الحقد) ضد حكومة الولايات المتحدة وقد لقى هذان القانونان معارضة جديدة من جانب الجمهوريين.

رئاسة جفرسون:

ولما انتهت مدة رئاسة أدامز الأولى عبر الأمريكيون عن نقمتهم على الحزب الفيدرالى بانتخاب توماس جفرسون كبير مفكرى الجمهورية عام ١٨٠١م. وقد استهل الرئيس الجديد عهده بنقل العاصمة الفيدرالية إلى قرية صغيرة أسماها واشنطن مما أثار عاصفة من النقد ضده فى ولايات الشمال. وقد أظهر منذ تسلمه الرئاسة انسجاما تاما مع الأفكار والآراء التى طالما بشر بها، فعمل على إنشاء

حكومة تصون النظام بين المواطنين «ولكنها تتركهم فيما عدا ذلك أحرار لينظموا شئونهم الخاصة فى نواحى العمل والإصلاح». وانطلاقا من هذا المبدأ اختصر مصاريف الحكومة، وألغى ضريبة الوسكى التى وضعت زمن واشنطن، والتى أثارت نقمة المزارعين والمنتجين آنذاك وأطلق المسجونين بموجب قانون الفتنة وشجع التوسع نحو الغرب.

شراء لويزيانا:

بموجب معاهدة باريس سنة ١٧٦٣م حصلت أسبانيا على مساحات فى أمريكا تقدر بما يزيد عن مليون ميل مربع، وهى كل الأراضى الممتدة من الضفة الغربية لنهر المسيسبى فى جبال روكى، بما فى ذلك ميناء نيوأورليانز الضرورى لشحن الحاصلات الزراعية الأمريكية. وفى سنة ١٨٠٠ أرغم نابليون ملك أسبانيا على أن يعيد لفرنسا كل هذه الأراضى المعروفة باسم مستعمرة لويزيانا. وقد أثار هذا التصرف الرعب فى أمريكا، إذ اعتبر هناك كدليل على رغبة نابليون فى إقامة إمبراطورية فرنسية غربى الولايات المتحدة. وفى هذا تهديد مباشر لسلامة أمريكا وتجارتها؛ ولهذا فقد قرر جفرسون أن يتصرف بسرعة وحزم وحتى لو اضطره الأمر لدخول الحرب إلى جانب الإنجليز ضد فرنسا.

إلا أن رغبة نابليون فى هزيمة إنجلترا بأى ثمن واستعداداته الضخمة بعد صلح «إميان» لغزو الجزر البريطانية جعلوه فى حاجة كبيرة للمال، ولذا فإن مبعوثى الرئيس جفرسون الذين وفدوا على باريس سنة ١٨٠٣م لم يجدوا صعوبة فى الاتفاق معه على شراء المستعمرة لقاء خمسة عشر مليونا من الدولارات.

وقد أدهش الرئيس جفرسون الأمريكيين بتصرفه هذا، الذى تجاوز فيه الفدراليين فى نظرتهم إلى مرونة النصوص الدستورية، فالرئيس جفرسون الذى كان منذ وضع الدستور يطالب باحترام حرفية نصوصه، وبالدفاع عن صلاحيات الولايات وسيادتها إذ به أمام ضرورات أمن الولايات المتحدة وسلامتها فقط ليس فقط يقبل شراء أرض جديدة وضمها للدولة، وليس فى الدستور ما ينص على

مثل هذا الحق، وإنما بتجـاوزه للدستور وعقد الاتفاق مع فـرنسا، ودون أخذ إذن الكونجرس. وقد برر موقفه أن الدسـتور يعطى للرئيس حق عقد المعاهدات، وهو إنما عقد معاهدة مع فرنسا، وهكذا كما هـو ظاهر تفسير مرن جدا للدستور. وقد اعترف هو بذلك، وإنما لقى عـمله تأييدا كبيرا من الأمريكيـين؛ لأنه أكسب البلاد مساحات من الأراضى الخصبـة ذات إمكانيات هائلة. ولم تمض سنوات حتى شعر الأمريكيون بعظيم فائدة هذ العـملية حينما امتلأت مجارى الأنهـار الغربية بالسفن حـاملة المهاجـرين الجـدد إلى الغرب، وناقلة إلى المرافـئ والمدن الشرقـية الفـراء والحبوب واللحوم المحفوظة. (انظر خريطة رقم ٦).

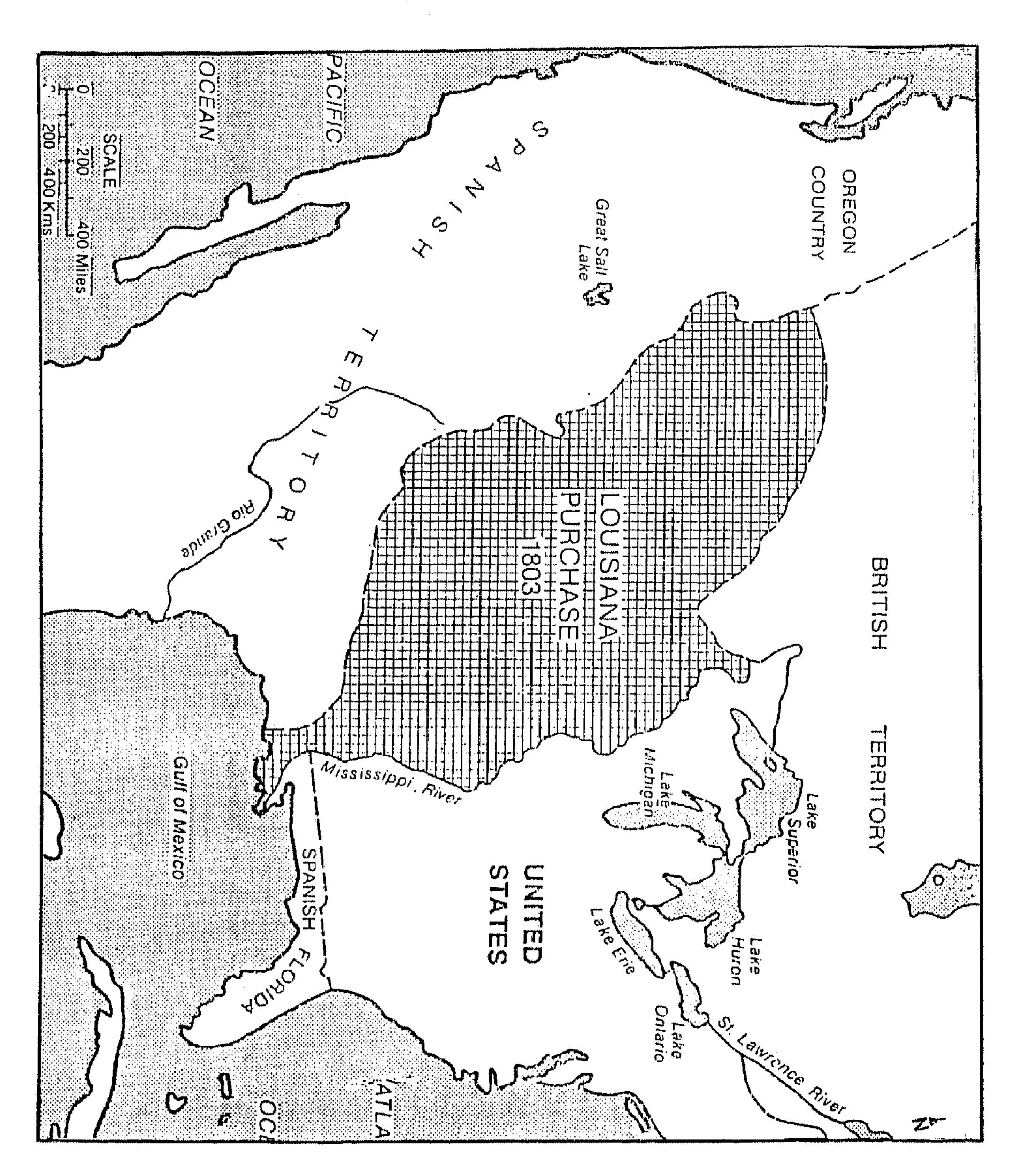
أمريكا والحصار القارى:

فى مدة رئاسة جـفرسون الثانيـة التى بدأت سنة ١٨٠٥م واجهت الولايات المتحدة مشكلة كبـيرة فى علاقاتها الخارجية للصـراع القائم فى أوربا بين فرنسا من جهـة، وإنجلترا وحلفـائها من جـهة ثانية. فـنتيجـة لهذه الحرب فـرضت كل من الدولتين الحصـار على شواطئ الأخرى. ولم يعد بإمكان السفن الأمـريكية حمل بضائع إلى فرنســا، والدول التابعة لها، كـما أن فرنسا أمرت بمصـادرة كل سفينة تقبل تفتيش الأسطول البريطانى لهـا، أو تدخل الشواطئ الإنجليزية. ونتيجة لذلك شلت تجارة أمـريكا مع المنطقة الواسعة التى كـانت تسيطر عليها فـرنسا فى أوربا. كما أن إنجلترا بسبب حاجتها الماسة للتجارة استمرت فى عملية خطف البحارة على السفن الأمريكية، مع ما فى ذلك من انتهاك للسيادة الأمريكية وإذلال للأمريكيين.

وأمام تصلب موقف كل من إنجلترا وفرنسا فى موقفـيهما تجاه أمريكا ونتيجة لرغـبة الرئيس جـفـرسون فى المحـافظة على حـياد الولايـات المتحـدة طلب من الكونجرس الأمريـكى أن يسن تشريعا يحظر التجـارة الخارجية. واعتـقد أنه بذلك سوف يجبر بريطانيا على تغيير سلوكهـا بسبب حرمانها من البضائع الأمريكية التى تحتاج إليها.

خريطة رقم (٦)

أراضى فلوريدا ولويزيانا



إلا أن هذا القانون كان بمثابة الكارثة على التجارة الأمريكية، وعلى صناعة النقل البحرى، فانتشر السخط على الرئيس فى المرافئ التجارية، كما انخفضت أسعار المنتجات الزراعية فى الجنوب والغرب بسبب انخفاض الصادرات الأمريكية إلى خمس معدلها العادى، وأمام تذمر الأمريكيين تراجع الرئيس عن قانون الحظر وسن تشريعا آخر يعطى الرئيس الحق بإعادة العلاقات التجارية مع أى من الدولتين الأوربيتين، التى تتعهد باحترام حرية الملاحة الأمريكية وسلامتها. ولما أعلن نابوليون رسميا سنة ١٨١٠م احترامه للملاحة الأمريكية، مع أنه تمسك عمليا بسياسة الحصار القرى اعتبرت الولايات المتحدة هذا الإعلان كافيا وأعادت العلاقات التجارية مع فرنسا والأراضى الواقعة تحت سلطتها فى أوربا.

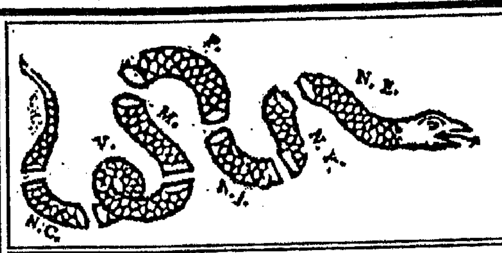
ولقد انتهت الفترة الرئاسية لجيفرسون سنة ١٨٠٩م خلفه بعدها الرئيس جيمى ماديسون.

ولما انتهت مدة رئاسته سنة ١٨٠٩م خلفه الرئيس چيمى ماديسون.

رئاسة چيمس ماديسون:

حين تسلم الرئيس ماديسون صلاحياته كانت العلاقات مع إنجلترا تتدهور بصورة مستمرة، وبدا أن الحرب التى حاول الرؤساء الثلاثة السابقون تجنبها قد باتت أمرا لابد من حدوثه، فالإنجليز كانوا مستمرين فى التعرض للسفن الأمريكية في عرض البحر، ومحاولاتهم عرقلة التجارة الأمريكية مع فرنسا كانت لا تنتهى. وقد ذكر الرئيس فى تقرير قدمه إلى الكونجرس (٦٠٥٧) حادثة تعرض فيها الإنجليز لبحارة أمريكيين وأجبروهم على العمل على سفنهم.

يضاف إلى ذلك أن سكان المناطق الغربية كانوا يريدون محاربة الإنجليز بسبب الغارات المستمرة التى كان الهنود يشنونها على قراهم ومزارعهم. وكانوا يعتقدون أن الهنود إنما كانوا يفعلون ذلك بتحريض من العملاء الإنجليز. ثم إن العناصر الشابة فى الجنوب كانت تريد أيضا الحرب ضد إنجلترا لاستغلال تلك الفرصة واحتلال فلوريدا الأسبانية باعتبار أن أسبانيا آنذاك كانت حليفة إنجلترا. ولعبت العلاقات الفرنسية الأمريكية دورا رئيسيا في الحرب الإنجليزية الأمريكية ١٨١٢.



JOIN, or DIE

الفصل الخامس

ضم ولايات الغرب

في سنة ١٨١٧م تسلم الرئاسة الأمريكية جيمس مونرو، والمعروف بخبرته الطويلة فى الشئون الدولية، إذ سبق له أن عمل وزيرا لبلاده فى باريس، ثم فى لندن. كما ساهم فى المفاوضات التى أدت إلى شراء مقاطعات لويزيانا. وقد استدعى جون آدامز المعروف بوطنيته وخبرته فى إدارة الشئون العامة ليكون المسئول عن الشئون الخارجية، ومنحه ثقة واسعة ساعدته فى القيام بمهامه. ولما كانت البلاد عقب حرب ١٨١٢م قد بدأت تنعم بفترة من السلام والرخاء والتقدم الاجتماعى والاقتصادى، فقد تمكن الرجلان من الاهتمام بالشئون الخارجية والدولية توصلا إلى حل الكثير من مشاكل الولايات المتحدة المعلقة مع الدول الأخرى. وبفضل التعاون المخلص مع وزير خارجية بريطانيا أمكن حل ما تبقى من مشاكل معلقة مع الإنجليز، ورسم الحدود الفاصلة بين كندا والولايات المتحدة الممتدة من بحيرة سوبيريو باتجاه الغرب على محاذاة خط العرض ٤٩°، ولا تزال هذه الحدود قائمة حتى اليوم.

شراء فلوريدا:

كانت فلوريدا حتى ذلك الوقت لا تزال تحت الحكم الأسبانى، ولما كانت منشغلة فى متاعبها مع مستعمرات أمريكا الوسطى والجنوبية؛ بسبب رغبة هذه المستعمرات بالاستقلال، فإن أوضاع الأمن قد تردت كثيرا فى فلوريدا فصارت ملجأ يأوى العبيد الهاربون من أسيادهم فى الجنوب الأمريكى، كما أن قبائل الهنود الحمر المعروفين باسم (السيمينول) اتخذوا من هذه المستعمرات منطلقا لغاراتهم على المواطنين الأمريكيين فى الولايات الجنوبية. وقد اضطر القائد الجنوبى جاكسون للقيام بأكثر من حملة تأديبية ضد هذه القبائل خرق فيها حرمة الحدود الأسبانية، مما عمل على تدهور العلاقات بين كل من مدريد وواشنطن. وفى سنة ١٨١٨م قام القائد الأمريكى الجنوبى بحملة ضد القبائل الهندية توغل فيها ضمن

أراضى فلوريدا بتأييد من حكومته، وبصورة خـاصة من آدامز وزير الخارجية. وقد انتهت هذه الحـملة باحتلال كامل المسـتعمرة وجمـيع الأراضى الساحلية لأسـبانيا الممتدة من فلوريدا حتى مصب المسيسبى على خليج المكسيك. أدى هذا الاحتلال إلى أزمة دبلومـاسية بين أسبـانيا والولايات المتحـدة انتهت بعد مفـاوضات طويلة بمعاهـدة سنة ١٨١٩ تنازلت بموجبـها أسـبانيا عن أراضيـهـا فى جنوب الولايات المتحـدة، وذلك مقابل تعـويض مالى مقداره خـمسة مـلايين دولار (انظر خريطة رقم٦).

المحكمة العليا:

لقد لعبت المحكمة العليا فى زمن الرئيس مـونرو والرؤساء الذين سبقوه منذ بدء القرن التـاسع عشر، دورا بارزا فى إيجـاد الأسس القانونية المؤدية إلى تثـبيت دعائم الحكم المركزى، فـذلك قاضى القضاة «مارشـال» الذى تسلم رئاسة المحكمة المذكورة منذ سنة ١٨٠١م واستـمر فيها حـتى سنة ١٨٣٥م، عمل طيلة هذه المدة على دعم نظريات الفدراليين. لقد فـصل خلال مدة رئاسته الطويلة فى عـدد كبير من القضايا التى تـضمن مسائل دستورية. ولم ينحـرف أبدا فى قراراته عن المبدأ الأساسى الذى آمن به، وهو سيـادة الحكومة الفدرالية. كمـا أنه صرح فى إحدى القضايا سنة ١٨١٩م بأن الدستور يعطى الحكومـة ضمنا سلطات أخرى، بالإضافة إلى تلك السلطات التى يقرها الدسـتور. وبهذه القرارات ساهم مـارشال فى جعل الحكومة الفيدرالية الأمريكية قوة حية فعالة.

التوسع نحو الغرب:

عقب انتـهاء حـرب الاستقـلال، وبصورة خـاصة منذ مطلع القـرن التاسع عشر، كان تيار الهجرة إلى الغرب، أى إلى ما وراء جبال الأبلاش والليقانى يقوى بصورة مسـتمرة؛ خاصـة وأن أراضى الغرب كلها اعتـبرت بعد الاسـتقلال ملكا للاتحاد، وألغيت جميع الحقوق السـابقة عليها، ثم إن قرار سنة ١٧٨٧م قد شجع الهجرة إلـى هذه الأراضى بالسماح للمهـاجرين إليها بأن يشكلوا حكـومات ذاتية تدير شئونهم،وكما سبق ذكره، إلى أن يبلغ تعداد السكان فى كل منطقة ستين ألف

مواطن عندها يدخلون الاتحـاد على قدم المساواة مع الولايات المؤسسـة. وبذا فقد أعطى المهاجرون إلى هذه المناطق الضمانات التـامة بأنهم سوف يعاملون دوما على قدم المساواة مع سكان المناطق الشرقـية. ولم يلبث هذا القانون أن أعطى ثماره بأن ضمت سنة ١٨٩٢ ولاية كنتـاكى للاتحاد، ولم تلبث أن تبعتهـا ولاية تينيسى سنة ١٧٩٦م وأوهايو سنة ١٨٠٣م. ثم دخلت الاتحاد بين سنتى ١٨١٦م و١٨٢١م ستة ولايات هى: أنديانا، مسيسبى، ألينوى، ألباما، مين، وميسورى.

وهكذا أخـذ الغـرب ينمـو ويتطور بصـورة مـدهشة بـعد أن تلاقت فـيـه وتصاهرت أجناس عديدة أقامت بصورة كبيرة مجتمعا جديدا يختلف إلى حد كبير عن المجتمع الموجـود فى الشمال أو الجنوب، ففى سنة ١٨٣٠م مـثلا صار لسكان الغرب الذين يمثلون تقريبـا نصف سكان الولايات المتحدة، مجتـمعا لا يرتبط إلى حد كبـير بتقاليد وعـادات العالم القديم، ففى مـجتمع الغرب الجديـد يُقَيِّم الفرد بالنسبـة لما يمكن أن يؤديه من خدمات، ولمـا يملكه من شجاعـة وخلق وقدرة على العمل والإبداع بغض النظر عما ورث من مال وألقاب. فالأرض موفورة للجميع، إذ كانت الحكومة تبيع الفدان بدولار وربع الدولار، والحصول على أدوات الزراعة والفلاحة متيـسر للجميع. لذا فالناس متساوون فى الفـرص، وبالتالى فإن إمكانية النجاح مفتوحة أمام الجميع دون تمييز.

مبدأ مونرو (١٨٢٣م):

فى أيام الاحتلال الفرنسى لكل من أسبانـيا والبرتغال انقطعت العلاقات بين هذين البلدين وبين مسـتعمـراتها فى أمريكا الجنوبيـة، وأخذت هذه المستعـمرات تمارس الحكم الذاتى بصـورة تدريجيـة. وبعـد زوال عهـد نابليـون وعـودة الملك الأسبانى فرديناند إلى عـرشه فى مدريد عادت العلاقات بين مدريد والمسـتعمرات إلى الوضع السـابق ولكن لفتـرة قصـيرة. إذ لم تلبث هذه المسـتعـمرات مـتأثرة بالثـورتين الأمريكيـة والفرنسـية أن جنحت نحـو استـقلال فـعلى. ولم تلبث أن اشتعلت الثورات فى هذه المستعمرات بقيـادة الزعيمين سيمون بوليفار وخوسى دى

سان مارتن (Jose de san Martin & Simon Bolivar)، وفى سنة ١٨٢١ كانت الأرجنتين وشيلى قد حصلتا على استقلالهم وتبعتهما فى سنة ١٨٢٢م بيرو، وكولومبيا، والمكسيك. وكذلك أعلنت البرازيل فى نفس السنة استقلالها وانفصالها عن البرتغال. وقد بادرت هذه الدول إلى تشكيل حكومات ديمقراطية على النمط الأمريكى.

لما كانت الدول الكبرى، روسيا وبروسيا وفرنسا، قد وقعت فى سنة ١٨١٥م التحالف المقدس الذى أخذ على عاتقه مهمة حماية الحكام الشرعيين فى أوربا من الثورات والأنظمة الحرة، حتى ولو اضطره الأمر إلى التدخل عسكريا فى شئون الدول الأخرى. وأمام عجز ملك أسبانيا عن وقف الحركة الثورية الاستقلالية فى مستعمراته الأمريكية فقد لجأ إلى التحالف المذكور طالبا منه المساعدة لاسترجاع مستعمراته، أما الإنجليز فكان لهم رأى آخر. كانت إنجلترا ترى ضرورة المحافظة على استقلالات هذه الدول الأمريكية، حيث وجدت أسواقا واسعة لمنتجاتها، ومراكز غنية بالمواد الأولية اللازمة لصناعاتها وإنطلاقا من هذه النظرة أخذت إنجلترا تعارض مساعى الحلف المقدس للتدخل فى أمريكا الجنوبية، كما أن وزير خارجيتها كانينج حاول إقناع الولايات المتحدة أن تصدر الدولتان إعلانا تعربان فيه عن معارضتهما لأى تدخل خارجى فى شئون الدول الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة تنظر بكثير من الشك والريبة إلى أطماع بعض دول الحلف المقدس فى العالم الجديد، وخاصة أن روسيا كانت تبدى اهتماما متزايدا بشئون آلاسكا التى كانت تابعة لها آنذاك. إلا أن وزير الخارجية الأمريكى آدامز لم يكن ميالا للتعاون مع الإنجليز خاصة وأنه كان يرى فى مثل هذا الإعلان محاولة إنجليزية لإبعاد الولايات المتحدة عن شئون أمريكا اللاتينية، وعلى هذا فقد اقتنع الرئيس مونرو بأن تتصرف الولايات المتحدة لوحدها وانطلاقا من سياسة العزلة وعدم التدخل فى الشئون الأوربية التى سار عليها أسلافه. وعلى هذا فقد عرض الرئيس فى الرسالة السنوية التى وجهها للكونجرس فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢م سياسته تجاه أوربا وأمريكا اللاتينية والتى أطلق عليها منذ ذلك الوقت (مبدأ مونرو)، وأبرز نقاط هذا المبدأ:

١ ـ إن قارتى أمـريكا بما تتمـتعان به وتحـافظان عليه من حـرية واستـقلال أصبحتا غير خاضعتين لاستعمار أى دولة أوربية فى المستقبل.

٢ ـ أن النظام السـياسى للدول المتـحالفـة يخـتلف تماما عن نظام أمـريكا، ويجب أن تعتبـر أى محاولة من جانب تلك الدول لفـرض نظامها على أى جزء فى هذا الجزء من الكرة الأرضية خطرا على سلامتنا وأمننا.

٣ ـ لم نساهم بتاتا فى الحروب التى نشبت بين الدول الأوربية لأمور خاصة بها، كما أنه ليس مما يتفق مع سياستنا أن نفعل ذلك.

وقد أصـبح هذا المبدأ حـجر الزاوية فى السـياسة الخـارجية الأمـريكية طيلة القرن التاسع عشر، بل وربما كان لايزال حتى الآن فى بعض الأوساط السياسية فى الولايات المتحدة.

حرب المكسيك:

وفى سنة ١٨٢٠م كـان أكـثـر سـكان تكسـاس التـابعـة للـمكسـيك من الأمريكيين. وكانت الحكومـة المكسيكية تشجع هؤلاء على الاستيطـان فى أراضيها أول الأمر، ولكنهـا لم تلبث أن غيرت رأيهـا بعد أن شعرت بأنـها تفقد تدريجـيا السيطرة فى هذه المناطق. ففرضت قوانين شديدة على أهالى تكساس وعملت على تحديد الهجرة الأمريكية. وهذا مـا جعل هؤلاء يعلنون استقلالهم فى سنة ١٨٣٥م فقادت المكسـيك ضدهم حملة عسكرية انتهت بهـزيمة المكسيك، وأعلنت تكساس جمـهورية مـستقلة برئاسـة بطل حربهـا التحررية (هاوشـين) وكان هؤلاء يريدون الدخول فى الاتحـاد الأمريكى، إلا أن تمسكهم بالرق وتهديد المكسـيك بالحرب إذا وافقت الولايات المتحدة على ذلك أخر هذا الدخول.

وفى سنة ١٨٤٥م أقـر المجلس التـمثـيلى لجـمهـورية تكسـاس الانضمـام للولايات المتحدة الأمريكية. وبموافقة الكونجرس الأمريكى على هذا القرار كان إنما يعلن بصورة مباشرة الحرب على المكسيك. وبالفعل فقد بدأت هذه الحرب فى سنة ١٨٤٦م ولم تنته إلا فى سنة ١٨٤٨م. ولما لم تكن القوى متكافئة على الإطلاق، فإن الولايات المتحدة أرسلت جيشا يتكون من اثنى عشر ألف جندى بقيادة الجنرال

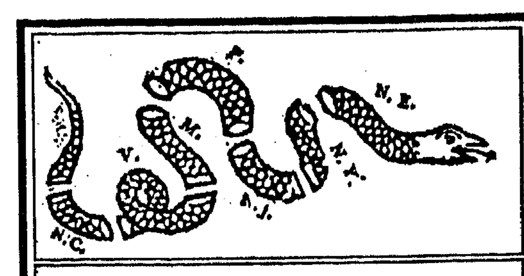
(سكوت Scott). وتمكن هذا الجيش من احتلال أكثر الأراضى المكسيكية ودخول العاصمة فى سنة ١٨٤٧ن وفى سنة ١٨٤٨م وقعت بين الدولتين معاهدة صلح أقرها مجلس الشيوخ المكسيكى، أعطت الولايات المتحدة أراضى تكساس وكاليفورنيا ونيو مكسيكو. كل ذلك مقابل خمسة عشر مليونا من الدولارات الأمريكية.

وهكذا صار للولايات المتحدة نتيجة لهذه الحرب أراضى تقدر مساحتها بثمانية ملايين من الكيلومترات المربعة، مع شواطئ واسعة على المحيط الأطلنطى، مما فتح أمام الولايات المتحدة أفاقا لا حد لها فى التوسع، وخاصة أنه بعد أسابيع قليلة من ذلك ظهر الذهب فى كاليفورنيا، وبدأ سيل الهجرة المحمومة إلى هذه الأراضى.

انضمام الأوريجون Oregon:

فى الربيع الأول من القرن التاسع عشر لم تكن أراضى أوريجون الواقعة شمال غرب الولايات المتحدة تجتذب إليها سوى بعض المغامرين من تجار الفراء، وبعض المبشرين الأمريكيين من الساعين وراء تنصير القبائل الهندية.. وبفضل نجاح هؤلاء المبشرين لم تلبث منذ السنة ١٨٣٠م سيل المهاجرين الأمريكيين مع خيولهم ومواشيهم أن اندفع نحو هذه الأراضى، مما جعل الكونجرس يهتم كثيرا بموضوع السيادة على هذه الأراضى. وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومتين الأمريكية والإنجليزية تم التوصل فى سنة ١٨٤٦م إلى معاهدة بين الفريقين تنازلت بموجبها بريطانيا عن كل أراضى أوريجون الواقعة جنوب خط العرض ٤٩° شمالا.

وقد تم الحصول على أوريجون، والقضاء على آخر ما تبقى من مواقع فى أراضى الولايات المتحدة الحالة للإنجليز قبل عدة أشهر من إعلان الكونجرس ضم ولاية تكساس إلى الاتحاد مما سيؤدى فى النهاية إلى سيطرة الولايات المتحدة على جميع الأراضى التى كانت لا تزال خاضعة لسيطرة دول أخرى غير الولايات المتحدة، وقد تم هذا التوسع الهائل زمن الرئيس بولك.



JOIN, or DIE

الفصل السادس

الحرب الأهلية الأمريكية

فى منتصف القرن التاسع عشر امتدت البلاد فى أنحاء القارة؛ إلى الغابات والجبال والسهول، ووصل عدد ولايات الاتحاد إلى واحد وثلاثون ولاية، تضم ثلاثة وعشرين مليون نسمة، ووصل النشاط والإنتاج والعمل إلى أوجه، ففى الشرق ازدهرت الصناعات، وفى وأواسط الغرب والجنوب كانت الزراعة عملا يدر الربح الوفير، وتدفق الذهب الذى ظهر بوفرة فى كاليفورنيا فأغرق مختلف ميادين التجارة، وربط كل ذلك شبكة من خطوط سكك حديدية ممتدة وواسعة، وحققت تواصلاً وترابطًا بين جميع المناطق الآهلة بالسكان برباط وثيق.

غير أنه ومنذ البداية كانت ولايات نيوإنجلند وولايات ساحل المحيط الأطلنطى هى المراكز الرئيسية للصناعة والتجارة والمال. وكانت أهم المنتجات هناك هى المنسوجات والصناعات الخشبية والملابس والآلات والجلود والمصنوعات الصوفية، وفى الوقت نفسه بلغت الملاحة أقصى مراحل التقدم، وجابت البحار السبعة سفن يرفرف عليها العلم الأمريكى مصدرة ومستوردة بضائع من وإلى كل أنحاء العالم.

كما أنه وفى الجنوب كان القطن المصدر الرئيسى للثروة؛ وانتشرت زراعته، رغم انتشار زراعة الأرز على طول الساحل، إضافة إلى قصب السكر فى لويزيانا، والتبغ وغيره من الحاصلات فى ولايات الحدود. كما انتشرت صناعات هنا وهناك، وبعد استغلال أراضى سهول الخليج السوداء الخصبة تضاعف إنتاج القطن خلال العقد الخامس من القرن التاسع عشر؛ وملئت العربات والسفن والقطارات بالقطن لأسواق الشمال والجنوب، وقد غطى إنتاجه مصانع النسيج فى الشمال، كما قبل أكثر من نصف صادرات البلاد من المواد الخام.

تمتع بذلك الرخاء أيضا، مناطق الغرب الأوسط بمراعيها الشاسعة، وقوة اليد العاملة المتنامية فيها بسرعة، وكانت كل أوربا والولايات الأمريكية القديمة فى

حاجة إلى قمح هذه الأقاليم ومنتجات لحومها، وكان لحجم وسرعة استخدام الآلات أثره في مضاعفات متتالية للإنتاج؛ وكان لتحسين وسائل النقل أثرا كبيرا أيضا فى إحداث رخاء الغرب، فقد اخترقت جبال الأبلاش خمسة خطوط سكك حديدية بين سنوات ١٨٥٠م إلى ١٨٥٧م، ولم يكن للجنوب نصيب كبير فى شبكة الخطوط الحديدية، ولم يتم إنشاء خط متصل يخترق الجبال ويربط حوض المسيسبى الأدنى بساحل المحيط الأطلنطى الجنوبى إلا فى أواخر العقد الخامس.

ومع ذلك كان الوضع بشكل عام يوضح أن الشماليون قد تميزوا عن الجنوبيون بتطورهم السريع، وبدخولهم الضخمة المرتفعة عن الجنوب، لكن سرعة التقدم تلك كانت تحمل فى طياتها أخطاراً كامنة كانت تهدد استمرار التوافق والانسجام الإقليمى؛ ولم يعد خافيا أن هناك انتمائين واحدا للشمال والآخر للجنوب، دون أن يكون هناك انتماء واحد لقومية أمريكا الحديثة، وأخذت المصالح المتعارضة تزيد على مر السنين بين الشمال والجنوب، وكان أهل الجنوب يستنكرون الأرباح الضخمة التى يربحها رجال الأعمال من أهل الشمال من خلال عمليات البيع والشراء، والتعاريف والضرائب، وفسروا تأخرهم بتوسع الشماليون ومحاولة بسط نفوذهم؛ غير أن الشماليين اعتبروا أن سبب تأخر الجنوبيون عنهم إنما سببه ذلك النظام الذى أقره الجنوب وهو نظام الرق؛ ولقد وضح تفاقم ذلك الخلاف حين مناقشة مشكلة الحماية الحمركية توزيع الأراضى، والرق.

أولا - مشكلة الحماية:

عندما طرحت قضية الحماية بعد الاستقلال كان الهدف من ذلك تعزيز الاستقلال السياسى عن طريق جعل البلاد قادرة على سد حاجتها بنفسها. ولذا فقد عملت الحماية الحمركية على حماية الصناعة الأمريكية بفرض رسوم مرتفعة على البضائع المستوردة من أوربا. وقد لقيت هذه الضرائب مقاومة عنيفة من الجنوب الزراعى ذلك أن سكان الجنوب كانوا ينتجون المواد الأولية الزراعية فيصدرونها للخارج ويشترون بثمنها مصنوعات أوربية اعتادوا استهلاكها منذ أمد بعيد، فارتفعت أثمانها بفرض الضرائب الجمركية عليها. ولقد تأزمت هذه المشاكل زمن الرئيس جاكسون لدرجة هددت كيان الاتحاد، وعندما أقر الكونجرس سنة

١٨٣٢ قانونا بفرض تعريفـة جمركية جديدة عارضت كـارولينا الجنوبية التى كانت تشعر منذ أمد طويل بأن الحماية تعـود بالمكاسب على الصانعين فى الشمال، بينما يتضرر من ارتفاع الأسعار مزارعى الجنوب. ولم يلبث مجلسها التشريعى أن أعلن ألغاء القانون الذى أقره الكونجرس معتمداً على نظرية حق مجلس الولاية فى اعتبار أى قانون يصـدره الكونجرس باطلا دستـوريا، ولا يكون نافذ المفـعول فى الولاية التى لا تقـر ذلك القانون. وهذه النظريـة طالما نادى بها وعـمل من أجلها أنصـار حقوق الولايات، وهم كثرة آنذاك، ولم تلبث الولايات أن هددت بالانفصال فيما إذا أقر الكونجرس اسـتخدام القوة ضدها، إلا أن مـجلس الولاية اضطر بعد ذلك للتراجع عن قراره من جهة لكون الولايات الجنوبيـة الأخرى لم تؤيد موقفه، ومن جهة أخرى نظرا لإصرار الرئيس چاكسون على استعمال جميع الوسائل للمحافظة على وحدة البـلاد. إلا أن هذا لم يغير شـيئا من واقع نظرة الجنوبيـون إلى قوانين الحماية الاقتصادية ومع الحماية برزت قضـية أخرى هى قضية البنك المركزى، وقد كانت أيضا مثار خلاف بين الفريقين. فبينما كان الشماليون يريدون تنظيم المصارف الوطنية، وإيجاد بنك مركزى قوى، كان رجال لجنوب يعارضون قيام هذه المؤسسة ويرون فـيهـا وسيلة تسـاعد الدولة بهـا أصحـاب النفوذ ورجـال المال على زيادة ثرائهم.

ثانيا - توزيع الأراضى:

وكان الشمـاليون نظرا لرسوخ الديمقراطية بينهـم، ولازدهار الطبقة الوسطى يريدون من الدولة أن توزع أراضـيهـا الواسعـة فى الغـرب مجـانا على المزارعين الصغـار، وعلى المهاجـرين الجدد، بينمـا يرى قادة أهل الجنوب وجلهم من كـبار المزارعين ألا توزع الدولة أراضيهـا إلا مقابل أثمان مرتفعـة، وذلك رغبة منهم فى حصر ملكية الأرض بطبقة كبار المزارعين ولمنع انخفاض أسعار المنتجات الزراعية.

ولما كان أكثر سكان الشمال من العـاملين فى التجارة والصناعة والنقل، فقد كان يهـمهم زيادة عدد المزارعين والمسـاحات المزروعة لـيتمكنوا من الحـصول على حاجاتهم بأسعار منخفضة.

ثالثا - الرق:

إلا أن الخلاف بين الشمال والجنوب لم يلبث أن انتقل من الصعيد الاقتصادى إلى الصعيد الاجتماعى إلى مشكلة الرقيق. ولقد ورثت حكومة الولايات المتحدة مع ما ورثته عن السلطات الاستعمارية الإنجليزية مشكلة وجود عدد كبير من العبيد فى أراضيها. وأثناء وضع الدستور الأمريكى طرقت هذه القضية من الناحية القانونية، إلا أن واضعى الدستور وجدوا أنفسهم مكرهين على الإبقاء على هذا النظام باعتباره شكلا من أشكال الملكية الفردية التى يصونها الدستور، إلا أن الولايات المتحدة لم تلبث أن أمرت منذ سنة ١٨٠٧م بمنع تجارة الرقيق، بمعنى أنها أمرت بمنع استيراده من الخارج، غير أن عدد الزنوج فى أمريكا كان قد أصبح كبيرا لدرجة أن تناسلهم السريع كان يعوض عما كان يأتى قبلا من أفريقيا.

وحينئذ احتدم الجدل حول مشكلة الرقيق، وأصبحت الدعوة علنية من أهل الجنوب بضرورة وجوده، وفى تطور لمشكلة الرق تغير «نظام الأبوة» فى «حكومة المزرعة» بعد سنة ١٨٣٠م، وكان نظام الأبوة نظاما ميسرا من حكم السيد لعبيده، وبإشراف شخصى منه، أما ما تغير إليه وهو نظام «الملاحظين»، والذين كانت مقدرتهم العالية فى استغلال العبيد هى السند الحقيقى لتعيينهم فى المزرعة لملاحظة العبيد، فكان نظام غاية فى القسوة، والذى على إثره تحطم النظام العائلى «نظام الأبوة»، وعامل الملاحظين الرقيق بقسوة شديدة، وانتهك من خلاله كل ما يتمتع به الإنسان من حق طبيعى فى الحياة.

ولقد كشف من تلك المشكلة التطورات التى جرت على نظام ومعدل العمل، وعلى حجم الاستثمار فى زراعة القطن، فمثلا سنة ١٨٠٠م كان حجم الإنتاج (١٦ مليون) كيلوجرام، وفى سنة ١٨٢٠م كان (٧٢ مليون) كيلوجرام، وفى سنة ١٨٤٠م كان ما يزيد على (٣٠١,٥٠٠ مليون) كيلو جرام، وفى سنة ١٨٥٠م كان يمثل سبعة أثمان احتياجات العالم من القطن المنزرع فى ولايات الجنوب، وقد استتبع تلك الزيادة، من جانب آخر، زيادة أخرى فى حجم الرقيق.

وفى الوقت الذى أخذت ولايات الشمال تحرر عبيدها وتمنع الرقيق كانت الحاجة إلى هؤلاء فى تزايد مستمر فى الجنوب، بل إن الرقيق أصبح الأساس الذى يقوم عليه اقتصاد الجنوب، حيث تمارس زراعة القطن وقصب السكر فى مساحات ضخمة، وظروف مناخية لم يعتد الرجل الأبيض على تحملها. ومع تزايد عدد الرقيق فى الجنوب كانت تتزايد الدعوة فى الشمال لتحريرهم ولرفعهم إلى مستوى مواطن مساو للرجل الأبيض.

وحينئذ ومع الوقت أصبح الهدف الرئيسى لسكان الجنوب فى مضمار السياسة الوطنية، هو الدفاع عن مصالحهم التى تتمثل فى زراعة القطن، وفى حيازة الرقيق، ثم تدعيم هذه المصالح والتوسع فيها، وكان التوسع هاما، حيث إن نظام زراعة الأرض بمحصول واحد قد أنهكها وقلل من خصوبتها، علاوة؛ ومن جانب آخر، لحاجة الجنوب لأراضى لإقامة ولايات جديدة تعمل بمبدأ الرق لحفظ التوازن السياسى بينها وبين ولايات «الأرض الحرة»أو الشماليون؛ وذلك لاكتساب نفوذ سياسى، يدعم موقفهم فى مواجهة الشمال.

غير أن الشماليون المناهضون للرق فطنوا لتلك الرغبة من جانب الجنوبيين، فكانت لهم إجراءاتهم، نوردها لاحقا، ومن جانب آخر، وفى العقد الرابع من القرن التاسع عشر شنوا حربا شعواء على فكرة الرقيق، فكانت مناهضة الرق على أشدها، ومن الجدير أن نوضح أن تاريخ مكافحة الرقيق كان قديما، فكانت هناك حركة لمناهضة الرقيق سنة ١٨٠٧م نتج عنها إلغاء تجارة الرقيق مع أفريقيا، كما عارض بعد ذلك جماعة «الكويكرز» تلك المسألة، وإن كانت معارضتهم غير ذات فائدة كونها مسالمة إلى حد كبير، وخاصة فى وقت كانت فيه مصانع حليج القطن فى حاجة إلى المزيد من الرقيق، غير أنه ومع سنة ١٨٣٠م كان هناك مظهرا جديدا من مظاهر الإثارة والتحريض ضد استخدام الرقيق، وخاصة مع انتشار المثل العليا والأفكار الديمقراطية، ثم الاهتمام بالعدالة الاجتماعية بين الطبقات، وعلى ذلك جاءت وفى تطرف كبير سنة ١٨٣١م حركة «وليم لويد جاريسون» من ماساتشوستى، فى محاولة لإلغاء الرقيق، وفى جريدته «البريتور» العدد الأول يناير سنة ١٨٣١م جاء مقاله محاربا بضراوة ذلك المبدأ، ومع ذلك كان هناك بعض الشماليون يعارضون ذلك التطرف ويرغبون فى الحل بطريق سلمى مشروع.

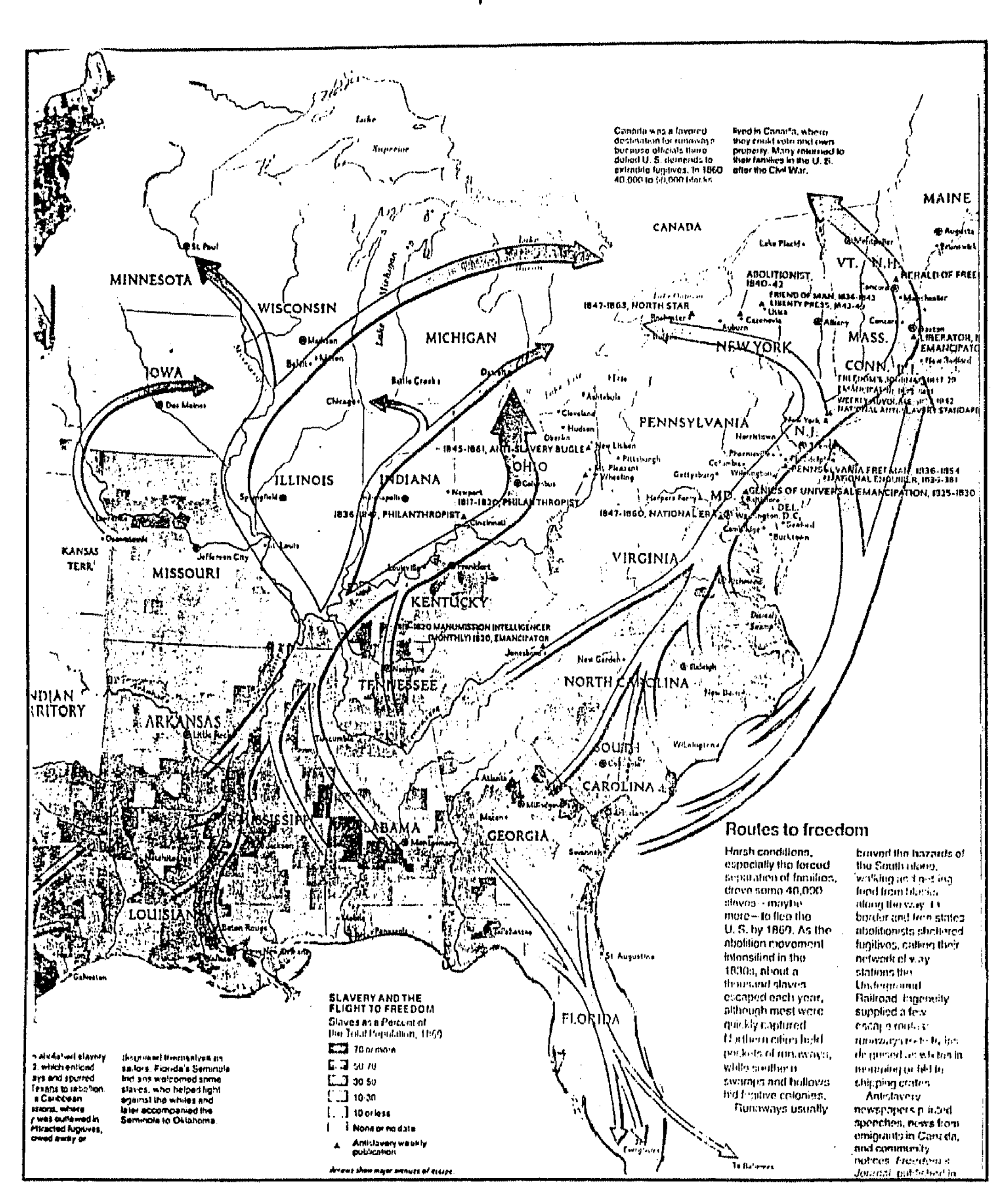
ولقد مرت حركة مكافحة الرق بعديد من المراحل، فقد بدأت أولا بمساعدة العبيد على الفرار فى جنح الظلام إلى ملاجئ آمنة فى الشمال، أو فى كندا، وعُرفت هذه الحركة باسم «الطريق الحديدى السرى»، إلى حد أنه سنة ١٨٤٠م، ١٨٤٢م، ١٨٤٣م أنشئت شبكة دقيقة ومستديمة من الطرق السرية فى جميع أنحاء الشمال يسلك الهاربون سبيلها، وكانت ناجحة بدرجة كبيرة فى الإقليم الشمالى القديم، وقد قدر عدد العبيد الذين ساعدتهم تلك الحركة بما لا يقل عن (٤٠ ألف) هارب فى أوهايو وحدها بين سنة ١٨٣٠م إلى سنة ١٨٦٠م، وازداد عدد الجمعيات المناهضة للرق إلى ألفين جمعية سنة ١٨٤٠م، بلغ عدد أعضاءها (٢٠٠ ألف) تقريبا، (انظر خريطة رقم ٧).

وعلى الرغم من تلك الجهود، وجهود أنصار حركة الإلغاء، إلا أن باقى الشماليين اعتبروا مسألة الرق شأن من شئون أهل الجنوب، ومسئولية السلطات التشريعية هناك.

غير أن المسألة تحولت من مجرد التزامات أخلاقية إلى قضية سياسية حامية، وخاصة بعد انضمام تكساس وولايات الجنوب الغربى التى تم الاستيلاء عليها بعد حرب المكسيك، وبافتراض أن تلك الأراضى والولايات صالحة للرق، كان الأمر عادى مع التسليم بعدم تخطى تلك المناطق لحدود ما نصت عليه «اتفاقية ميسورى» لسنة ١٨٢٠م، لكن مع فكرة التوسع الجنوبى بالرق مع ضم تلك الولايات للاتحاد أمرا أشعل وفاقم المشكلة.

تبلورت حينئذ آراء ثلاثة لحل تلك المشكلة، رأى للشماليين، وآخر للجنوبيين، وثالث للمعتدلين وكانوا فريقين، كانت تكساس حينئذ بها عديد من العبيد، ومن ثم كان دخولها للاتحاد كولاية رقيق أمر مفروغ منه وليس محل تضارب، أما ومع سنة ١٨٤٦م ومع تهيؤ الولايات المتحدة لضم الأراضى التى تحصلت عليها بعد حرب المكسيك والممثلة فى كاليفورنيا ونيو مكسيكو يوتاه، أشار متطرفو الجنوب بضمها كولايات رقيق وعلى أن تفتح على مصراعيها لملاك العبيد، أما الشماليون فقد طالبوا بإقفال المناطق الجديدة فى وجه الرق، وأما جماعة المعتدلين، فقد رأى فريق منهم بامتداد خط اتفاق ميسورى حتى المحيط الهادى

خريطة رقم (٧)



CANADA
MAINE
MINNESOTA
WISCONSIN
MICHIGAN
IOWA
ILLINOIS
INDIANA
OHIO
PENNSYLVANIA
NEW YORK
VT.
N.H.
MASS.
CONN.
N.J.
MD.
DEL.
VIRGINIA
KENTUCKY
TENNESSEE
NORTH CAROLINA
SOUTH CAROLINA
GEORGIA
FLORIDA
ALABAMA
MISSISSIPPI
LOUISIANA
ARKANSAS
MISSOURI
KANSAS TERR.
1847-1863, NORTH STAR
1845-1861, ANTI-SLAVERY BUGLE
1817-1820, PHILANTHROPIST
1836-1840, PHILANTHROPIST
1847-1860, NATIONAL ERA
Routes to freedom
SLAVERY AND THE FLIGHT TO FREEDOM
70 or more
10 or less
None or no data
Antislavery weekly publication

على أن تكون الولايات الحرة شمـاله، وولايات العبيد جنوبه، وأمـا الفريق الآخر فقد افترض ترك المسألة لتحل وفقا لمبدأ «الـسياسة الشعبية»، أى أن تسمح الحكومة بتدفق المهاجرين إلى الأرض الجديدة بعبيـدهم أو بدونهم وحسبما يريدون، وحتى يحين وقت تنظيم المنطقـة وتقسيـمها يـكون للناس أنفسهم حق الـفصل فى تلك المسألة.

غير أنه كان لابد من حسم ذلك الأمر وبسـرعة، وخاصة مع اندفاع ثمانون ألفا من المهاجرين بحثا عن الذهـب فى كاليفورنيا، وذلك سنة ١٨٤٩م، كان لابد للكونجرس من حل تلك المشكلة كليـة فى كاليفورنيا وفى غيرهـا، وذلك قبل قيام حكومات منظمة بهما من شأنها مـضاعفة تلك المشكلة، ولقد نجح قاضى المحكمة العليا «هنرى كلاى» فى حل تلك المسائل، وذلك دون نزاعات إقـليمية، فقضى - وبعد تعديل من الكونجرس على بعض أفكاره - بالاعتراف بكاليفورنيا ولاية مُحرم فيهـا الرق، ثم يُقسم ما تبـقى من الأرض إلى مقاطعتى نيـو مكسيكو ويوتاه نص دون نحوهمـا الإشارة نحـوها إلى تحريم الرق من عدمـه بها، واقـترح أن تتنازل تكساس عن الجزء الذى تطالب به من نيو مكسيكو مقابل دفع (١٠ مليون) دولار. وأن تتخذ الإجراءات الفـعالة للقبض على العبيد الهـاربين وإعادتهم إلى سادتهم، وعرض كل ذلك «باتفاق سنة ١٨٥٠م».

ومع ذلك فقـد استمـر الغضب فى الخفـاء، فقانون إعـادة العبيـد الهاربين أغضب الشماليون كـثيرا، ورفض كثير منهم المساهمة فى القـبض على العبيد، بل سـاعدوهم أكـثـر على الهروب، وزاد نشـاط حـركة الطريـق الحديدى السـريع، وأصبحت عملياتهم أكثر مهارة وجرأة، كـما أن كتاب «هارييت بتشر ستو» الصادر فى سنة ١٨٥٢م ساعد فى إلهاب مشاعر الشماليين ضد الرق وضد القائمين عليه، وبحلول سنة ١٨٥٤م ازداد النزاع مرارة، وخاصـة مع توقع تكون حكومتين قويتين فى المنطقة التى تشمل الآن ولايتى «كانسـاس» و«نبراسكا» ذات الأراضى الخصبة، وحينئـذ حاول «ستيـفن دوجلاس» وهو عضـو الشيوخ عن ألينوى تقديم مـشروع لجعل كـانساس ونبراسكا مناطق رقـيق، واضح فى مشروعـه على أن مقتـرحات هنرى كلاى والتـى أُجيزت قـد نقضت اتفـاق ميسـورى بتركه ولايتـى يوتاه ونيو مكسيكو حرتي فى إلغاء الرقيق من عدمه.

ولقد قوبل مشروع ستيفن دوجلاس بمعارضة شديدة، ومع ذلك فقد وافق عليه مجلس الشيوخ، وكان رد الفعل عنيفا، وكانت النتائج خطرة للغاية، ومنها القضاء على حزب «الويجز» الذى أيد مسألة التوسع فى الرق، وقامت بدلا منه منظمة قوية هى «الحزب الجمهورى»، والذى كان مطلبه الرئيسى إلغاء الرق فى جميع الولايات. ومما يجدر ذكره أنه قد رشح من هذا الحزب «چول فريمونت» لرئاسة الجمهورية، وإن كان قد فشل، لكنه ضم أيضا عددا كبيرا من ناخبى الشمال، وكان منهم ذلك المحامى طويل القامة وهو «إبراهام لنكولن».

واستمرت المسألة فى التدهور بتدفق ملاك العبيد إلى المنطقة، ومعهم فى نفس الوقت مناهضوه، وسبب ذلك التدفق إلى كانساس صدامات دموية، وسرعان ما سميت تلك الأرض الجديدة «كانساس الدامية»، وثمة حوادث أخرى قربت من صراع محتوم بين الشمال والجنوب، وكان أبرزها قرار المحكمة العليا فى قضية «دريد سكوت» وذلك سنة ١٨٥٧م كان دريد عبدا من ميسورى وقد غادرها. وبعد معيشة طويلة فى ولايتى «ألينوى ووسكنسن Wiskinson» - وهما لا تجيزان الرق - عاد إلى ولايته الأصلية، وقد فصلت محكمة يسيطر عليها الجنوبيون فى قضية دريد بأنه لا حق له فى الحرية ما دام أنه عاد باختياره إلى ولايته، والأهم أن المحكمة أيضا قررت بأن أية محاولة من جانب الكونجرس فى المقاطعات لن تجدى، فكان ذلك نصرا هاما للجنوب، حيث أقر بحكم المحكمة المنوه عنه شرعية النظرية أو الفكرة التى تجيز الرق فى الولايات والمقاطعات الجديدة، وسبب كل ذلك اضطرابا كبيرا فى كل المناطق الشمالية.

رئاسة لنكولن:

كان إبراهام لنكولن من مواليد الغرب الأوسط، وكان يمتار من بين زملائه المحامين المشتغلين بالسياسة بمحاربته العنيفة للرق، فكان ينادى بأن كل تشريع وطنى يجب أن يقوم على مكافحة هذا النظام. وكان يطالب بمكافحته ليس فقط فى المناطق الجديدة وإنما فى جميع أنحاء الولايات المتحدة، ومنذ سنة ١٨٥٨م

بدأت سلسلة من المناقشات العلنية، مع الشيخ «ستيفن دوجلاس» حول قضية الرقيق، وكان لنكولن مرشح الحزب الجمهورى عن ولاية ألينوى لمجلس الشيوخ، بينما كان خصمه مرشحا الحزب الديمقراطى، وبالرغم من خسارة مرشح الجمهوريون، إلا أن مناقشته مع خصمه ودعوته لتحرير الرقيق بقوة وإخلاص جعلته أحد أبرز زعماء البلاد وأقوى المرشحين لرئاسة الجمهورية.

وفى سنة ١٨٦٠م قدم ترشيحه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهورى، أما الديمقراطيون فقد انقسموا على أنفسهم وقدموا مرشحين هما: دوجلاس من الشمال، وبركندريبج من الجنوبيين المتعصبين لنظام الرقيق، ولم يكتف الجمهوريون بجعل الرقيق أول بنود برنامجهم الانتخابى، بل أضافوا إليه المطالبة برسوم جمركية مرتفعة لضمان الحماية للصناعة، وتعهدوا بتوزيع الأراضى على السكان دون مقابل. وهذه أمور كلها معارضة لمصالح الجنوبيين ورغباتهم. ولذا فقد كانت المعركة عنيفة للغاية، وكان يبدو أن نتيجتها يتوقف عليها مصير الاتحاد ووحدته، إذ كان من المعروف أن الجنوب لا يمكن أن يقبل بشخص لينكولن كرئيس للدولة، ولا ببرنامجه الانتخابى كمناهج عمل لحكومة. بل إن الجميع كانوا يعرفون أن ولاية كارولينا الجنوبية، ستعلن انفصالها عن الاتحاد إذا فاز مرشح الجمهوريون.

وفى الانتخابات التى جرت فى ٤ مارس سنة ١٨٦٠م فاز الرئيس لينكولن بأغلبية ضئيلة، ولم ينل أكثر من أربعين بالمئة من الأصوات، كما أنه لم يحصل على أصوات أى من الولايات الجنوبية، ولعل السبب الأساسى فى فوزه يرجع إلى توزيع أصوات الحزب الديمقراطى بين مرشحين، ولقد أدرك الجنوبيون وبصورة خاصة دعاة المحافظة على الرقيق وأنصار حقوق الولايات المغزى الحقيقى لانتخاب الرئيس الجمهورى الجديد باعتبار أنه لم يكن قد مر زمن طويل على تصريحه الذى أكد فيه على رغبته فى تحرير الرق وفى المحافظة على وحدة البلاد فى نفس الوقت. لقد أدركوا أن الشمال بتأييده وانتخابه للرئيس لنكولن إنما يعبر ذلك عن

تصميمه الأكيد على وقف انتشار الرقيق فى الأراضى الجديدة، إن لم يكن على تحريمه من كل أراضى الاتحاد.

حلف الولايات الأمريكية:

لقد استقبل انتخاب الرئيس الجديد بالترحيب الكبير فى ولايات الجنوب؛ لأنها رأت فيه فرصة مناسبة تتحرر فيه من ارتباطها القديم بالاتحاد الذى لم يعد يؤمن لها مصالحها كما تريد هى وكما يريد سكانها.

وكان أن أخذت زمام المبادرة «كارولينا الجنوبية» وأعلنت فى سنة ١٨٦٠م فى مجلسها التمثيلى، وبإجماع الأصوات أن الاتحاد القائم بين كارولينا الجنوبية وباقى الولايات تحت اسم الولايات المتحدة الأمريكية قد انحل بهذا القرار، ولم تلبث أن تبعتها ست ولايات أخرى هى (جورجيا، ألاباما، فلوريدا، مسيسبى، لويزيانا، وتكساس) وقبل أن يتسلم الرئيس الجديد صلاحياته عقدت الولايات السبعة مؤتمرا فى مدينة مونتجمرى (ألاباما) وأعلنت فى ٨ فبراير سنة ١٨٦١م انضمامها فى اتحاد جديد يعرف باسم حلف الولايات الأمريكية Confederated States of America وانتخبت الولايات الجديدة رئيسا لها - وزير حربية الولايات المتحدة السابق، وبطل حرب المكسيك - «چيفرسون دايفيس» لرئاسة الدولة الجديدة.

وفى ٤ مارس سنة ١٨٦١م أعلن الرئيس لنكولن فى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة تسلمه سلطات الرئاسة رفضه الاعتراف بالانفصال معتبرا إياه باطلا من الناحية القانونية، كما أنه أظهر مرونة كبيرة ورغبة فى المصالحة إذ قال: أنه يقصر معارضته فقط لنظام الرق فى الأراضى الجديدة، وإنه يقبل به حيث يوجد فعلا، وقد ناشد الجنوبيون بالعودة عن قرارهم والبقاء فى الاتحاد، كما تعهد بألا يعمد إلى القوة إلا إذا استعملها الجنوبيون ضد حكومة الاتحاد.

وعمل الكونجرس أيضا بوسائل مختلفة على إعادة الجنوبيون إلى الاتحاد، إلا أن هؤلاء باتوا يعتبرون أنه من المستحيل التعاون مع الرئيس الجديد وحزبه الجمهورى. وكانوا يصرحون أنه إذا زال نظام الرقيق فإن الشمال سوف يطغى على

الجنوب سياسيا واقتصاديا. كما أن كون المنطقتين واحدة زراعية والأخرى صناعية جعل لكل منها مصالح أساسية لا يمكن التوفيق بينهما.

الحرب:

وبعد الانفصال بقيت هناك حاميات فيدرالية بالقرب من مرفئ شارلستون الجنوبى، فى حصن «فورت سمتر Fort Sumter»، وكان عدد أفرادها يزيد على ثمانين رجلا. وأما حاجة هذه الحامية للمؤن فقد أمر الرئيس الجديد بتموينها بالأغذية فقط دون الأسلحة، إلا أن الجنوبيين اعتبروا هذا عملا عدائيا فأطلقوا فى ١٢ أبريل سنة ١٨٦١م نيران مدفعيتهم على الحصن مما جعل خاميته تستسلم بعد يومين فقط، وبدأت الحرب فعلا. وعقب هذا الحادث ارتفع عدد الولايات المنفصلة إلى أحد عشر إذ انضمت إلى الجنوبيون ولايات (أركنساس، كارولينا الجنوبية، فرچينيا، ومسيسبى).

وقد أجبر التصرف الحربى الشمال على التخلى عن مساعيه للمصالحة والاستعداد الفعلى للحرب، ذلك أن الشمال لم يكن فى الأساس متحمسا لمحاربة الجنوب، بل إن بعض الفئات كانت ترحب بهذا الانفصال باعتبار أنه يسمح بإلغاء الرقيق نهائيا فى الشمال، وفى أراضى الغرب التابعة للاتحاد، كما أن فئة الرأسماليين كانوا يعارضون الحرب باعتبار أنهم كان لهم ديون فى الجنوب تزيد على مائتى مليون دولار، إلا أن تصرف الجنوبيون الحربى وإنزال علم الاتحاد من على الحصن قضى على كل تردد فى الشمال وباتت الحرب مطلبا قوميا وطبيعيا.

على أثر حادثة فورت سمتر دعا الرئيس لنكوجيشا من ٧٥ ألف من المتطوعين لإخماد الفتنة وتثبيت سلطة الاتحاد، وقد لبت الولايات الشمالية نداء الرئيس بقوة وحماس، وكذلك فعلت الولايات الجنوبية فأخذت تجهز الجيوش وتستعد للحرب بناء لدعوة رئيسها.

وإذا نحن استعرضنا إمكانيات الفريقين نجد أن الشماليين كانوا منذ البداية أوفر قوة وإمكانيات. كان الشماليون يسيطرون على ثلاث وعشرين ولاية يقطنها حوالى عشرين مليونا من السكان، وكان الشمال يسيطر على الغرب الأوسط التى

بقيت على ولائها للاتحاد، وكانت هذه المناطق على درجة كبيرة من الازدهار الصناعى وكانت تضم بصورة كبيرة مصانع تؤمن حاجيات الحرب، وفيها شبكة واسعة من الطرق اللازمة لنقل هذه البضائع.

أما الجنوبيون فكانوا يسيطرون على أحد عشر ولاية تضم عشرة ملايين من السكان منهم ثلاثة ملايين من الزنوج والعبيد. وكان الجنوب يفتقر إلى صناعة مزدهرة وإلى مصانع السلاح، فكانت أكثر أسلحته تأتيه بواسطة التهريب من أوربا، وبالرغم من ضعف الجنوبيون، فقد كانت لديهم عوامل ساعدتهم على الصمود. ذلك أنهم كانوا يحاربون فى أراضيهم وبالتالى فإن خطوط مواصلاتهم كانت قصيرة، ثم إنهم بحكم عملهم كمزارعين كانوا أقدر على تحمل الحياة القاسية والحرب.

موقف أوربا من الحرب:

منذ إعلان الانفصال سعى الفريقان لاكتساب ود أوربا وتأييدها، فالجنوب علق آمال كبيرة على اعتراف أوربا باتحاده الجديد. وقد حرص بصورة خاصة على تأييد إنجلترا واعترافها؛ وذلك أن الجنوب الزراعى كان يعتمد على مصانع إنجلترا فى كل ما يحتاجه من المصنوعات والأسلحة الحربية. ولذا فقد ركز الجنوبيون جهودهم حول إقناع إنجلترا بتأييد قضيتهم. وقد انقسم الإنجليز إلى فريقين، فرجال الدولة والصناعيين ورجال المال والفئات المثقفة كانت رغم معارضتهم للرقيق تميل لنصرة الجنوب لاعتبارات عديدة منها رغبتهم فى الثأر من هزيمتهم فى حرب الاستقلال وإضعاف الولايات المتحدة بتقسيمها إلى دولتين فلا تعود دولة كبرى تزاحم المصالح البريطانية فى أمريكا والبحار. ثم إن رجال المال والصناعة كانوا يرون فى الجنوب إذا استقل سوقا واسعة لبضائعهم ولاستغلال رأسمالهم بعيدا عن مزاحمة رجال المال والأعمال الشماليين. أما الرأي العام البريطانى فكان بصورة عامة يعارض الحرب، ويؤيد وحدة الأمريكيين لدوافع إنسانية ككرهه لنظام الرقيق، ثم لكون الحرب الأهلية قد أدت إلى البطالة بين عمال النسيج فى بريطانيا. وحتى سنة ١٨٦٣م كانت بريطانيا مترددة فى اتخاذ موقف معين تجاه الحرب الأهلية

الأمريكيـة، وكل ما فعلتـه هو أنها اعتـرفت للجنوبيين بحقوق المحـاربين. وبعد انتـصارات الشـماليين فى يولـيو سنة ١٨٦٣م أقلعت بريطـانيا عن كل تفكيـر فى الاعتراف باستقلال الجنوب.

أما فرنسـا التى كانت تستهلك كـميات كبيـرة من القطن الأمريكى، فكانت تعطف على قضية الجنوب رغم عدائها الشديد لنظام الرقيق، وكل ما أقدمت عليه فرنسا هو أنها اعـترفت للجنوبيين بحقوق المحاربين، كمـا أن نابليون الثالث حاول أن يدفع أوربا لتدخل جـماعى فى العـالم الجديد، إلا أن اقتـراحه لقى معـارضة شديد من إنجلترا وروسيا.

وهنا يجب الإشـارة إلى أن تطور الأوضـاع فى أوربا أثناء الحـرب الأهليـة الأمريكية طرح على بساط السياسة الأوربية سلسلة من المشاكل الهامة جعلت دول أوربا تحول اهتمامهـا نحو مشاكل القارة بصورة خاصة، وأبرز هذه القـضايا قضية الوحدة الإيطاليـة ١٨٦٢م، وما طرحته من مـشاكل فى إيطاليا، وقيـام الثورة فى بولونيا ١٨٦٣مـ ١٨٦٤م. أما نابوليون الثـالث فقـد بات أكثر اهتـمامـا منذ عام ١٨٦٣م بتثبيت دعائم عرش صديقه الإمبراطور مكسيميليان فى المكسيك.

الأعمال الحربية:

لقد جرت الأعمال الحربية فى ثلاث جهات رئيسية: البحر، جبهة الولايات الواقعة شرق الأطلنطى، وجبهة المسيسبى، فـفى البحر كان هدف البحرية الشمالية الأول فـرض حـصار قـوى على الـشواطئ الجـنوبيـة؛ وذلك لمنع تصـدير القطن وللحيلولة دون تسرب الأسلحة من أوربا. وبادئ الأمـر لم يعط هذا الحصار نتائج هامة، وتمكن الجنوبيـون بفضل السفن التى اشـتروها من إنجلترا أن ينزلوا خـسائر هامة ببحرية الاتحاد. يكفى أن نذكر على سبـيل المثال أن السفينة الجنوبية (ألاباما) قد أغـرقت ٦٥ قطعـة بحرية شـماليـة قبل أن تضـرب هى سنة ١٨٦٤م، إلا أن الحصار الشمالى أخذ يعطى ثماره منذ سنة ١٨٦٣م بأن حال دون شحن القطن إلى أوربا واستيراد السلع التى كان الجنوب فى أمس الحاجة إليها، وخاصة تلك المتعلقة بضرورات الحرب.

وفى وادى المسيسبى حققت الجيوش الاتحادية بقيادة الجنرال جرانت سلسلة من الانتصارات، فقد احتل ميناء ممفيس الهام على النهر وأخذ يتقدم نحو القسم الجنوبى من النهر، حيث كان الأسطول الاتحادى قد احتل مرفئ نيوأورليانز الهام عند مصب نهر المسيسبى، وبعد انتصاره فى معركة فكسبرج الشهيرة فى يوليو سنة ١٨٦٣م واستسلام أقوى الجيوش للجنوبيين فى الغرب بات الوادى العظيم كله بأيدى الشماليين، وكذلك مجرى النهر من الشمال حتى خليج المكسيك، وبذا منى الجنوب بضربة قاسية باعتبار أنه انعزل عن ولايتى أركنساس وتكساس الغنيتين الواقعتين على الضفة الغربية للنهر.

أما على جبهة الولايات الساحلية فقد حقق الجنوبيون بقيادة الجنرال (لى) عدة انتصارات وأخذ يهدد أراضى الشمال بشكل جدى، إلا أن معركة جيتسبورج التى جرت بين ١، ٣ يوليو سنة ١٨٦٣م كانت بداية انتصارات الشماليين فى هذه المنطقة. وكانت هذه المعركة نقطة تحول فى تاريخ الحرب الأهلية الأمريكية، إلا أنه جرت بعد ذلك عدة معارك عنيفة طيلة سنتين قبل أن تسقط مدينة ريتشموند عاصمة الجنوبيين بأيدى جيش الاتحاد وقبل أن يستسلم الجنرال (لى) قائد الجيوش الجنوبية مع رجاله إلى الجنرال جرانت فى شمال فرجينيا فى ١٣ أبريل سنة ١٨٦٥م.

وبذا انتهت هذه الحرب الأهلية التى أوقعت بين الفريقين خسائر فادحة، وخاصة بالأرواح، فقد خسر الشماليون حوالى ٣٦٠ ألف جندى من أصل مليونى جندى شاركوا فى أعمال القتال. أما الجنوبيون فقد بلغت خسائرهم حوالى ٢٥٠ ألف جندى، أى حوالى ثلث عدد مقاتليهم، كما أن ولاياتهم منيت بخسائر مادية كبيرة باعتبار أنها كانت مسرحا للأعمال الحربية، يضاف إلى هذه الخسائر حوالى بليون دولار ثمن العبيد الذين حرروا بعد انتهاء الحرب، أما فى الصعيد الاقتصادى فالخسائر كانت غير محددة، فكارولينا خسرت حقول الأرز التى اجتاحتها المياه المالحة بسبب الإهمال أثناء الحرب. ولويزيانا انهارت فيها صناعة السكر ولم تعد إلى سابق ازدهارها. أما القطن والذى كان يسمى فى السابق الذهب الأبيض فقد تدهورت أسعاره لعدم إمكانية تصديره أثناء الحرب. أما بعد الحرب فلم تعد أسواقه موفورة باعتبار أن إنجلترا قد أوجدت لنفسها مصادر أخرى، الهند، ومصر.

وكان الرئيس لنكولن مدركا لكل هذه المشاكل ولذا فقد أراد أن يسهل أمام الولايات الجنوبية العودة إلى الاتحاد على قدم المساواة مع ولايات الشمال، وأن يساعدهم على حل مشاكلهم السياسية والاقتصادية، إلا أن الرئيس لم يلبث أن اغتاله ممثل اسمه (چون بوث) بعد خمسة أيام من انتهاء الحرب الأهلية، بينما كان يحضر إحدى المسرحيات فى واشنطن، وقد حاول نائبه وخلفه (چونسون) الجنوبى المولد أن يكمل مهمته وأن يعمل على إعادة الوحدة إلى البلاد.

قوانين تحرير الرقيق:

لقد تم تحرير الرقيق على مراحل، فقد أصدر الرئيس لنكولن فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٢م إعلانا بأن جميع الأرقاء فى الولايات المتحررة أو الأراضى الخاضعة لها سيكونون أحرارا ابتداء من يناير ١٨٦٣م وبعد هذا التاريخ أخذت بعض الولايات تصدر بواسطة مجالسها التمثيلية قوانين تحرير الرقيق.

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٥ وافق الكونجرس الأمريكى على التعديل الثالث عشر للدستور الأمريكى الذى قضى بتحريم الرقيق فى جميع أراضى الولايات المتحدة الأمريكية.

تفصيل ذلك أنه كانت المهمة الأولى للشمال المنتصر هى تقرير حالة ولايات الجنوب المنفصلة، وقد وقع ذلك العبء على عاتق «أندرو چونسون» نائب الرئيس لنكولن، والواقع أن لنكولن وتحسبا لتلك الظروف كان قد أعد العدة لذلك، وكان الرئيس لنكولن يرى أن الولايات الجنوبية هى ولايات قد غرر بها عدد من الفاسدين الخونة، وقد تحدوا سلطة الاتحاد، ومن ثم كانت تلك الحرب ذات دوافع فردية، وقد وجب لذلك الاقتصاص ممن هم وراءها وليس من الولايات كلها.

ومن ثم وفى بلاغ صدر عنه فى سنة ١٨٦٣م أوضح «أنه سيعترف بشرعية حكومة أية ولاية يؤلف فيها (١٠ ٪) من ناخبى سنة ١٨٦٠م حكومة تخضع للدستور، وتطيع قوانين الكونجرس وقرارات الرئيس، وكان الكونجرس قد رفض هذا المشروع، وتحدى حق لنكولن فى معالجة تلك المسألة دون الرجوع إليه، ذلك

أن الكونجرس كان يرغب فى معاقبة الولايات المنفصلة، ورغم ذلك أقام لينكولن - حتى قبل أن تنتهى الحرب - حكومات فى الولايات التالية: فرجينيا، تنيسى، أركنساس، ولويزيانا.

من جانب آخر كان للكونجرس قراره فى معالجة واحدة من المسائل الرئيسية، وهى حالة الزنوج المحررين، فأنشأ فى مارس سنة ١٨٦٥م (مكتب التحرير)، والذى كان عليه أن يتولى الوصاية على المواطنين الزنوج وتوجيههم نحو إعالة أنفسهم بأنفسهم، وفى ديسمبر من نفس العام صدق الكونجرس على التعديل الدستورى (رقم ١٣) والذى ألغى به الرق.

وفى صيف سنة ١٨٦٥م ومع بعض التعديلات الطفيفة تابع أندرو چونسون مشروع لنكولن وكان الآتى:

١ - عيَّن بقرار منه حاكما لكل ولاية من الولايات الجنوبية.

٢ - أعاد ثانية الحقوق السياسية لكثير من أهالى ولايات الجنوب عن طريق سلطته فى إصدار العفو.

٣ - عقدت المؤتمرات فى كل ولاية بين الولايات الجنوبية السابقة لإلغاء قرارات الانفصال ورفض ديون الحرب، ثم وضع دساتير جديدة.

٤ - وتطور الأمر إلى انتخاب حاكم لكل ولاية بواسطة الأهالى، ثم انتخاب مجلس تشريعى. وقد تقرر أنه حال ما يوافق المجلس التشريعى للولاية على التعديل الدستورى (رقم ١٣) يُعترف بقيام الحكومة المدنية فيها واعتبار الولاية ضمن الاتحاد الفيدرالى ثانية.

٥ - وقد تمت العمليات السابقة كلها بحلول نهاية سنة ١٨٦٥م مع استثناء يسير، وهو أن تلك الولايات لم تكن قد استعادت مركزها السابق تماما كما كان من قبل، حيث إن الكونجرس لم يسمح حينئذ بإدخال شيوخها ونوابها فى مجالسه فى واشنطن، وكان هناك رأى بمعاقبتهم وعدم إعادتهم إلى تلك المجالس.

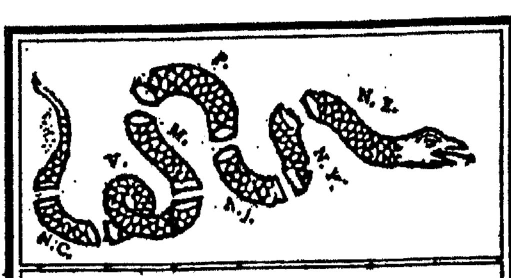
على العموم فى الشهور التالية أخذ الكونجرس فى وضع خطة لتعمير الجنوب، تختلف اختلافا كلياً عن تلك التى بدأها لنكولن واستكملها جونسون.

صدر بعد ذلك التعديل الدستورى (رقم ١٤) والذى قوبل بمعارضة شديدة من جانب المجالس التشريعية للولايات الجنوبية باستثناء تنيسى، فكان ذلك التعديل ينص على أن «جميع الأفراد الذين ولدوا فى الولايات المتحدة أو جنسوا بجنسيتها وخضعوا لتشريعاتها هم مواطنون أمريكيون ويعتبرون مواطنون للولايات التى يقيمون فيها».

وفى مقابل تلك المعارضة، وفى قانون التعمير لسنة ١٨٦٧م قسّم الكونجرس الأمريكى الجنوب إلى خمس مناطق وضعها تحت الحكم العرفى، متجاهلا الحكومات المدنية التى تأسست فى الولايات الجنوبية؛ ونص القانون على إمكان التخلص من ذلك الحكم العسكرى الدائم، وذلك فيما يخص الحكومات المدنية التى تشكلت وأقسمت يمين الولاء، وذلك بعد موافقتها على التعديل رقم (١٤)، ومنحت الزنوج حق الانتخاب، وتوالت القوانين بعد ذلك، القانون رقم ١٤ وصودق عليه، والخامس عشر فى سنة ١٨٧٠م وصودق عليه، وكانت كلها لصالح الزنوج.

وطبقا لقانون التعمير لسنة ١٨٦٨م انضمت ولايات أركنساس وكارولينا الجنوبية، ولويزيانا، وجورجيا، وألاباما، وفلوريدا إلى الاتحاد، ومن الجدير بالذكر أن الزنوج سيطروا تماما على المجالس التشريعية فى لويزيانا، وكارولينا الجنوبية، والميسيسبى. كما أن باقى الولايات المذكورة أعلاه كانت سيطرة حكام وشيوخ ونواب الشمال واضحة فيها تماما، وهو ما دلل على مدى تطويع الحكم فى الجنوب لصالح الاتحاد.

كان الجيش الشمالى ما زال قابعا ومتمركزا فى الجنوب لتطبيق سياسة التعمير المفروضة منذ عهد لنكولن، ولم يستقر الجنوب حتى تم سحب الجيوش الشمالية فى سنة ١٨٧٧م، غير أنها تركته وهو خراب يسوده الانحلال الخلقى والفوضى ومثقلا بالديون، حتى بدأت سياسة التعمير الحقيقية من جديد.



تاريخ
الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل السابع

عصر النمو والإعمار

إذا كانت الحرب الأهلية قد خلفت فى ولايات الجنوب دمارا كبيرا، فإن البلاد بمجموعها لم تتأثر كثيرا بظروف الحرب، بل ربما أمكن التأكيد بأن الحرب قد دفعت عجلة التطور الاقتصادى بقوة إلى الأمام، كما ساهمت فى الإسراع باستغلال موارد البلاد الواسعة وتطوير صناعتها لتلبية ضرورات الحرب.

لقد عرف اقتصاد البلاد الأمريكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وبصورة خاصة فى السنوات التى أعقبت الحرب تطورا مدهشا، شمل جميع وجوه الحياة الاقتصادية والعمرانية؛ ذلك أن عناصر كثيرة كانت تتضافر لإنماء البلاد وتطويرها.

فالولايات المتحدة تمتلك مساحات شاسعة من الأراضى الخصبة والغابات الواسعة التى كانت تمون البلاد بالأخشاب فى فترة كان يعتبر الخشب فيها مادة أساسية للصناعة. ومواد الأرض من الفحم والحديد والنحاس والذهب والبترول كانت غير محدودة، ولم تكن الرساميل تنقص أهالى المدن الشمالية، الذين كانوا قد حصلوا على الكثير منها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر عن طريق ممارستهم للتجارة والصناعة، يضاف إلى ذلك أن الرساميل الأوربية كانت تتدفق على البلاد بشكل غزير. أما اليد العاملة الضرورية لاستثمار الأرض والبحث عن ثرواتها الطبيعية فكانت موفورة بسبب الهجرة الكثيفة من أوربا والتى كانت تؤمن للبلاد ما تحتاج إليه من الأيدى الخبيرة فى شئون الصناعة بصورة خاصة. يكفى أن نذكر على سبيل المثال أن تعداد الوافدين على الولايات المتحدة من الخارج قد بلغ مليونا وثمانمائة ألف مهاجر بين سنتى ١٨٧١م و١٨٨٠م نزلوا أولا فى الولايات الشرقية، ومنها انتشروا فى كل أنحاء البلاد.

يضاف إلى ذلك أن شعب الولايات المتحدة كان قد اتخذ لنفسه قيما جديدة أساسها تقديس العمل واحترام المبادرة الفردية، كما أنه عرف كيف يقيم فى بلاده مؤسسات سياسية واجتماعية وقضائية لها صفة الاستقرار والثبات.

عمل تضافر هذه العناصر مجتمعة على إيجاد نهضة جبارة شملت جميع وجوه الحياة فى الولايات المتحدة الأميركية وجعل من هذه البلاد فى مدة قصيرة وقبل انتهاء القرن التاسع عشر دولة كبرى ذات دور أولى فى حياة العالم.

وسنحاول أن نعرض لأوجه هذا التطور باختصار فى أهم مجالات الحياة الأميركية.

الزراعة:

حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت الزراعة تعتبر الأساس الذى تقوم عليه اقتصاديات هذه البلاد بصورة عامة رغم وجود تجارة نشطة وصناعة على شيء من التقدم فى الشمال. ولذا فقد كان اهتمام السلطات الحكومية بها كبيرا، وقد تجلى هذا الاهتمام بالعمل على استغلال السهول الغربية، وعلى استثمار الأراضى التى ضمت للاتحاد بعد الحرب مع المكسيك وتلك التى تخص الهنود والتى كان يجرى الاستيلاء عليها تدريجيا. ولتشجيع استثمار الأراضى الجديدة والإقامة فيها أصدر الكونجرس سنة ١٨٦٢ أثناء الحرب الأهلية قانونا يقضى بإعطاء مساحة من الأرض تبلغ ١٦٥ فدانا بدون مقابل لكل أمريكى أو مهاجر جديد شرط التعهد بزراعتها واستثمارها لمدة خمس سنوات.

وفى نفس هذه السنة قدم الكونجرس خدمة أخرى قصد منها تطوير الزراعة من حيث النوع وتحسين أساليبها حين أقر قانونا يمنح حكومة كل ولاية مساحات واسعة من الأراضى الحكومية الفيدرالية دون مقابل؛ وذلك لتقام عليه مدارس زراعية ومحطات تجارب ومراكز للأبحاث. وكان لهذا القرار أثر كبير فى تطور الزراعة فيما بعد خاصة فى مجال تحسين الأنواع وزيادة المردود.

وكان لقانون توزيع الأراضى على المواطنين أثر بارز فى إعمار واستثمار الأراضى الواسعة الممتدة إلى الغرب حتى شواطئ المحيط الهادى. ولم تكد تأتى سنة ١٨٨٠م حتى كانت الحكومة الأمريكية قد وزعت حوالى ٥٦ مليون فدانا على مزارعين جدد انتشروا فى كل أرض كانت لا تزال غير مأهولة وغير مستثمرة فأقاموا فيها القرى والمزارع واستغلوها لصالح الاقتصاد الأمريكى.

ومع التوسع فى الغرب كانت المواشى تنتشر بسرعة هائلة فى المناطق الصالحة لذلك، وبصورة خاصة فى حوض الميسورى، وفى كانساس ونبراسكا وكولورادو، وأصبحت مدن كثيرة فى الغرب مركزا لتجارة المواشى وصناعة اللحوم. وبذلك أصبحت تربية المواشى موردا كبيرا من موارد الولايات المتحدة الاقتصادية.

ومما زاد فى سرعة تطور الزراعة ونموها هو أن الإنسان الأمريكى قد عرف كيف يضع العلم والتقنية فى خدمة الزراعة. فقد حلت الآلات الميكانيكية محل الإنسان فى كثير من العمليات الزراعية.

ولم يكد ينتهى القرن التاسع عشر حتى كانت الولايات المتحدة قد أصبحت أكبر دولة زراعية فى العالم، فهى الأولى فى إنتاج القمح والقطن والتبغ والذرة ومن أغنى دول العالم بالمواشى واللحوم.

الصناعة:

أما الصناعة فقد حققت هى أيضا تطورا مدهشا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ولعل مرد ذلك إلى اكتشاف مصادر غنية ومتنوعة للمواد الأولية. فمع التوسع فى إعمار الأراضى الجديدة فى الغرب الأوسط والغرب من الولايات المتحدة كانت أعمال التنقيب عن الفحم والحديد - وهما المادتان الأساسيتان لنمو صناعة الصلب - تسير على نطاق واسع جدا.

ولم تكد تحل سنة ١٨٩٠م حتى كان إنتاج الولايات المتحدة من الصلب يزيد عن إنتاج بريطانيا وبعد سنوات قليلة أصبح يفوق إنتاج إنجلترا وألمانيا مجتمعتين وهما أول دولتين فى العالم فى صناعة الصلب آنذاك.

وكذلك استغل أول بئر للبترول فى بنسلفانيا سنة ١٨٥٩م وكان زيته يستعمل للإنارة بالدرجة الأولى، ولكن مع اكتشاف المحرك البخارى حدث تطور فى استغلال هذه المادة التى أظهرت أعمال التنقيب أنها متوفرة بكميات كبيرة فى باطن الأرض الأمريكية. وقبل أن ينتهى القرن التاسع عشر كانت شبكة من مؤسسات استخراجه وتصفيته وتوزيعه قد شملت جميع أنحاء الولايات المتحدة لتؤمن حاجات الصناعة ووسائل النقل المتزايدة لمواد الوقود السائل.

ومع تطور أعمـال البحث والتنقيب ظهر أن فى الولايات المتحدة كميات هائلة من النحاس والزئبق والكبريت والرصاص والذهب والفضة استغلت أيضا لإنماء وتطوير الصناعة.

يضاف إلى ذلك أن مرحلة الكشف عن ثروات البلاد المعدنية واستغلالها قد رافقتها مرحلة تطور علمى وتقنى هائلة استغلت لتطوير الصناعة وتحسينها. يكفى أن نذكر على سبيل المثال أن شهادات الاختراع التى أعطيت للأفراد والمؤسسات فى الولايات المتحدة بين سنة ١٨٦٠م و١٨٩٠م قد بلغت ٤٤٠ ألفا.

وقد امتازت الصناعة الأمريكية بأنها كانت تقوم منذ البداية على أساس التنظيم العلمى الدقيق والإنتاج الغزير نظرا لاتساع السوق الأمريكية.

هذه العوامل مع توافر الرساميل والأيدى العاملة الخبيرة أوجدت فى البلاد ثورة صناعية قوية فتدفقت السلع والحاجيات إلى الأسواق بغزارة وحل المصنع نهائيا محل الحرف الصغيرة، ولم تعد العائلات فى الريف تصنع أى شىء مما تحتاجه من ملابس أو أدوات منزلية كما كانت تفعل فى فترة الاكتفاء الذاتى.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الضرائب الجمركية المرتفعة التى فرضها رجال الشمال عند بدء الاستقلال والتى ارتفعت كثيرا سنة ١٨٦٤م وذلك بقصد تغطية نفقات الحرب ظلت قائمة لمدة طويلة بسبب تمسك رجال الصناعة ليس فى الشمال فقط، وإنما فى جميع أنحاء البلاد بها. وقد لعبت هذه الحماية دورا أساسيا فى تطور الصناعة الأمريكية وساعدتها على تفادى مزاحمة الصناعات الأوربية. وبالرغم من أن هذه الحماية كانت مؤذية لمصالح المزارعين فإنها بقيت طيلة القرن التاسع عشر ولم يطرأ عليها أى تعديل قبل سنة ١٩١٣م رغم احتجاجهم المتواصل.

طرق المواصلات:

وفى سنة ١٨٦٢م أثناء الحرب عملت الحكومة بقوة على تطوير السكك الحديدية، نظرا لأهميتها فى تطوير الاقتصاد الأمريكى؛ لكى تشجع مد خطوط جديدة وبصورة خاصة فى أراضى الغرب الجديدة فقد منحت دون مقابل اثنتان من

كبريات شركات الخطوط الحديدية العاملة فى أواسط البلاد وفى غربها وهما: يونيون باسيفيك Union Pacific وسنترال باسيفيك Central Pacific مساحات من الأراضى تمتد إلى عشرين ميلا على جانبى الخطوط الجديدة التى تقوم بإنشائها. وكان الهدف من هذه المساعدة العمل على ربط شواطئ المحيط الهادى بالشواطئ الأطلسية للولايات المتحدة. وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة فقد تم التقاء الخط الحديدى الآتى من مدينة سان فرانسيسكو بالخط الآتى من الشرق عبر جبال روكى فى شمال ولاية (يوتاه) فى اليوم العاشر من شهر مايو سنة ١٨٦٩م.

ووزعت الحكومة والولايات على شركات السكك الحديدية أراضى بالمجان تبلغ مساحتها حوالى ٦٠ مليون هكتار أى ما يوازى مساحة فرنسا تقريبا. وقد قامت الشركات باستغلال هذه الأراضى عن طريق إنشاء المدن والمزارع فيها وبيعها بأسعار مرتفعة نظرا لقربها من الخطوط الحديدية. مما كون مجالا لقيام مضاربات واسعة بأسعار الأراضى وجمع ثروات فاحشة. وخاصة أن شركات السكك الحديد لم تكن فى بداية أمرها تعامل المواطنين على قدم المساواة بل كانت تعطى كبار الرأسماليين وأصحاب المصالح أسعارا مخفضة ساعدتهم فى زيادة ثرواتهم. وكانت هذه التصرفات مثار نقمة شديدة من المواطن العادى على هذه المؤسسات الكبيرة.

إلا أن هذه الشركات قد أدت على كل حال للبلاد خدمات جليلة من حيث إنها وقبل نهاية القرن التاسع عشر كانت قد ربطت جميع المدن والمناطق الإنتاجية فى الولايات المتحدة بشبكة ضخمة من الطرق الحديدية هى أكبر واحدة من نوعها فى العالم.

الرأسمالية والاحتكارات:

هذا التطور الاقتصادى والسريع، وما رافقه من مضاربات بالأراضى وارتفاع متزايد بأسعارها واكتشاف مصادر الثروة الطبيعية كان يتم بالدرجة الأولى على عاتق الأفراد وبمبادرتهم الفردية. أما الدولة فكانت عادة لا تتدخل فى مجال الأعمال وإذا تدخلت فللحماية والتشجيع والمساعدة فقط؛ ولذا فقد كان من الطبيعى أن تظهر ثروات هائلة، وخاصة فى السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكان أصحاب هذه الثروات يميلون بصورة عامة نحو السيطرة فى

مجال معين وتكوين احتكار قوى يزيل من طريقهم المنافسين ويؤمن لهم الربح الوفير. هذه الاحتكارات أو التراستات الكبيرة كانت تظهر بسبب التطور التقنى السريع الذى يستلزم رساميل كبيرة تعجز عادة الشركات الصغيرة عن تأمينها. يضاف إلى ذلك أن قيام هذه الاحتكارات مع ما عندها من إمكانيات مالية كبيرة كان يساعدها على تخفيض تكاليف الإنتاج.

وقبل نهاية القرن التاسع عشر كانت قد ظهرت احتكارات كبيرة فى مجال استثمار النحاس ولحوم البقر وزيت القطن والتبغ والماكينات الزراعية. إلا أن أضخم هذه الاحتكارات على الإطلاق هى:

١ـ الاحتكار الذى يسيطر على صناعة الفحم والحديد والذى يخص أندرو كارنيجى Andrew Carnegie وكانت أفران هذا الرجل تنتج فى نهاية القرن ثلاثة ملايين طن من الصلب مما يؤمن له ربحا سنويا يتجاوز الأربعين مليونا من الدولارات. وقد بلغت ثروته سنة ١٩٠١م بليون ونصف بليون دولار.

٢ ـ كان روكفلر فى نهاية القرن التاسع عشر قد سيطر على صناعة استخراج وتصفية البترول فى كل الولايات المتحدة بأزلة القسم الأكبر من منافسيه وجمع لنفسه ثروة طائلة.

٣ ـ تروست مورغان Morgan المالى الذى توصل قبل نهاية القرن التاسع عشر إلى السيطرة على ثلث الخطوط الحديدية فى البلاد، كما امتد نفوذه إلى فروع صناعية كثيرة: الصلب، التلغراف، التليفون، الكهرباء.

هذه الاحتكارات على الرغم مما قدمته فى مجال تحسين الصناعة وتطويرها، وما عملته لتخفيض تكاليف الإنتاج ولتنظيم العمل، إلا أنها كانت مثار نقد شديد من قِبَل المواطنين الذين كان يزعجهم تسلط أفراد قلائل على ثروات البلاد. ومع الوقت ظهر رأى عام معاد لهذه الاحتكارات يطالب بالقضاء عليها. وهذا ما أدى بالحكومة الأمريكية لإصدار قانون يمنع الاحتكارات يعرف باسم شرمان Sherman Antitrust Act وذلك فى سنة ١٨٩٠م، إلا أن ذلك القانون بقى طيلة القرن التاسع عشر دون تطبيق عملى.

الحركة العمالية:

كانت الرأسمالية الأمريكية طيلة هذه الفترة تعتبر قاعدة العرض والطلب الأساس الذى تطبقه فى سياسة الأجور تجاه عمالها. كان العمل يخضع لهذه القاعدة كأية سلعة أخرى. وكانت ظروف العمل بصورة عامة قاسية للغاية، فالعامل يعمل اثنى عشر ساعة يوميا طيلة أيام الأسبوع دون راحة أسبوعية إلا ما ندر. وحوادث العمل كانت فى تزايد مستمر دون أن يفكر رب العمل فى وضع أى تعويض مادى أو مساعدة، ولم يكن هناك أى ضمان ضد البطالة أو المرض.

ولهذه الأسباب فإن الطبقة الواعية من العمال كانت تعرف أنها لن تستطيع الحصول على شروط عمل أفضل إلا إذا اتحدت، ولم يكن هذا بالأمر السهل نظرا لكثرة المهاجرين وتهافتهم على العمل بأية شروط كانت. وأول مؤسسة عمالية ظهرت سنة ١٨٦٩م فى الولايات المتحدة تحت اسم «فرسان العمل» قد فشلت وزالت قبل مطلع القرن العشرين نظرا لتطرفها فى مطالبها: ثمانى ساعات يوميا، منع تشغيل الأطفال، تأميم الخدمات العامة.

وفى سنة ١٨٨٥م تأسس (اتحاد العمال الأمريكيين) American Federation of Labor بمساعى مهاجر يهودى هولندى اسمه غومبرز. ولا يزال هذا الاتحاد قائما حتى اليوم نظرا لكون مطالبه كانت فى الأساس واقعية ومعتدلة ولكون اتجاهاته محافظة. وقد تمكن هذا الاتحاد من أن يؤمن للعمال الأمريكيين بصورة تدريجية شروط عمل أفضل وساعات عمل أقل وأجور أعلى.

ولعل مما ساعد على نجاح هذه المؤسسة النقابية الكبرى، وهذا ما يميزها عن أكثر النقابات الأوربية، كونها كانت تقبل النظام الاقتصادى القائم وتعترف به، كما أنها ظلت بعيدة عن الحياة الحزبية فى البلاد، ثم أنها لم تحاول أن تجعل من مبدأ صراع الطبقات أساسا لعملها.

ومع هذا، لم يكن للمنظمات العمالية وجود قوى فى الولايات المتحدة، حتى الأزمة الاقتصادية الكبرى فى ١٩٢٩م.

لقد اهتمت الولايات المتحدة عقب خـروجها من الحرب الأهلية بأمور إعادة تعمير ما خلفته الحرب من دمار فى البلاد ومن انقسام بين الأمريكيين. كما شغلها أيضا مسألة إعمار المناطق الواسعة التى حصلت عليها بعد حرب المكسيك. يضاف إلى ذلك أن تطوير اقتصاديات البلاد والكشف عما فيها من ثروات معدنية كان من مشاغل الحكومة الفيدرالية الرئيسية طيلة النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

لهذه الأسباب كانت الولايات المتحدة فى الـفترة التى أعقبت الحرب الأهلية تفرض على نفسها ما أمكنها ذلك عزلة اختيـارية فتبتعد عن شئون العالم الخارجى وبصورة خاصة عن الشـئون الأوربية، إلا أن التزام دولة كبيـرة كالولايات المتحدة بمثل هذا الموقف لـم يكن من الأمور السهلة؛ نظرا لاتساع مصـالحها ولتضاربها مع مصالح دول أخـرى عديدة. ثم إن تمسكها بمبدأ مـونرو الشهير وحرصـها الشديد على أن تحتكر لنفسـها وحدها حق الاهتمـام بشئون القارة الأمريكية كلها كان لابد أن يخرجها من عزلتها من آن لآخـر، ويجرها لخلافات قد تكون خطيرة مع الدول الأخرى التى لها مصالح قديمة فى القارة الأمريكية.

فبعد انتهاء الحرب الأهلية مبـاشرة اهتمت بقضية تدخل نابوليون الثالث فى المكسيك الذى بدأ سنة ١٨٦١م ومحاولته إقامة إمبراطورية موالية لفرنسا هناك تحت عرش الأرشـدوق النمسـاوى مكسـميليان. فأرسلت جـيشـا أمريكيـا إلى حدود المكسيك وطلبت من الفرنسـيين سحب جيوشهم. ولـم يكن أمـام نابوليون الثالث سوى الانصياع لمطالب الأمريكيين، وخاصة أن المكسيكيين كانوا لا يزالون يقاومون تدخله فى بلادهم بقوة. وقـد انتهت هذه المشكلة بانتـصار وجهة النظر الأمـريكية والقاضـية بمنع الدول الأخرى من التـدخل فى شئون أمـريكا وسقوط الإمـبراطور مكسيميليان وإعدامه على أيدى معارضيه من المكسيكيين فى يونيو سنة ١٨٦٧م.

فى نفس الفترة أيضا اهتـمت الولايات المتحدة بقضية آلاسكا. فـقد استغل وزير الخارجية الأمريكى آنذاك سيوارد العلاقات الممتازة بين بلاده وروسيا وعقد مع قيصرها اتفاقـا لبيع هذه المقاطعة للولايات المتحدة مقابل مبلغ سـبعة ملايين ومائة

ألف دولار. وبصعوبة بالغة أمكنه أن يحصل من الكونجرس الأمريكى فى أبريل سنة ١٨٦٧ على هذه الصفقة ذات الصبغة «التوسعية».

إلا أنه فى أواخر القرن التاسع عشر وبصورة خاصة أخذنا نشاهد خروجا أمريكيا سريعا ونشيطا عن سياسة العزلة والانكماش واتجاها نحو التوسع والاستعمار ظهر فى مجالات كثيرة أبرزها:

١ - قضية فنزويلا:

منذ منتصف القرن التاسع عشر كان هناك خلاف حول تحديد الحدود بين فنزويلا والمستعمرة البريطانية فى جويانا. وقد طال الخلاف كثيرا حول هذه القضية مما اضطر فنزويلا فى النهاية وأمام تمسك إنجلترا الشديد بوجهة نظرها لطلب تأييد الولايات المتحدة لها. وقد حصلت على هذا التأييد بالفعل سنة ١٨٩٥م زمن الرئيس كليفلاند ووزير خارجيته فولنى Volney. وفى هذه السنة دخلت الولايات المتحدة بصورة رسمية فى هذا النزاع متبنية وجهة نظر فنزويلا التى كانت تطالب إنجلترا بالقبول بالتحكيم. وقد رفضت لندن بقوة فكرة التحكيم كما رفضت أيضا التدخل الأمريكى، ذلك أنها كانت ترى فى قبولها لهذا التدخل اعترافا بمبدأ مونرو الضار بمصالحها ، والتى لم تكن قد قبلته رسميا منذ أن صدره.

أمام رفض بريطانيا للتحكيم طلب الرئيس الأمريكى كليفلاند من الكونجرس أن يعطيه هو التفويض بتعيين لجنة تحكيم تخطط الحدود بين فنزويلا والمستعمرة البريطانية. وقد ذكر فى طلبه هذا بأنه إذا وجدت هذه اللجنة أن فنزويلا محقة فى ادعائها فسيكون من واجب الولايات المتحدة أن تمنع عنها العدوان البريطانى. وقد وافق الكونجرس بالإجماع على طلب الرئيس. والواقع أن قرار الكونجرس يمكن اعتباره بمثابة تهديد لبريطانيا باللجوء إلى الحرب.

وكادت العلاقات تتدهور كثيرا لولا حكمة وزير الخارجية البريطانى اللورد ساليسبورى وظهور بوادر تعقل واعتدال عند الفريقين مما أدى إلى القبول بفكرة التحكيم. وقد عقدت معاهدة بين فنزويلا وإنجلترا فى باريس سنة ١٨٩٧م بهذا الشأن، وجاء قرار لجنة التحكيم فيما بعد لصالح بريطانيا.

كان لأزمة فنزويلا هذه نتائج خطيرة وبعيدة المدى. فهي من جهة قد كرست مبدأ مونرو وما يعطيه من حق للولايات المتحدة لمنع تدخل الدول الأوربية فى شئون القارة. وقد أضافت لهذا المبدأ مفهوما جديدا يعطى الولايات المتحدة التفويض لرعاية شئون باقى دول القارة. ومن جهة ثانية كانت هذه الأزمة نقطة تحول فى تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية إذ أبعدتها عن عزلتها نهائيا. فبعد هذه الحادثة سيشهد التاريخ الأمريكى تدخلا متزايدا للولايات المتحدة ليس فقط فى شئون القارة الأمريكية، بل فى شئون العالم كله، ذلك أنه عند انتهاء القرن التاسع عشر كانت هذه البلاد قد أصبحت باعتراف العالم كله دولة كبرى. وهى لذلك لا تستطيع إلا أن تقوم بالمستلزمات التى يفرضها عليها هذا الدور.. ثم إنها على الصعيد الاقتصادى قد باتت أكبر قوة اقتصادية فى العالم، ولذا فهى ملزمة باتباع سياسة تقضى بالبحث عن أسواق لبضائعها، وعن نقاط ارتكاز خارج القارة لتوسعها الاقتصادى فى المستقبل.

٢ - الحرب الأسبانية - الأمريكية (١٨٩٨م):

فى هذه السنة لم يكن قد بقى لأسبانيا من إمبراطوريتها الواسعة التى أقامتها فى أمريكا سوى كوبا وبورتوريكو، ولم تكن هذه الأخيرة تسبب أية مشكلة؛ لأنها كانت تمارس الحكم الذاتى منذ مدة طويلة. أما فى كوبا فإن العلاقات بين السكان المحليين والسلطات المستعمرة كانت سيئة بصورة دائمة، وقد لجأ السكان أكثر من مرة للثورة والتمرد، غير أن السلطات كانت دوما تلجأ لأقسى تدابير القمع. ومنذ سنة ١٨٩٥م كان السكان فى حالة ثورة دامية خاصة، وأن السلطات الأسبانية قد أرسلت مائتى ألف جندى كانوا يستعملون أقسى درجات الشدة والوحشية ضد الثائرين.

وكدولة كبرى كان لا يمكن للولايات المتحدة إلا أن تهتم بما يجرى على بعد ٩٥ ميلا من شواطئها، وخاصة أن رجال الأعمال الأمريكيين الذين لهم مصالح واسعة فى صناعة قصب السكر والتبغ هناك كانوا يشكون بصورة مستمرة من تأثر مصالحهم بأحداث الثورة ومن سوء معاملة السلطات الأسبانية لهم. وكانت

الصحافة الأمريكية، وخاصة الصحافة الوطنية المتطرفة تبالغ فى ذكر مآسى شعب كوبا، وتثير فى الأمريكيين أحاسيس الرحمة والشفقة على جيرانهم.

وبالفعل أظهرت الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بهذه المسألة سنة ١٨٩٧م، ليس فقط لدوافع إنسانية وإنما أيضا بسبب غنى هذه البلاد باعتبارها أول دولة فى إنتاج قصب السكر، وعرضت هذه السنة على حكومة أسبانيا وساطتها لحل الخلاف، ولكن هذه رفضت.

وفى سنة ١٨٩٨م كان الرأى العام الأمريكى قد بات ميالا للتدخل فى كوبا، واستغلت الحكومة الأمريكية حادث غرق السفينة الأمريكية (مين) فى خليج هافانا، واعتقاد الأمريكيين أن أسبانيا هى التى أغرقتها، فطلبت انسحاب الجيوش الأسبانية من كوبا، وأمام رفض حكومة مدريد للطلب الأمريكى وافق الكونجرس فى ١٢ أبريل سنة ١٨٩٨م على إعلان الحرب على أسبانيا.

لقد أظهرت هذه الحرب منذ البداية عدم التكافؤ بين الدولتين المتحاربتين من حيث القوة والإمكانيات والتنظيم. ولهذا فقد كانت سريعة وقصيرة للغاية. وقد دارت هذه الحرب على جبهتين رئيسيتين:

أ - جبهة كوبا، ففى كوبا أنزلت القوات الأمريكية البرية والبحرية سلسلة من الهزائم السريعة بالأسبان، ولم تلبث بعد أسابيع من بدء الحرب أن انتهت مقاومتهم بعد أن أغرق أسطولهم بكامله فى سانتياجو Santiago. وبذا أصبحت جزيرة كوبا وبعدها بورتوريكو بيد القوات الأمريكية، وزال بذلك نهائيا النفوذ الاستعمارى الأسبانى من البحر الكاريبى.

ب - جبهة الفلبين، كانت هذه البلاد فى أواخر القرن التاسع عشر لا تزال خاضعة للاستعمار الأسبانى الذى كان يدير أمورها بعقلية رجعية استبدادية. وكانت فيها ثورة شعبية قوية ضد الحكم الأسبانى يقودها الزعيم (أغوينالدو). ولما أعلنت الولايات المتحدة الحرب على أسبانيا قام أسطول أمريكى كان يرابط فى هونج كونج بالتوجه إلى الفلبين

مستغلا ثورة سكانها ضد الأسبان فدمر الأسطول الأسبانى المرابط هناك (مايو سنة ١٨٩٨م) ثم نزلت قوات برية أمريكية واحتلت البلاد وطردت المستعمرين منها.

وقد انتهت حالة الحرب نهائيا بين الفريقين فى معاهدة باريس التى وقعت فى ديسمبر سنة ١٨٩٨م. وبموجب هذه المعاهدات تنازلت أسبانيا للولايات المتحدة عن سيادتها على جزر الفلبين وجزيرة جوام (Guam) فى أوقيانيا وعن بورتوريكو. أما كوبا فقد صارت جمهورية مستقلة.

إلا أن حصول الولايات المتحدة على هذه الأراضى قد أوجد انقساما فى الرأى داخل الولايات المتحدة حول مصيرها، وبصورة خاصة تحديد علاقتها بالولايات المتحدة. فبعض العناصر فى الكونجرس الأمريكى يدعمها رأى عام محافظ رأت فى الاستيلاء على المستعمرات الأسبانية السابقة محاولة لجعل الولايات المتحدة دولة مستعمرة، وهذا يخالف مبادئ الأمة الأساسية فى الحرية، كما أنه يعرض الولايات المتحدة فى المستقبل لخلافات مع الدول الأوربية ذات المصالح الاستعمارية.

إلا أن الاتجاه التوسعى كان آخذا فى السيطرة وقبلت الولايات المتحدة أن تأخذ على عاتقها أمر السيادة فى هذه المستعمرات، وأن تتولى هى تقرير مصيرها:

أ - بالنسبة لكوبا كان لابد من تنفيذ قرار الاستقلال، فبعد سنوات من الاحتلال الأمريكى لهذه البلاد جرى فيها انتخاب مجلس تشريعى تولى وضع دستور للبلاد. وقد بدأت بممارسة الحكم الذاتى سنة ١٩٠٢م، ووقعت معاهدة مع الولايات المتحدة تمتنع بموجبها عن القيام بأى عمل قد يعرض استقلالها للخطر كما تعطى الولايات المتحدة حق التدخل فى شئونها فى بعض الحالات، وتسمح لها بأن تحصل فيها على قواعد بحرية. وهكذا تتضح نوايا الولايات المتحدة تجاه كوبا، وهى تقضى بجعلها ضمن النفوذ الأمريكى.

وقد اضطرت الولايات المتحدة بعد ذلك، وبموجب حقها فى التدخل لاحتلال هذه البلاد والتدخل فى شئونها أكثر من مرة فيما بعد خاصة

بعد أن أصبح لرجال الأعمال الأمريكيين فيها مصالح واسعة وسيطروا على صناعة السكر والتبغ واستخراج المعادن وشركات التلغراف والهاتف.

ب - وقد برز الاتجاه التوسعى الأمريكى الجديد بصورة أوضح عند مناقشة مصير الفلبين، وخاصة أن (أغوينالدو) الزعيم الوطنى الفلبينى الذى كان يقود حرب التحرير زمن الحكم الأسبانى بدأ يشن حرب عصابات ضد المحتلين الجدد مما اضطر الأمريكيين لإرسال حملة من خمسين ألف جندى للقضاء على الثورة. ولم تحصل هذه البلاد على الحكم الذاتى إلا فى سنة ١٩١٦م.

وقد كشفت حرب الفلبين وتمسك أمريكا الطويل بالسيادة عليها النظرة المتطورة لعلاقات هذه البلاد الخارجية ولرغبتها المتزايدة بالتوسع بصورة خاصة فى المحيط الهادى، والقيام بالالتزامات التى تفرضها عليها مصالحها التجارية ووضعها كدولة كبرى فى العالم.

٣ - قنال بنما:

مع تزايد اهتمام أمريكا بشئون المحيط الهادى ونمو مصالحها العسكرية والتجارية فى بلدانه، ومع تحول البحر الكاريبى عمليا إلى بحيرة أمريكية وطرد أسبانيا من مستعمراتها فيه ظهرت الحاجة الملحة لشق قنال فى أمريكا الوسطى تؤمن الاتصال البحرى بين شواطئ أمريكا على الأطلسى وأراضيها فى المحيط الهادى دون الحاجة إلى الدوران حول قارة أمريكا الجنوبية كلها. ثم إن مثل هذه القنال كانت توفر على الولايات المتحدة تكوين أسطولين كبيرين مستقلين أحدهما فى الهادى والآخر فى الأطلسى. وكان أكثر الساسة الأمريكيين اقتناعا بهذه الفكرة وبضرورة تنفيذها السكرتير المساعد للبحرية الأمريكية سابقا تيدور روزفلت والذى أصبح رئيس الدولة سنة ١٩٠١م.

وفى سنة ١٩٠٢م صوت الكونجرس على شق هذه القناة التى كان من المفروض أن تمر فى أراضى بنما التابعة لدولة كولومبيا. وفى سنة ١٩٠٣م وقعت

بين حكومة كولومبيا والحكومة الأمريكية معاهدة تسمح بشق هذه القناة مقابل عشرة ملايين دولار كدفعة أولى وربع مليون دولار سنويا كأجر لشريط من الأرض يمتد لمسافة خمسة أميال على جانبى القناة، إلا أن مجلس الشيوخ الكولومبى اعتبر هذه الشروط غير كافية ورفض الموافقة على هذه الاتفاقية.

وكان رد الفعل الأمريكى سريعا وعنيفا، فقامت فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٣م بتحريض من الولايات المتحدة ثورة انفصالية فى أراضى بنما سرعان ما تبنتها وأيدتها الولايات المتحدة مما أدى إلى ظهور جمهورية بنما، التى سرعان ما وافقت على هذه المعاهدة مع إعطاء الولايات المتحدة حق السيادة والتدخل فى الأراضى المستأجرة على جانبى القناة.

وقد بدأت الأعمال بسرعة وأصبحت القناة صالحة للملاحة فى ١٥ أغسطس سنة ١٩١٤م.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن تصرف الولايات المتحدة تجاه حكومة كولومبيا وتشجيعها على انفصال بنما قد أثار إلى حد كبير مخاوف الدول الأمريكية الصغيرة وشكوكها حيال تصرفات جارتهم الكبيرة. وهذا ما اضطرها فى سنة ١٩٢١م أن تدفع لحكومة كولومبيا مبلغ ٢٥ مليون دولار كتعويض عن خسارتها لأراضى بنما.

ولعل ما زاد فى مخاوف الدول الأمريكية ونقمتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها، هو أن الولايات المتحدة منطلقة من تفسير واسع لمبدأ مونرو ورغبة منها فى صيانة الأمن والاستقرار والمحافظة على سلامة المنطقة المحيطة بالقناة أخذت تتدخل بصورة مستمرة فى دول البحر الكاريبى، وخاصة كوبا والدومينيك وهاييتى وهندرواس بحجة الرغبة فى صيانة الأمن ومنع النفوذ الأوربى من التغلغل فى هذه المنطقة.

٤ - السياسة الأمريكية فى اليابان والصين:

كانت الولايات المتحدة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر تنظر باهتمام خاص إلى شئون المحيط الهادى والشرق الأقصى، وقد حاولت أكثر من

مرة دون فائدة أن تقيم علاقات تجارية مع اليابان التى كانت حتى ذلك الحين تفرض على نفسها عزلة تامة وتعيش داخل بلادها بعيدا عما يجرى فى الخارج وخاصة فى الغرب. وفى سنة ١٨٥٤م وعن طيق التلويح بالقوة تمكن بيرى Perry من أن يعقد مع اليابان معاهدة كاناجاوا Kanagawa. وبموجب هذه المعاهدة تفتح اليابان من مرافئها للتجارة الخارجية وتسمح بقيام تمثيل دبلوماسى أمريكى فى أراضيها.

وفى سنة ١٨٩٨م ضمت الولايات المتحدة رسميا جزر هاواى ذات المركز الهام على طريق المواصلات البحرية بين مرفأ سان فرانسيسكو وبلدان الشرق الأقصى، والتى كانت إحدى البلدان المنتجة للسكر فى العالم.

وأمام تزايد المصالح الأمريكية فى الشرق الأقصى ورغبتها فى فتح أسواق الصين الواسعة أمام منتجات صناعتها المتزايدة التطور وجدت نفسها فى سنة ١٨٩٩م مسوقة إلى التدخل فى شئون هذه الدولة؛ ذلك أنه عقب هزيمة الصين فى حربها مع اليابان سنة ١٨٩٥م أخذت الدول الأوروبية الكبرى: إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، وروسيا. تتهافت على تقاسم مناطق النفوذ فى هذه البلاد الواسعة مما يتعارض مع المصالح التجارية لسلامة وكيان الإمبراطورية الصينية. ولذا فقد نصبت الولايات المتحدة نفسها بمثابة المدافع عن «الباب المفتوح» حيال هذه الأمة مع احترام وحدتها وسيادتها. وهذا يعنى أن تبقى أبواب الصين مفتوحة أمام التجارة الحرة مع جميع بلدان العالم.

وهذا المبدأ هو الذى دفع الولايات المتحدة للتدخل فى الصين زمن ثورة البوكسرز سنة ١٩٠٠م (الملاكمين) والعمل على حماية وحدة البلاد الصينية ومنع الدول الأوربية مجددا من تقطيع أوصالها واستعمارها.

٥ - الولايات المتحدة وأوربا:

بالرغم من تمسك الولايات المتحدة الشديد بشرعة مونرو القاضية بعدم التدخل بالشئون الأوربية، فقد أخذنا نلاحظ فى أواخر القرن التاسع عشر ميلا

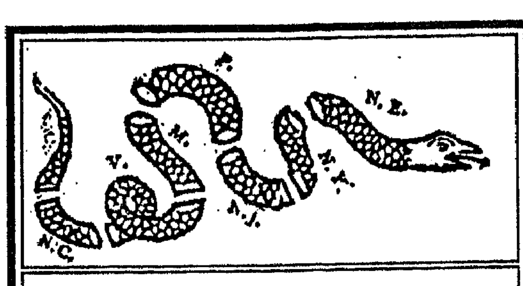
متزايدا فى السياسة الخارجية الأمريكية نحو الاهتمام بشئون القارة الأوربية، إنما دون أن يؤدى بها ذلك إلى الالتزام بمواثيق أو عهود سياسية ثابتة.

ولعل مرد هذا الاتجاه الجديد يعود إلى تزايد نمو صناعتها وتجارتها، وإلى تحولها السريع لأن تكون دولة كبرى عالمية. وقد برز هذا الميل أكثر من مرة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

فقد اشتركت الولايات المتحدة فى مؤتمر برلين (١٨٨٥م) الذى عالج قضية توزيع مناطق النفوذ فى أفريقيا بين الدول الأوربية الاستعمارية ونظم مكافحة تجارة الرقيق. وكذلك تدخلت الولايات المتحدة فى الحرب الروسية ـ اليابانية سنة ١٩٠٥م كوسيط بين اليابان وروسيا.

وفى أثناء الأزمة التى قامت بين فرنسا وألمانيا (١٩٠٥م ـ ١٩٠٦م) بسبب الصراع على النفوذ فى مراكش تدخلت الولايات المتحدة فيها، ولعب الرئيس روزفلت بصورة خاصة دورا هاما، كما اشتركت الولايات المتحدة فى مؤتمر الجزيرة (أسبانيا) الذى عقد لحل هذه المعضلة.

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى أقحم الرئيس ويلسون بلاده بعد تردد طويل فى الحرب العالمية الأولى، وكان دورها فيها بارزا وقاطعا.



الفصل الثامن

الولايات المتحدة
والحرب العالمية الأولى

كانت حكومة الولايات المتحدة ـ برئاسة وودورو ويلسون ـ ترقب تطورات العلاقات بين الكتلتين المتواجهتين الأوربيتين:

١ ـ دول الوفاق: بريطانيا وفرنسا وروسيا.

٢ ـ دولتا الوسط: ألمانيا والنمسا ـ المجر.

وكانت الصحافة الأمريكية تضع التطورات الأوربية أمام الرأى العام الأمريكى. وخلال العقدين السابقين على نشوب الحرب العالمية كان الشعب الأمريكى قد تعود رؤية أوربا على «حافة الحرب»، ولا تكاد الأطراف المتعادية تقترب من إعلان الحرب حتى تتراجع إحدى هذه الدول الكبرى وتقبل نوعا من إعلان الحلول الوسط. ولهذا عندما جاءت أنباء مصرع الأرشيدوق النمساوى على يد أحد الوطنيين الصربيين، قابله الشعب الأمريكى وكأنه واحد من حوادث الاغتيال العديدة التى وقعت فى أوربا خلال سنوات ما قبل الحرب، ولم يكن الرأى العام الأمريكى يعتقد أن مثل هذا الحادث الفردى قد يؤدى إلى حرب شاملة بين الدول الكبرى الأوربية. ولهذا كانت دهشة الشعب الأمريكى كبيرة عندما توالت عليه أنباء التعبئات العامة من هذا الجانب أو ذاك، وعندما توالى إعلان الحرب من جانب الدول المتواجهة.

نظر الشعب الأمريكى إلى هذه التطورات بنوع من الامتعاض والتقليل من قيمة هذا الفكر الأوربى الذى كان عظيما ومتفوقا. واعتقد الشعب الأمريكى أن ساسة أوربا من نوع استمرأ المؤامرات السياسية والعسكرية، وأصبحت فى دمهم هذه الأساليب التى تتنافى والأخلاقيات السياسية الأمريكية.

حقيقة كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قبل ويلسون قد اعتمدت (سياسة الدولار)، وحصلت الولايات المتحدة من وراء ذلك على مجالات واسعة زراعية وبترولية لاستغلال المكسيك وشعوب أمريكا اللاتينية، إلا أن وودرو

ويلسون ـ منذ توليه الرئاسة ـ سار على سياسة جديدة لا تأخذ (بسياسة الدولار)، ولا تسعى إلى كسب ثقة وتعاون دول أمريكا اللاتينية. هذا التطور وضع الأخلاقيات السياسية[1] الأمريكية قبيل الحرب العالمية الأولى فى مكانة رفيعة جدا إزاء سياسات المعاهدات السرية والوفاقات غير الواضحة معالم أهدافها والتحالفات التى تضع السيف فى مواجهة السيف دون اعتبار لمستقبل حضارة أوربا.

تلك كانت مشاعر الشعب الأمريكى عندما جاءته أنباء وقوع الحرب بين دول أوربا.

ورغم تلك التطورات السريعة الأوربية، ظل الشعب الأمريكى معتقدا أن هذه الأمة الحادة الكبرى لن تلبث أن تجد من ينقذ أوربا من نفسها، وأن يقنع الدول الأوربية بأن تضع السلاح مؤقتا حتى يمكن أن يكتشف مخرجا من هذه الأزمة الكبرى التى تهدد الحضارة الحديثة. وكانت هناك تطلعات شعبية نحو قيام حكومة الولايات بهذا الدور السلمى الإنقاذى الكبير، وخاصة أنها بتورط الدول الأوربية فى هذه الحرب وضعت حكومة الولايات المتحدة فى مكانة عالية إنسانية، وأبرزت قيمة المساعى المتتالية التى بذلها ـ قبل الحرب العالمية ـ كل من (ويلسون) ووزير خارجيته (بريان) من أجل عقد معاهدات سلم شامل بين الدول الأوربية أن تؤيد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى مساعيها نحو (سلم شامل)؟ وكانت هناك العديد من الدول الأوربية التى وافقت على هذه الجهود الإنسانية، ولكن ألمانيا بدت راغبة عن أن توقع على أى من معاهدات السلام هذه على اعتبار أنه سلام يضع إمكانيات التفوق والرفاهية فى يد دول الوفاق وحرمان ألمانيا والنمسا من فرص عادلة فى مجالات الاستعمار والتجارة.

ماذا كان صدى هذا الموقف الألمانى من نظرية السياسى الأمريكى (بريان) الخاصة (بالسلام الشامل)؟

كان إصرار حكومة القيصر الألمانى ولـيم الثانى على عدم توقيع أى من معاهدات السلام يعنى لدى الشعب الأمريكى وجود روح عدوانية لدى القيصر وحكومته، روح عدوانية لا مبرر لها. وكان من العسير على الألمان أن يقنعوا

(١) قال ويلسون فى أحد خطبه:

"TheUnited States Will never again Seek one Additional Foot of Territory by Conquest"

الشعب الأمريكي بوجهة نظرهم، رغم سلامتها إلى حد ما، وهى أن التوازن الدولى يقتضى فرصا دولية متساوية للجميع وليس لدول الوفاق فقط، بينما كان من اليسير جدا على أجهزة الدعاية الإنجليزية أن تظهر بريطانيا على أساس أنها دولة تريد وتسعى إلى السلام فى وجه قوى عدوانية ألمانية.

ومن وراء هذه التيارات الكبرى السياسية، كانت اتجاهات الحكومة الأمريكية فى الأيام الأولى لنشوب الحرب تدعو إلى أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن هذه الحرب التى أشعلها محترفو الساسة من الأوربيين. وظهرت الصحافة فى الولايات المتحدة الأمريكية - غداة نشوب الحرب الأوربية - تشيد بابتعاد الأمريكيين عن الحرب، وتهزأ من هؤلاء الأوربيين الذين يخوضون حربا شاملة لا مبررات قوية لها، من وجهة نظر الصحافة الأمريكية.

فلقد ظهرت فى صحيفة شيكاغو هيرالد[1]، و«ليترارى ديجست» وغيرها من الصحف، مقالات تحمد الله على اليوم الذى نجح فيه كولومبس فى اكتشاف أمريكا ليفتح أبوابها أمام من أسعدهم الحظ وغادروا تلك القارة الأوربية المليئة بالمؤامرات والاقتتال والحروب.

وهذا كانت نظرية (الحياد الحقيقى) هى الأكثر انتشارا بين الشعب الأمريكى، بل وبين رجالات السياسة الأمريكية حينذاك. والحياد الحقيقى - فى مفهوم ذلك الوقت - كان يعنى أن تظل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى الأوربية المتقاتلة على ما كانت عليه قبل الحرب، وأن

---

(١) قالت Chicago Herald:

"Peace - Loving Citizen of this Country Will Now Rise up and Tender a Heavy Vote of Thanks to Columbus for Having Discovered America"

وقالت أخرى:

"We never appreciate so Keenly as Now The Foresight Exercised by Forefathers in Emigrating from Europe".

وقالت الليترارى ديجست Literary Digest:

"Our Isolated Position and Freedom From Entangling Alliances Inspire Our Press With The Cheering Assurance That We are in no Peril of Being Drown Into The European Quarrel".

تظل هذه العلاقات دون تطوير فى اتجاه معين منعا لإثارة حساسيات هنا أو هناك. ولقد أبدى الرئيس ويلسون إيمانه بهذه السياسة، بقوله عند وصول أنباء اشتعال الحرب الأوربية إلى أسماعه:

«إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تظل بالنسبة لهذه الحرب على الحياد نظريا وعمليا.. وعلى الأمريكيين أن يكونوا محايدين فى أفكارهم كما فى أفعالهم».

لقد كان واضحا فعلا فى تصريحات ويلسون وخطبه سواء قبل مرحلة انتخابات الرئاسة فى ١٩١٦م أو خلال معركة الانتخابات هذه أنه شديد الكراهية لمثل هذه الحرب الشاملة، وأنه لابد من أن يستخدم كافة قدراته من أجل وقف هذه المذابح البشرية التى يذهب ضحيتها فى كل يوم عددا كبيرا من زهرة شباب أوربا.

وخلال معركته الانتخابية ضد خصمه «هيوز» ـ مرشح الحزب الديمقراطى ـ قام بحملة كبرى ضد دعاة الحرب وأعلن نفسه داعية السلام العالمى الأول، وأشار إلى أن تورط الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب الأوربية ليس سوى «جريمة ضد الحضارة»، ولكن ليس معنى هذا أن الرئيس ويلسون كان معنيا فقط بإبعاد شبح الحرب الأوربية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كان قد أشار بوضوح إلى أنه يعمل كذلك على صيانة «شرف» الولايات المتحدة من عدوان أى من الدول المتقاتلة الأوربية على المصالح الأمريكية.

ففى يناير ١٩١٦م ـ عندما كانت المعركة الانتخابية على أشدها ـ قال ويلسون:

«أنا أعلم أنكم تعتمدون علىَّ فى تجنيب هذه الأمة ويلات الحرب، لقد فعلت ذلك حتى هذه اللحظة، وإننى أقطع على نفسى عهدا أن أفعل ذلك مستقبلا بمعونة المولى، إذا كان ذلك مستطاعا. ولكنكم قد حملتمونى واجبا آخر، لقد طالبتمونى بأن يصان شرف الولايات المتحدة وألا يلوثه أى شيء، وهذا أمر لا سيطرة لى عليه. إنه يتوقف على ما يفعله الآخرون، لا على ما تفعله الحكومة الولايات المتحدة الأمريكية»(١).

---

(١) آلن ينفنز وخنرى ستيل كومجو: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، نقله إلى العربية الأستاذ مصطفى عامر، مكتبة مصر، القاهرة، ص٤٨٧.

وهكذا حدد ويلسون سياسته إزاء الحرب الأوربية، وهو تجنيب الولايات المتحدة مخاطر التورط فيها بشرط ألا يعنى ذلك تجاهل ما يمس شرف الشعب الأمريكى. وبذلك يكون قد انتقل من مرحلة (السلم الشامل) و(الحياد الحقيقى) إلى مرحلة الحياد القائم على الحفاظ على مصالح بلاده. ولكن كان يلف هذا الموضوع فى إطار قوى من الدعاية نحو السلام بحيث غدا هو داعية السلام الأول، وخاصة أن منافسه (هيوز) كان يستخدم عبارات ملتهبة ويلوح باتخاذ إجراءات عسكرية، فكان أن نجح ويلسون فى الانتخابات ليتمتع بالرئاسة مدة جديدة.

بعد انتخابه رئيسا للولايات المتحدة شرع ويلسون فى القيام بدور الوسيط بين الدول الأوربية الكبرى المتقاتلة. وفى ٢٢ يناير كانون ثانى ١٩١٧ عرض فى خطاب له على الكونجرس الخطوط العامة والرئيسية لمشروعه للسلام على النحو التالى:

١ ـ عقد سلام دائم بواسطة الأمريكان عن طريق (عصبة أمم)[1].

٢ ـ سلام بين الأقران[2] لا بين غالبين أو مغلوبين، أى (سلام بلا نصر)[3].

٣ ـ سلام تكون فيه الملاحة البحرية حرة أمام الجميع.

٤ ـ سلام يعتمد على التعامل لا على الإرهاب بالقوة العسكرية والحرب، وبالتالى سلام يقوم على أساس (نزع السلاح)[4].

٥ ـ حق تقرير المصير[5] للخاضعين للقوى المتسلطة.

ولكن كانت هناك قوى عديدة قادرة على أن تجعل من سياسة (الحياد الحقيقى) وسياسة (السلام الشامل) مجرد وهم يجب أن يتعد الشعب والحكومة عنه نحو سياسة أخرى. وهذه القوى والعوامل هى:

---

(1) League of Nations.

(2) Peace Between Equals.

(3) Peace Without Victory.

(4) Disarmament.

(5) National Self - Determination.

أ - العوامل الاجتماعية:

حقيقة كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تركز على (الحياد الحقيقى)، على أن يكون هذا الحياد سياسة للحكومة وللشعب على حد سواء، وإذا كانت المستويات الثقافية لدى الحكام والمسئولين قادرة على التحكم فى مشاعرها وميولها الذاتية، فذلك كان من الأمور التى لا يمكن السيطرة عليها بين أفراد الشعب نفسه. وكان الشعب الأمريكى - من ناحية أخرى - حديث عهد بالتكوين، وكانت أبواب الهجرة مفتوحة أمام عناصر جديدة أوربية تدفقت بكثرة من وسط أوربا ومن أيرلندا. وكان أن أصبحت فى الولايات المتحدة الأمريكية مجموعات قوية من الألمان والأيرلنديين. حقيقة كان هؤلاء لا يمثلون سوى أقلية بسيطة من تعداد الشعب الأمريكى، إلا أن الميول العدائية لديهم نحو بريطانيا وفرنسا كانت كبيرة، وبرزت بسرعة وأصبح هؤلاء يمثلون اتجاه الأقليات المعادية لدول الوفاق.

ومن ناحية أخرى كانت هذه الأقليات الألمانية والأيرلندية منتشرة فى الولايات الغربية الأكثر فقرا، بينما كانت الولايات الصناعية التجارية الغنية الشرقية ذات أغلبية ساحقة إنجليزية الأصل. وكانت الولايات الشرقية أكثر قدرة على التعبير عن وجهات نظرها بشكل يضيع الإمكانيات اليسيرة المتاحة للولايات الغربية فى هذا الصدد.

أما غالبية الشعب الأمريكى فكان منحدرا من أصول إنجليزية، وكانت الثقافة الإنجليزية هى ثقافة الولايات المتحدة. ومن هناك كانت الصحافة الأمريكية سريعة التجاوب مع الصحافة الإنجليزية، وكانت الأفكار والاتجاهات الإنجليزية تجد صداها السريع، وبدون جهد بين أفراد الشعب الأمريكى. ومن هنا كان الإنجليز أقدر وأسرع فى إقناع الشعب الأمريكى بوجهة نظرهم، بينما كانت وجهات النظر الألمانية لا تنتشر إلا فى الدوائر الدبلوماسية أو ذات المستويات الرفيعة، الأمر الذى جعلها عاجزة عن كسب الشعب الأمريكى إلى جانب ألمانيا.

وحتى فى هذه المستويات الدبلوماسية والحكومية فى الولايات المتحدة كانت هناك مقاومة اجتماعية للألمان، حيث إن موظفى الإدارات الحكومية ورؤساء المؤسسات الاقتصادية الكبرى كانوا من الإنجليز، وكانوا يتعاطفون مع بريطانيا

تلقائيا، ويسهلون للإنجليز أعمالهم ويضربون صفحا أو يتغاضون عن التسهيلات فيما يتعلق بالمصالح الألمانية. وكان من العسير جدا التحكم فى مثل هذه المشاعر والأعمال رغم النداء الواسع النطاق الذى أصدره ويلسون بعدم الانحياز فى المعاملات إلى جانب هذا الطرف أو ذاك، وقد كانت هذه المشاعر العاطفية لدى الأمريكيين المولودين فى بريطانيا أو من أسرات بريطانية الأصل قوية، حتى على مستوى الوزراء والسفراء أنفسهم.

فقد كان سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى لندن هو والتر هانز باج، وكان بطبيعة وظيفته مسئولا عن الدفاع عن مصالح وطنه أمام وزارة الخارجية البريطانية، وعندما أكثر الأسطول البريطانى من مصادرة البضائع الأمريكية المصدرة إلى دول الوسط فى أوائل الحرب الأوربية، تسلم (باج) من حكومته مذكرة احتجاج شديدة موجهة إلى الحكومة البريطانية وتدعوها إلى وقف مثل هذه الأعمال، فذهب (باج) إلى وزير الخارجية البريطانى (إداور جراى) وقرأ عليه ذلك الاحتجاج، ثم قال لجراى: «لقد قرأت الرسالة عليك، ولكننى لا أتفق معها، فلنبحث كيف يجب أن يرد عليها».

ب - العوامل الاقتصادية:

كانت سياسة الرئيس ويلسون تؤكد منذ نشوب الحرب الأوربية على أن تنتهج المؤسسات الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية سياسة (الحياد الحقيقى) وكانت هذه المؤسسات الاقتصادية - بسبب طبيعة النظام الحر الاقتصادى الأمريكى - ذات قدرات شبه مطلقة فى التعامل مع هذه الدولة أو تلك على أساس الربح المادى والمصلحة الوطنية. وعندما تظله مشروعات مادية مربحة أمام مثل هذه المؤسسات الاقتصادية تحاول أن تقنع حكومة بلدها بعلاقة ذلك بالمصلحة الوطنية. وحينذاك كانت الدول الكبرى المتقاتلة كلها فى حاجة إلى قروض ضخمة، وكانت هذه الدول مستعدة لأن تقدم عروضا مغرية للمصارف الأمريكية.

ولقد حدث فعلا أن سأل (بيت مورجان)[١] - وكان واحدا من أكبر مؤسسات وول ستريت[٢] - وزارة الخارجية الأمريكية عما إذا كان من الممكن تقديم

قرض للحكومة الفرنسية، وهل هناك أية اعتراضات على مثل هذا الارتباط المالى الذى كانت له سوابق عديدة قبل الحرب العالمية. وقد أعد وزير الخارجية الأمريكى (بريان) مذكرة فى هذا الشأن قدمها فى ١٠ أغسطس - آب ١٩١٤م إلى الرئيس ويلسون أشار فيها إلى أن الارتباطات المالية فى مثل هذه الظروف مع أى من الدول المتحالفة يؤدى إلى نتائج وتطورات غير متمشية مع سياسة الحياد الأمريكى، على اعتبار أن المصارف والمؤسسات الاقتصادية التى تقدم مثل هذه القروض ستتخذ موقفا تلقائيا مؤيدا للدولة التى حصلت على القروض منها. ويصبح انتصار هذه الدولة أو هزيمتها ذا معنى اقتصادى للمصارف والمؤسسات الدائنة لها، فالنصر يحفظ لهذه المصارف والمؤسسات حقوقها، والهزيمة تهدد هذه وتلك بضياع القروض وفوائدها جملة وتفصيلا. وكانت وجهة نظر (بريان) صحيحة جدا حين أشار إلى أن العلاقة وثيق جدا بين المصارف والصحافة، وأن هذه المصارف لن تلبث أن توجه الصحافة نحو تأييد الدولة المستدينة ضد الدول الأخرى.

وبالتدريج يصبح الحياد سياسة الحكومة وليس سياسة الشعب أو مؤسساته. وقد قبلت مؤسسات (وول ستريت) نصيحة وزارة الخارجية الأمريكية بالتريث فى أمر تقديم قرض للحكومة الفرنسية واستجابت المؤسسات الأمريكية حينذاك لتلك النصيحة، وفضلت ألا تقدم على خطوة كتلك إلا بعد موافقة من جانب وزارة الخارجية الأمريكية. ولم تلبث الأمور أن وضعت هذه المؤسسات المالية الأمريكية أمام عروض جديدة وملحة، بل إن الأوضاع الاقتصادية فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تتأثر بتطورات الحرب الأوربية، وإن كان هذا بعد عدة أشهر من نشوبها.

فقد كانت اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية غير مستقرة عندما نشبت الحرب، وبالتالى كان أى تغير فى موازين التصدير والاستيراد كفيلا بإصابة الاقتصاد الأمريكى بخسائر واضحة، أو بمكاسب واضحة. وفعلا فى أوائل الحرب أقبل الحلفاء على شراء الذخائر والمنتجات الأمريكية فربحت المؤسسات الأمريكية جدا حتى نفد الاحتياطى المالى المخصص لذلك لدى دول الحلفاء، فأصبح من

المتعذر على الحلفاء شراء الإنتاج العسكرى الأمريكى إلا بقروض أمريكية، وأصبحت عدة مؤسسات للإنتاج العسكرى الأمريكى مهددة بالإفلاس إن لم يشتر الحلفاء إنتاجها على نفس المستوى على الأقل الذى كانت تشترى به دول الحلفاء، ومن هنا أصبحت هناك حاجة متبادلة بين الحلفاء من جهة، والمصارف والمؤسسات الصناعية والغذائية والعسكرية من جهة أخرى.

والسبب فى أن الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) - من دون دول الوسط - هم الذين كانوا الأقدر على تقديم طلبات القروض إلى المؤسسات الأمريكية المالية هو أن الحلفاء هم الأكثر قوة من الناحية البحرية بالذات، والأقدر على حماية أساطيل النقل بين شاطئ أمريكا الشرقى وسواحل بريطانيا وفرنسا، ومع أن ألمانيا كانت تدعى قدرتها على التحكم فى الملاحة المحيطية، إلا أن السيطرة البريطانية على المحيطات هى التى كانت واضحة أمام أعين الأمريكيين، ومن يعمل فوق سطح البحر بأسطوله المكون من بوارج ومدرعات ومدمرات أقوى من ذلك الذى يعمل لغواصات تحت سطح البحر. ولقد ثبت أن تيار التجارة المتبادلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا كان ينمو ويزداد فى مطلع الحرب الأوربية ، بينما انهارت التجارة الأمريكية الألمانية فى الوقت نفسه. وكان الرئيس ويلسون يدرك هذا، وكان قلقا من هذا التطور، بل لقد لفتت الحكومة الأمريكية نظر بعض المؤسسات الأمريكية إلى أنها تنحاز إلى جانب بريطانيا مما يهدد سياسة الحياد الأمريكى للخطر، ولكن دون أن تتخذ الحكومة الأمريكية سياسة إيجابية لمواجهة مثل هذه الحالات.

ولم يكن فى استطاعة ويلسون أن يقف ضد نمو مثل هذا النوع من التجارة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حيث أدى ذلك الارتفاع فى حجم التجارة المتبادلة إلى امتصاص البطالة التى كانت قد انتشرت فى الولايات المتحدة الأمريكية قبيل وخلال الأشهر الأولى من الحرب الأوربية. ومن ثم يصبح الرئيس ويلسون فى مواجهة أزمة شعبية واقتصادية فى حالة قيامه بإجراءات ضد المؤسسات المنحازة تجاريا إلى جانب دول الحلفاء، بل كانت المشاعر الأمريكية تزداد ميلا إلى جانب الحلفاء وتزداد بغضا لدول الوسط، حيث ثبت للشعب الأمريكى أن العلاقات مع

دول الحلفاء مربحة تجاريا، بينما تقوم الغواصات الألمانية بإغـراق السفن الأمريكية التى كانت حـمل البضـائع العسكرية والمدنية إلى مـوانئ دول الحلفاء. حـتى لقد أحجمت شركات النقل البحرى الأمـريكية عن نقل البضائع إلى دول الحلفاء خوفا من إغراق السـفن الأمريكية بالطوربيدات التى كـانت تطلقها الغواصـات الألمانية. وأدى ذلك إلى تكدس ضخم للبـضائع المعدة للتـصدير على أرصفـة الموانئ ومرة أخرى انتـشرت البطالة، وفى هذه المرة كـان المسئـول هو الألمان، ولم يكن بوسع الأمريكى أن يناقش الأسباب العسكرية والسياسية التى كانت تدفع الألمان إلى تلك الإجراءات العـسكرية العنيفة ضد الـسفن الأمريكية، وإنما كـان الأمريكى يرى أن الألمانى عرضة للبطالـة وللخسائر الاقتصـادية بعد ازدهار اقتصادى بفـضل التعاون البريطـانى الأمريكى. ومن ثم كـان تصعيـد حرب الغـواصات التى كانت تـشنها البحرية الألمانية يعنى فى نفس الوقت زيادة الخسائر الاقـتصادية بالنسبة للأمريكيين وتصعيد عدد المتعطلين وخاصة فى موانئ أمـريكا الشرقية، حتى لقد طغت موجة السـخط الأمريكى ضـد الألمان على الأعـمال البـريطانيـة العسكرية التى أضـرت بالمصالح الاقتصادية للولايات المتحـدة الأمريكية، فالواقع أن كلا من الحلفاء ودول الوسط أضر بطريقة أو بأخرى باقتصاديات أمريكا. وهناك العديد من الحوادث التى وقعت ضد الاقـتصاد الأمريكى على يد الإنجليـز فقد وسعت بريطانيا من مـفهوم «الممنوعات» التى يجب أن تصـادرها حتى لا تصل إلى ألمانيا، فأدخلـت فى قائمة (الممنوعات) المواد التى تشتريها الدول المحايدة من الولايات المتحدة الأمريكية بقصد إرسالها إلى ألمانيا أو أى من دول الوسط، وصادر الأسـطول البريطانى فعلا بضائع كثيرة من هـذا النوع وارتفعت شكاوى المؤسسات التجارية الأمـريكية إلى حكومة الرئيس ويلسـون من أن بريطانيا لا تفـعل ذلك تحت ضغط الضرورات الـعسكرية فقط، بل كذلك خـدمة للمصالح والمؤسـسـات الاقتصادية البريطانيـة على حساب المصالح الأمريكية.

بعثت حـكومة ويلسون باحـتجـاجات إلى الحكومـة البريطانية بسـبب تلك الحوادث، ولكن انتهى كل شيء عند تقديم الاحتجاجات، حيث لم تتخذ حكومة

ويلسون إجراءات إيجابية رغم تكرار هذه الحوادث. وهذا يرجع إلى طبيعة حجم التجارة الأمريكية مع دول الحلفاء خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٤ ـ ١٩١٦ من ٨٢٤ مليون دولار إلى ٣٢١٤ مليون دولار تقريبا، بينما كان حجم التجارة الأمريكية مع دول الوسط ينهار بسرعة جدا خلال نفس تلك الفترة من ١٧٠ مليون فى ١٩١٤م إلى مليون دولار تقريبا فى ١٩١٦م والجدولين التاليين يمكن أن يوضحا هذه الحقيقة:

التجارة الخارجية

للولايات المتحدة الأمريكية مع دول الحلفاء

بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا

بين ١٩١٤م و١٩١٦م

السنة	القيمة بالدولار
١٩١٤م	٨٢٤٨٦٠٢٣٧
١٩١٥م	١٩٩١٧٤٧٤٩٣
١٩١٦م	٣٢١٤٤٨٠٥٤٧

التجارة الخارجية

للولايات المتحدة الأمريكية مع دول الوسط

ألمانيا والنمسا ـ المجر

بين ١٩١٤م و١٩١٦م

السنة	القيمة بالدولار
١٩١٤م	١٦٩٢٨٩٧٧٥
١٩١٥م	١١٨٧٨١٥٣
١٩١٦م	١١٥٩٦٥٣

ومثل هذا النمو الضخم فى حجم التجارة كان يفرض على حكومة الرئيس ويلسون أن تعمل على المحافظة على الأقل على معدلات النمو هذه، وأن تعمل على ضمان الكسب المادى للشعب الأمريكى، سواء فى المستقبل القريب أو البعيد، وخاصة أن المؤسسات المالية الكبرى عادت وأخذت تضغط على الحكومة الأمريكية من أجل إنقاذ التجارة الأمريكية من الركود عن طريق تقديم قروض مالية إلى بريطانيا وفرنسا. وفى هذه المرة كانت وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية قد تبدلت فى ١٩١٥م، وسمحت فى أكتوبر تشرين أول ١٩١٥م بطرح قرض إنجليزى فرنسى قدره ٥٠٠ مليون دولار، وقد غطى ها القرض بالاكتتاب العام الذى أسهم فيه الشعب الأمريكى بأمواله الخاصة بمحض رغبته الخاصة. وصحب ذلك نوع من الصدام بين مؤيدى الحلفاء ومؤيدى دول الوسط، حيث حمل كل طرف لافتاته فى (وول ستريت) متظاهرا داعيا إلى تقديم القروض لهذا الطرف أو ذاك، ولكن كان

سيل الاكتتاب متجها نحو دول الحلفاء وليس نحو دول الوسط، حتى أنه عندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب فى ٦ نيسان - أبريل ١٩١٧م كان ما اكتتب به الشعب الأمريكى لصالح الحلفاء ٢,٣ بليون دولار فى مقابل ٢٧ مليون دولار لصالح ألمانيا. وجنت فرنسا وبريطانيا من وراء ذلك مكاسب عسكرية جوهرية، إذ حصلتا على السيولة النقدية التى مكنتها من شراء العتاد والذخائر العسكرية من المؤسسات الأمريكية، ولم تلبث أن تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى «ترسانة الحلفاء العظمى»؛ وذلك لأن حاجة دول الحلفاء إلى السلاح والذخائر كانت تتصاعد بسرعة كبيرة بعد أن تحولت حرب الجبهة الفرنسية إلى حرب خنادق وهجمات مضادة متتالية، وبعد اتساع نطاق الحرب فى شرق أوربا وفى العراق ومصر، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد انحازت ماليا وتجاريا إلى جانب دول الحلفاء بشكل مباشر وانحازت عسكريا إلى جانبها أيضا، ولكن بطريق غير مباشر. ولقد لعبت المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية الدور الكبير فى جعل الولايات المتحدة تنساق إلى الحرب والمشاركة فيها.

كان (بيت مورجان) من أكبر المؤسسات الأمريكية المرتبطة مع دول الحلفاء اقتصاديا، وقد استطاع - بعلاقاته الخاصة مع كبريات الصحف - أن يشن حملة دعاية كبرى ضد ألمانيا بصفة خاصة، ودول الوسط بصفة عامة. وقد عبر أحد المتحدثين باسم بيت مورجان عن موقف هذه المؤسسة المؤيدة للحلفاء بقوله: إنه فى الوقت الذى كانت فيه سياسة الحكومة تحث على الحياد فكرا وعملا كان بيت مورجان منذ البداية منحازا إلى جانب الحلفاء، وبنمو هذه العلاقات الاقتصادية مع دول الحلفاء أصبح النصر فى جانب الحلفاء يمثل كذلك نصرا أمريكيا وأصبحت الهزيمة تعنى خسارة مهولة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك للأسباب التالية:

١ ـ ألمانيا لا يمكن لها أن تعامل حكومة الولايات المتحدة بعد الحرب معاملة الصديق، وإنما ستعاملها كعدو لئيم تستتر وراء بريطانيا وفرنسا للقضاء على ألمانيا.

٢ ـ أن انتصار ألمانيا البرى ـ بعد تلك المعركة البحرية السجال فى جوتلاند بين الأسطولين الألمانى والبريطانى ـ سيعطى للأسطول الألمانى انطلاقة ضد المصالح الأمريكية البحرية، وخاصة أن أسطول أمريكا كان لا يزال محدودا جدا بالنسبة للأساطيل الأوربية حينذاك.

٣ ـ أن قوى المعارضة لسياسة (الدولار الأمريكى)[٢] فى أمريكا اللاتينية ستجد الفرصة مواتية لربط نفسها مع ألمانيا لإرغام الولايات المتحدة على تخفيف قبضتها الاقتصادية عن دول أمريكا اللاتينية.

جـ ـ العوامل العسكرية:

وهذه العوامل متداخلة جدا بالعوامل الاقتصادية، فحرب الغواصات كانت أكبر عامل عسكرى دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول فى الحرب إلى جانب الحلفاء ضد دول الوسط. ولكن كانت حرب الغواصات نفسها موجهة ضد التجارة الأمريكية ـ البريطانية على نفس المستوى الذى كانت توجه به ضد الأساطيل المتحالفة. ويجعل المؤرخون الأمريكيون والإنجليز والفرنسيون لحرب الغواصات الأهمية الأولى من حيث مسئولية الألمان فى (إرغام) الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول فى الحرب. فيقول المؤرخ الفرنسى رينوفن:

«تحت تأثير أى الحوادث قطعت الولايات المتحدة علاقاتها مع ألمانيا؟ إن نقطة الانطلاق كانت بتثبيت ألمانيا وعزمها على القيام بحرب الغواصات إلى أبعد حد»، ويؤكد المؤرخان الإنجليزيان جرانت وتمبرلى هذا الاتجاه فيقولان:

«أبلغت الحكومة الألمانية الولايات المتحدة الأمريكية أن دول الوفاق المتحالفة أرغمت ألمانيا (بأساليبها الوحشية) على أن تستأنف حرية التصرف. وإزاء هذه الظروف ستواجه ألمانيا الإجراءات غير المشروعة من جانب الأعداء بأن تمنع بالقوة بعد أول فبراير ١٩١٧م فى منطقة حول بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وفى شرق البحر المتوسط، كل ملاحة، بما فى ذلك الدول المحايدة من إنجلترا وإليها ومن فرنسا وإليها.. وستغرق ألمانيا كل سفينة تلتقى بها داخل هذه المنطقة».

وكانت ألمانيا خلال الفترة الأولى من الحرب تسعى إلى توجيه ضربة قاضية لإخراج فرنسا من الحرب، ولكنها فشلت، وأرادت تحقيق نفس الهدف بالنسبة لروسيا، ولكنها فشلت كذلك، فتحولت إلى العمل على إخراج إنجلترا من الحرب عن طريق حرب غواصات تمنع عن الشعب الإنجليزى الغذاء والسلاح، وأعلنت الحكومة الألمانية أنها ستغرق أية سفينة فى نطاق حددته حول الجزر البريطانية معللة ذلك بأن الحكومة البريطانية ضربت حصارا على الشواطئ الألمانية بلغ فيه الأمر أن الأسطول البريطانى صادر المواد الغذائية التى تحتاجها النساء والأطفال، إلا أن حكومة ويلسون رفضت هذا التعليل وحملت الحكومة الألمانية مسئولية إجراءات كهذه (غير قانونية). ولم تلبث أن أغرقت غواصة ألمانية السفينة بوزيتانيا فى ٧ مايو أيار ١٩١٥م بمن عليها من سياح أمريكان، واعتبر «تيودور روزفلت» ـ الزعيم الأمريكى الكبير ـ هذا الحدث قرصنة يجب أن يقضى عليها.

كانت هذه الأزمة سببا فى رفع حرارة العداء الأمريكى نحو الألمان. ولم تلبث تطورات الحرب أن أدت إلى المزيد من حوادث إغراق السفن التجارية الأمريكية، وجاء حادث إغراق الباخرة فيجيلنتيا فى ١٩ مارس ـ آذار ١٩١٧م ليصبح فى اعتبار الرئيس ويلسون آخر ما يمكن أن يتحمله الأمريكى، دون أى تقدير؛ لأن الأسلحة والذخائر الأمريكية كانت هى الأخرى تفتك يوميا بالجيش الألمانى فى جبهات القتال البريطانية والفرنسية، ولا شك أن ويلسون كان قد قرر

الدخـول فى الحرب إلى جـانب الحلفـاء منذ أوائل ١٩١٧م، وكان ينتظر الحـادث الذى يحمل الألمان مسئولية (إرغـام) حكومة الولايات المتحدة على دخول الحرب، حيث إننا نعتقد أن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية هى العوامل الأولى والرئيسية التى جعلت الرئيس ويلسون يتحول من سياسة الحياد الحقيقى إلى الحرب.

د - العوامل الأيديولوچية:

كانت هناك نداءات قـوية فى الولايات المتحدة الأمريكيـة تدعو إلى الدخول فى الحرب إلى جانب الديمقراطيات، ويقصدون بذلك فرنسا وبريطانيا، على اعتبار أن ألمانيا والنمـسا كانت من الدول الدكـتاتورية الأوتوقـراطية التى لم يعد نظامـها متـلائما مع العصـر الحديث، وأن من واجب الشـعب الأمريكى أن ينقذ شـعوب ألمانيا والنمسا من دكتاتورية حكامها ومنحها الفرصة لتحكم نفسها بنفسها بأسلوب ديمقراطى. ولكن كان هناك نقد شديد موجه إلى هذه النظرية يتركز فى أن الدخول فى الحرب إلى جـانب إنجلترا وفرنسـا يعنى كذلك الدخول إلى جـانب حليفتهـما روسيا القيصرية الأوتوقراطية الدكـتاتورية الرجعية، ولا يشرف الولايات المتحدة أن تدافع عن مثل هذه القيصرية. ولكن حدث مـا غير الأوضاع، إذ قامت الثورة فى مارس ١٩١٧م فى روسيا، وأسقطت القيـصرية، ولم يعد هناك ما يمنع من دخول الولايات المتحـدة الحرب إلى جانب الحلفاء. بل لقـد أصدرت الحكومة الليبـرالية الروسيـة - التى جاءت إلى الحكم فى أعـقاب الثورة - بيـانات ومبادئ أثبـتت أنها تسيـر نحو ديمقـراطية أوربيـة، وبذلك أصبـحت الحرب حـربا بين الديمقـراطيات والأوتوقراطيات. ولم يعش هذا الـتصور الأمريكى طويلا، ولكنه كان كـفيلا بأن يفسح الـطريق أمام دخول الولايات المـتحدة الحـرب ضد الأوتوقـراطيات. وهذا العـامل الأيديولوچى واضح جـدا فى خطب وتصريحـات ويلسـون بعد أن قـرر التخلى عن سياسة (الحياد الحقيقى) والتحول إلى سياسة الحرب، وكان لابد من أن تتعـدل فى نفس الوقت مفاهيم الـشعب بحيث تتـشبع بهذه الأفكار حـتى يصبح الفكر الأيديولوچى عاملا من عوامل دخول الحرب.

وكانت المهمة لا جدال صعبة، حتى بعد وقوع الثورة الروسية. ولكن الذى كان يقوم بمهمة إقناع الشعوب بالتحول عن الحياد إلى الحرب باسم الديمقراطية رجال سياسة على جانب كبير من الذكاء والمقدرة على توجيه الشعوب نحو الهدف الذى يريدونه، ومن هؤلاء كان روبرت لانسنج، وكان محاميا دوليا قديرا، وشغل منصب المستشار الأول ثم وزيرا للخارجية بعد استقالة (بريان) فى ١٩١٥م. وكان (لانسنج) شديد الميل إلى جانب الحلفاء، ويمكن تحديد قدرته الهائلة فى توجيه سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عندما ندرك أنه كان صاحب تأثير قوى ومباشر على ويلسون، وأنه كان هو المسئول عن كثير من القرارات الهامة الجوهرية التى أصدرها الرئيس ويلسون.

وقد أشار (لانسنج بوضوح فى مذكراته أنه كان ينتظر الفرصة التى يمكن أن يستغلها كى يوجه الشعب الأمريكى نحو قتال الاستبداد الألمانى، بإقناع هذا الشعب بأن الدكتاتورية الألمانية تهدد حرياته كما تهدد كافة المؤسسات الديمقراطية فى أى جزء من أجزاء هذا العالم.

هـ - العوامل الدولية:

تتعلق العوامل الدولية التى أثرت فى توجيه الولايات المتحدة نحو الحرب بالمشكلات التالية:

١ ـ العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية المكسيك المجاورة لها.

٢ ـ المشكلة اليابانية وهى مرتبطة بالتوازن الدولى فى الشرق الأقصى.

٣ ـ التوازن الدولى العالمى على ضوء تطورات الحرب فى قلب القارة الأوربية.

١ ـ المشكلة المكسيكية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من (سياسة الدولار) من وقت قصير، وكانت هذه السياسة قد أعطتها فرصا لاستغلال الكثير من إمكانيات دول

أمريكا اللاتينية بشكل أثار مشاعر هذه الدول دون أن تتطيع التصدى للعملاق الاقتصادى الأمريكى، وخاصة أن القوة العسكرية لدى الولايات المتحدة الأمريكية كانت قادرة على ضرب أى من الدول اللاتينية المفككة. وكان الرئيس ويلسون يحاول إقناع هذه الدول بأن حكومته تريد أن تتعامل معها على قدم المساواة، وليس من مركز القوة. ولكن التطورات الداخلية فى المكسيك جعلت تحقيق ويلسون لهذا أمرا صعبا، إذ توالت الانقلابات الداخلية فى المكسيك، وكان للرأسمالية الأمريكية دور فى بعضها، وظهرت عصابات قوية فى منطقة الحدود المكسيكية - الأمريكية، وبعث ويلسون بالجيش الأمريكى لضرب هذه العصابات، الأمر الذى أثار حفيظة المكسيكيين. وبصفة عامة كانت العلاقات المكسيكية الأمريكية غير مستقرة، وكان من الممكن أن تنتهزها أية دولة معادية للولايات المتحدة الأمريكية. وعندما تعاظم حجم التجارة العسكرية الأمريكية مع دول الحلفاء، واعتقد الألمان أن حكومة الولايات المتحدة ستدخل الحرب ضدهم إن عاجلا أو آجلا سعت حكومة القيصر الألمانى إلى حث المكسيك على التحالف معها ضد الولايات المتحدة. وكان الألمان يلوحون للمكسيك بأن مثل هذا التحالف سيمكن المكسيك من استرداد الأراضى التى سبق أن اغتصبتها الولايات المتحدة الأمريكية منها بالقوة، وبوجه خاص (تكساس ونيو مكسيكو وأريزونا). ولم تطفو المشكلة المكسيكية بقوة على سطح العلاقات الألمانية - الأمريكية إلا فى أعقاب نشر برقية أرسلها (زمرمان) - مساعد أمين سر الدولة الألمانية فى وزارة الخارجية الألمانية - إلى سفير ألمانيا فى المكسيك. وقد وقعت هذه البرقية فى قبضة رجال المخابرات البريطانية الذين سلموها إلى حكومة واشنطن، عملوا على نشرها على أوسع نطاق بين أفراد الشعب الأمريكى لما كانت عليه المشكلة المكسيكية من حساسية شديدة، وترتب عن ذلك تحرك مشاعر الشعب الأمريكى ضد الألمان دون البحث عن حقيقة هذه البرقية، حيث هناك اعتقاد بأن قصة البرقية من أولها إلى آخرها كانت من تدابير وتنفيذ المخابرات البريطانية وليس لألفرد زمرما ضلع فيها.

٢ ـ المشكلة اليابانية:

كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بعين القلق إلى نمو اليابان فى الشرق الأقصى، ذلك النمو الذى ظفر فى أعقاب ذلك التحالف اليابانى مع بريطانيا، ومع أن بريطانيا كانت حليفة اليابان، إلا أنها كانت قادرة على أن تضع حدا للتوسع اليابانى، أما وقد أصبحت بريطانيا منشغلة بقضها وقضيضها فى حرب مصيرية فى أوربا والشرق الأوسط فالفرصة ـ من وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة ـ أصبحت سانحة تماما أمام اليابانيين لكى يحلوا محل الدول الكبرى الأوربية فى الشرق الأوسط سواء المعادية منها لبريطانيا أو الحليفة.

وكانت اليابان سريعة الحركة حين أعلنت الحرب على ألمانيا واستولت على شبه جزيرة (شانتونج) فى الصين. ولم يكن فى استطاعة ويلسون أن يوقف مثل هذا التحرك اليابانى، وإلا عرض نفسه لأزمة مع بريطانيا، إلا أن ويلسون كان يقظا جدا لأى تحرك جديد يابانى، ولقد حاول اليابانيون فعلا أن يفرضوا على الصين فى مطلع ١٩١٥م معاهدة تجعلها مجرد تابع لليابان، فما كان من ويلسون إلا أن استعان بوساطة الحكومة البريطانية واضطر اليابان إلى التخلى عن فكرة هذه المعاهدة، وعقدتا معاهدة لانسنج ايشى فى نوفمبر ١٩١٧م تلك المعاهدة التى حفظت لليابان اعترافا أمريكيا بمصالحها فى الصين بشكل يمكن أن يحول هذه المصالح إلى نوع من التسلط اليابانى على الصين، أما ويلسون فيبدو أنه اكتفى بمنع اليابان من فرض حمايتها الفورية على الصين حتى تنتهى الحرب العالمية، وتتضح صورة العالم من بعدها. وبذلك تكون العلاقات بين حكومة الولايات المتحدة واليابان ـ التى تشارك منذ البداية فى الحرب إلى جانب الحلفاء ـ قد سارت على أساس المفاوضات وتبادل المنفعة وتهدئة الأمور حتى يتضح الموقف الدولى.

٣ ـ التوازن الدولى:

كانت حكومة الرئيس ويلسون لا تعنى فقط بأوضاعها الاقتصادية وعلاقاتها بالدول المتقاتلة فى أوربا فقط، بل كانت معنية جدا بتصور ماذا سيكون عليه

الموقف السياسي والعسكري والاقتصادى بعد أن تنتهى الحرب لصالح أى من الطرفين المتقاتلين. وكان هناك احتمال قوى بأن التفوق البرى الألمانى سيعطى لدول الوسط القدرة على التحكم فى أوربا كلها، وبالتالى فى معظم الاتجاهات الدولية، وبالتالى تفقد حكومة الولايات المتحدة مكانتها فى مثل هذه الحالة التى تصبح فيها دولة أو دولتين فقط فى أوربا هما المتعاملتين مع حكومة واشنطن، ولا شك أن انتصار ألمانيا فى القارة الأوربية سيعقبه تخفيض شديد للمصالح التجارية الأمريكية والمكانة الدولية الأمريكية، بعكس انتصار الحلفاء الذين لا يرغبون فى السيطرة المباشرة على أوربا، ومن ثم كانت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تكمن فى عدم إعطاء الفرصة لدولة معينة تسيطر على أوربا وتوجهها.

وإذا ما وضعنا هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأيديولوچية والدولية جنبا إلى جنب لتبين لنا بوضوح أن كافة الاتجاهات كانت تحث الرئيس ويلسون على التخلى عن مبدأ (الحياد الحقيقى) الذى نجح به فى الانتخابات ليعلن شعارات أخرى تحبذ دخول حكومته وبلاده الحرب، شعارات جديدة لا تعطى العامل الحقيقى وهو العامل الاجتماعى الاقتصادى مكانه الأول. فهو حين دعا إلى خوض غمار الحرب، نادى بأعلى صوته أن الديمقراطيات فى خطر، مع أن حكومته مسئولة إلى حد كبير عن حماية العديد من الحكام الدكتاتوريين فى أمريكا اللاتينية، ونادى بأعلى صوته أن حرية الفرد الأوربى تداس تحت أقدامه الدكتاتورية القيصرية، بينما حكومته تدوس - وهى متعالية - بأقدام البيض حقوق السود فى الولايات المتحدة الأمريكية، لا لشىء إلا لأنهم سود ولديهم من النشاط ما يجعلهم قادرين على التفوق على الأبيض أو على الأقل أن يقف منه موقف الند للند.

وعلى أى حال، تحول الرئيس ويلسون إلى جانب الحرب، وقدم مبرراته إلى الكونجرس الأمريكى الذى وافق فى ٦ نيسان أبريل ١٩١٧م على إعلانها.

ولم تدخل الحرب كحليف لدول الوفاق، وإنما كشريك فقط فيها، ذلك حتى تحتفظ حكومة وشنجتن بحق الانسحاب من هذه الحرب عندما تشاء. وهذا الوضع القانونى يجعلها غير ملتزمة بأهداف دول الوفاق من الحرب، ويعطى لوشنجتن الفرصة لأن تعمل وتتحدث من مكانة أعلى مستوى من مكانة الدول المتقاتلة عموما، ولا يدفعها هذا الوضع القانونى إلى الاعتراف بالاتفاقيات السرية المعقودة بين دول الحلفاء لتوزيع الأسلاب بعد الحرب.

ما هى تطلعات حكومة وشنجتن والشعب من وراء المشاركة فى هذه الحرب؟

إن مسألة الدفاع عن الديمقراطية لا تشبع التطلعات الاقتصادية لرجال الأعمال الأمريكيين، وإنما يجب أن يكون هناك عائد مناسب من وراء هذه المشاركة. فبادئ ذى بدء كانت هناك أولا المحافظة على الديون الأمريكية لدى دولتى الوفاق: إنجلترا وفرنسا، والإبقاء على باب التجارة مفتوحا معهما حتى يستمر حجم التجارة فى النمو.

ويحدثنا أحد المؤرخين الفرنسيين عن مكاسب الولايات المتحدة الأمريكية من وراء مشاركتها فى الحرب بقوله: إنها هى التى خرجت منتصرة من الحرب والرابح الأول فيها. فلقد زاد إنتاج الفحم فيها، وتضاعف إنتاج الصلب، والإنتاج الزراعى، حتى أن «فائض الميزان التجارى» للفترة الواقعة بين ١٩١٤ - ١٩١٨ يعادل الفائض عن السنوات بين ١٧٨٧ و ١٩١٤م.

أما من حيث الفوائد التى جنتها دول الحلفاء من وراء دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانبهم فهى كثيرة للغاية أيضا.

١- قويت الروح المعنوية لديهم على اعتبار أن الولايات المتحدة كانت تضم رصيدا بشريا وماليا وعسكريا ضخما كفيل بقلب موازين الحرب ضد ألمانيا بعد فترة ليست بالطويلة. وأصبح على كل من إنجلترا وفرنسا أن تصدا وتردا الهجمات الألمانية العديدة حتى تصل القوات الأمريكية.

٢- مع أن الأسطول الأمريكى كان صغيرا نسبيا، إلا أن دخول وشنجتن الحرب جعل هذا الأسطول مسئولا عن سلامة سفن الحلفاء فى مسطح

من الماء كبير يخفف من أعباء الأسطول البريطانى. وفوق هذا وذاك، أصبح من مسئوليات الأسطول الأمريكى منع الغواصات الألمانية من إغراق السفن الأمريكية، خاصة وأن متوسط ما كان يغرقه الألمان فى الشهر كان قد بلغ ٩٠٠ ألف طن. وفعلا تعاونت أساطيل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى حماية قوافل السفن العاملة بين الولايات المتحدة والموانئ الفرنسية والبريطانية. وتم كذلك نقل حوالى ثلثا مليون جندى أمريكى إلى الجبهة الفرنسية.

٣- أصبح من اليسير على كل من بريطانيا وفرنسا أن تعقدا قروض حرب مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشروط أكثر سخاء وبسرعة. وفعلا وافق الكونجرس على تقديم قروض بثلاثة مليارات دولارا للحلفاء فى أعقاب دخول الولايات المتحدة الحرب.

كان دخول الولايات المتحدة الحرب فى ظروف تختلف عن تلك التى لابست دخول الدول الأوربية فيها. لم تمر حكومة وشنجتن بأزمات تمهيدية، وكانت سياسة التعبئة العامة العسكرية غير واردة فى الأذهان. وفوجئ الشعب بأن المبالغ اللازمة للمشاركة فى الحرب ضخمة للغاية لم يسبق لها مثيل. وبدا على السلطات الأمريكية فى أول الأمر نوعا من الارتباك فى مواجهة مسئوليات الحرب، بل إن البعثات الفرنسية والبريطانية التى وفدت على العاصمة الأمريكية لتطالب بأموال سائلة لمواجهة تحديات الحرب فى أوربا أصيبت بخيبة أمل كبيرة.

ويلاحظ أيضا عندما وقعت الحرب العالمية الأولى لم تكن أجهزة وزارة الحربية والبحرية الأمريكية مستعدة للمضاعفات التى توالت. كان الأسطول صغيرا، وكان انهيار الأسطول البريطانى فى معركة بحرية أمام الألمان يعنى خطرا كبيرا على الولايات المتحدة. وكان الجيش مؤلفا من ٨٠ ألف جندى نظامى موزعين على المراكز الرئيسية فى داخل الولايات المتحدة نفسها، وكان (الحرس الوطنى) أكثر عددا ولكن أقل تنظيما، وأما سلاح الطيران فكان ملحقا بسلاح الإشارة دليل عدم إعداده للمهام الحديثة الحربية حينذاك.

بعد دراسة وافية لحاجات الولايات المتحدة من القوات المسلحة، ولمواجهة الخسائر المتتالية فى السفن الأمريكية بواسطة الغواصات الألمانية، وضع ويلسون ومستشاروه برنامجا للتسلح يرفع من قدرات الدولة البحرية إلى المرتبة الأولى فى (١٩٢٥).

وما أن عرض هذا البرنامج حتى أثار مناقشات حادة للغاية، وكانت صيحات المعارضة داخل الكونجرس قوية وأكثر علوا، ومع هذا استطاع ويلسون أن يحصل على موافقة من الكونجرس على تقوية القوات المسلحة عن طريق ضرائب فرضت على ذوى الدخول الكبرى بصفة خاصة (١٩١٦).

ولهذا عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب كانت أقدر على تجهيز قوات كثيفة للعمل فى أوربا.

كان على حكومة ويلسون أن تعد مئات الألوف من الجند ومئات السفن وعشرات الألوف مع المدافع وأكداس مكدسة من الذخائر لكى ترسل إلى جبهة القتال فورا، ولم يكن يتوافر من هذا إلا القليل رغم تلك الاستعدادات المبكرة سنة ١٩١٦، لهذا شرعت الحكومة فى تشكيل لجان حرب متخصصة فى مواجهة هذه المشكلات الرئيسية فظهرت الهيئات والمجالس التالية:

١- مجلس الدفاع القومى[١].

٢- هيئة التسويقات العامة[٢].

٣- هيئة اقتصاديات الحرب[٣].

٤- إدارة التغذية[٤].

ولكن أثبتت مجهودات الأمريكان الأولى فى ميدان التعبئة والاستعدادات قصورا شاملا لا يتناسب والصورة التى كانت فى الأذهان عن إمكانيات الولايات المتحدة الكبيرة عسكريا واقتصاديا، وأدرك ويلسون أن مواجهة مسئوليات الحرب

(1) Council Of National Defense.
(2) General Munitions Borad.
(3) War Industries Board.
(4) Food Administration.

وكان الحلفاء فى حاجة ماسة إلى المواد الغذائية

تتطلب سلطات واسعة توضع فى تصرف الأجهزة المسئولة، وفعلا منح (هيئة اقتصاديات الحرب) سلطات واسعة ووضع على رأسها أحد كبار رجال الأعمال[١] فى (وول ستريت)[٢] ووضع (هربرت هوفر)[٣] على رأس (إدارة التغذية) ليواجه منذ البداية أزمة حرجة، حيث إن الحاجة إلى القمح كانت كبيرة للغاية لمواجهة متطلبات الحرب للأمريكيين والحلفاء، وحيث إن الإنتاج كان متدنيا بشكل لم يسبق له مثيل فى السنوات القليلة السابقة.

ولكن إجراءات (هوفر) الخاصة بشراء إنتاج القمح بأسعار عالية جعلت الإقبال على زراعته كبيرا، حتى لقد أصبح مساحة المزروع منه فى ١٩١٩ هو ٧٥ مليون (آكر) فى مقابل ٤٥ مليون فى ١٩١٧.

وفى مجالات توفير الوقود والنقل العام بمختلف الوسائل اتخذت حكومة ويلسون قرارات سريعة وحاسمة لعبت دورا هاما فى نمو اقتصاديات الولايات المتحدة.

وكان الاستيلاء على ممتلكات الألمان ومصانعهم - وخاصة مصانع إنتاج الكيميائيات - من العوامل التى أنعشت اقتصاديات البلاد العسكرية والمدنية على حد سواء.

وفى ميدان إنتاج الطائرات، كان من المقرر أن يصبح سلاح الجو مؤلفا فى تموز (يوليو) ١٩١٨ من ٢٢ ألف طائرة حسب الخطة الموضوعة لذلك، ولكن تبين أن الرقم مبالغ فيه جدا، حتى أن الدول الكبرى المتحاربة نفسها لم تكن الواحدة تملك أكثر من ٢٥٠٠ طائرة، وكان طبيعيا أن يصل عدد الطائرات الأمريكية التى ساهمت فى الحرب حتى عقد الهدنة هو ربع العدد المقترح من قبل فقط.

تولى القيادة العليا الأمريكية فى فرنسا (جون برشنج)[٤] فوصلها فى منتصف ١٩١٧ عندما كانت جيوش الحلفاء عموما تقف موقف الدفاع. وظهرت

(١) برنارد باروخ Bernard Baruch .

(2) Wall Street.
(3) Herbert Hoover.
(4) John. J. Pershing.

مشكلة بين (برشنج) وقواد الحلفاء عن كيفية استخدام القوات الأمريكية في القتال. كان قواد الحلفاء يطالبون باستخدام القوات الأمريكية كإمدادات تسد الثغرات في خطوط الحلفاء، أما (برشنج) فقد تسك - يسنده في ذلك ويلسون - بأن يعمل الجيش الأمريكي على اعتبار أنه جيش قائم بذاته غير منصهر في بقية الجيوش الحليفة. وبعد أشهر قليلة تحرج موقف الحلفاء إلى درجة دقيقة للغاية بسبب عدة تطورات جوهرية عسكرية وسياسية.

١- فتح حكومة كيرنسكي مفاوضات الصلح مع ألمانيا.

٢- نكبة الجيش الإيطالي في كابوريتو Caporetto.

واتجهت القيادة العليا للحلفاء إلى طلب المزيد من الرجال من الولايات المتحدة وفعلا كان (برشنج) بتؤدة قد أعد الفرقة الأولى - كمقدمة لعدة فرق أخرى تحت الإعداد والتكوين - التي شاركت في العمليات العسكرية في منطقة اللورين جنبا إلى جنب القوات الفرنسية هناك في تشرين أول (أكتوبر) ١٩١٧، وشاركت القوات الأمريكية في المعارك الأخيرة من الحرب وخاصة في الدفاع عن باريس وحيث إن تعدادها كان قد بلغ منذ تموز (يوليو) ١٩١٨ حوالي المليون جندي، تحولت إلى الهجوم خاصة في جبهة نهر الموز Meruse في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩١٨، وظهر واضحا أن التفوق العددي في الرجال - بفضل المساهمة الأمريكية جعل آمال الألمان في الحصول على نصر ما بعيدة.

كان (برشنج) الذي كسب أكثر من موقعة وأرض - يرى أن الألمان لن يصمدوا بعد، وإن على الحفاء أن يستمروا في التقدم حتى برلين حتى يشعر الألمان بمرارة الحرب، ولكن في الوقت الذي كانت فيه القوات الأمريكية قد بلغت مشارف قلعة (سيدان)[١] الشهيرة كان المندوبون الألمان قد عبروا الحدود لمقابلة فوش[٢] طالبين عقد هدنة، وتم عقدها في ١١ / ١١ / ١٩١٨ وبدأت مسئوليات ويلسون إزاء السلام وشكل العالم الذي يجب أن يكون عليه بعد تلك الحرب الدموية.

---

(1) Cedan.
(2) Foch.

كان ويلسون - مثل غيره من زعماء العالم - قد عرفوا بأمر المعاهدات السرية التى سبق أن عقدتها دول الوفاق فيما بينها لاقتسام مناطق النفوذ وأراضى العدو، وذلك عندما أذاعت حكومة الثورة البلشفية هذه الاتفاقيات، وربما كان ويلسون يدرك أن هناك نوعا من التفاهم بين دول الوفاق حول أراضى العدو، ولكن وعد بلفور - الذى يعطى وطنا قوميا لليهود فى فلسطين - قد عرض عليه قبل إصداره، ومن ثم كان ذهنه مستعدا لأن يقبل نوعا من التسلط الغربى على البلاد غير الأوربية شأنه فى ذلك شأن الزعماء الغربيين الذين يحلون مشاكل أوربا على حساب آسيا أو إفريقية بغض النظرعن المبادئ الإنسانية.

ولهذا أصدر الرئيس ويلسون مبادئه الأربعة عشرة المشهورة كى تعطيه زعامة أيديولوچية دولية واسعة النطاق، وهذه المبادئ تتلخص فيما يلى:

١- إلغاء الدبلوماسية السرية.

٢- حرية الملاحة فى أعالى البحار سواء فى وقت السلم أو وقت الحرب.

٣- تخفيف الحواجز الاقتصادية بين الأمم.

٤- تخفيض التسلح.

٥- تسوية حقوق الشعوب المستعمرة بالعمل على إعطائها حق اختيار الحكومة التى تتولى أمرها.

٦- جلاء الألمان عن الأراضى الروسية.

٧- سيادة البلجيك وحريتها.

٨- الجلاء الألمانى عن الأراضى الفرنسية.

٩- إعادة تخطيط الحدود الإيطالية - النمساوية بما يتمشى مع القاعدة القومية.

١٠- منح شعوب إمبراطورية النمسا - المجر الحكم الذاتى.

١١- الجلاء عن أراضى صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وحصول صربيا منفذا على البحر، وتسوية العلاقات بين الدول البلقانية على أساس قومى.

١٢- الاستقلال الذاتى لشعوب الإمبراطورية التركية (العثمانية).

١٣- استقلال بولنده ومنحها منفذا على يحر البلطيق.

١٤- تكوين عصبة أمم تتولى ضمان تنفيذ الاستقلال الذاتى وسلامة أراضى الدول العظمى والصغرى على السواء.

ولقيت هذه المبادئ ترحيبا من الأمريكيين والأوربيين وحتى من الألمان أنفسهم. وهناك فى مؤتمر الصلح فى باريس كان الاختبار الحقيقى لمبادئ ويلسون فيلاحظ.

١- أن الألمان تعلقوا بها، وسلموا الكثير من السلاح والأرض استنادا إلى هذه المبادئ.

٢- والحلفاء أكدوا حيرتهم وعدم قدرتهم على فهم مضمونها، وتوصلوا إلى هدفهم الخاص بتحويل الهدنة إلى (استسلام ألمانى غير مشروط)، حيث إن مواد الهدنة وتنفيذ الألمان لها جعل من المستحيل على ألمانيا أن تمتشق الحسام بعد أن اكتشفت أن الحلفاء لن يأخذوا بمبادئ ويلسون الأربعة عشرة.

ذهب ويلسون إلى مؤتمر الصلح (يناير - كانون الثانى ١٩١٩) ليعمل على:

١- منع الحلفاء من اقتسام الأراضى والبلاد وتوزيع الغنائم على تلك الطريقة المعتادة خلال القرن التاسع عشر.

٢- منع اليابان من وراثة ألمانيا فى الشرق الأقصى.

٣- وضع مشروع عصبة الأمم موضع التنفيذ.

وعندما عاد ويلسون إلى وشنجتن فى فبراير - شباط ١٩١٩ ليعرض على الكونجرس مشروع (عصبة الأمم) ومشروع معاهدة فرساى، واجه ويلسون أشد مقاومة برلمانية عرفها.

تزعم حركة المعارضة ضد مشروعات ويلسون الخاصة بعصبة الأمم ومعاهدة فرساى[١] - فى السناتو الأمريكى - السياسى الذى سيشتهر فيما بعد: هنرى كابوت لودج[٢]، وذلك فى مارس - آذار واضطر ويلسون إلى تعديل بعض مواد العصبة والمعاهدة على ضوء اعتراضات السناتور. وبوجه خاص البند الخاص بحق الدولة فى أن تنسحب من عصبة الأمم بعد أن تقدم مذكرة بهذا المعنى، وأن العصبة لن تأخذ على عاتقها مسائل داخليات الدول، وبوجه خاص (مسائل الهجرة)، ومبدأ مونرو.

ومما زاد من حدة الأزمة بين ويلسون ومنافسيه السياسيين أن هؤلاء وجدوا الفرصة مناسبة للصعود على كتفيه تمهيدا لانتخابات ١٩٢٠ المقبلة. ومما ساعد على النيل منه أن معاهدة فرساى عندما وضعت فى صيغتها النهائية التى وقعتها ألمانيا لم تراع الكثير من مبادئ ويلسون، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير للألمان أنفسهم وبالنسبة للبلاد التى كانت واقعة تحت حكم الألمان أو الأتراك.

وكانت موافقة ويلسون على حصول بريطانيا وفرنسا تعويضات كبيرة من ألمانيا واحدة من أهم الأمور التى تعارضت مع مبادئه الأربعة عشرة. فكان هذا الاتجاه إلى جانب إملاء معاهدة فرساى على الألمان من العوامل التى حركت العديد من زعماء الأحرار ضد ويلسون. وجاء هذا فى الوقت الذى قدم فيه معاهدة فرساى إلى مجلس السناتو للتصديق عليها فى ١٠ يوليو - تموز ١٩١٩. وقدمها وهو معتز بها، معتدا بمقدرته، مطالبا بأن يوقعوا عليها على اعتبار أنها فريدة نوعها من إنتاج أمريكا العظمة. فكان هذا الأسلوب من الفردية الذى زاد من حدته المرض الذى أصيب به ويلسون من العوامل التى نفرت العديد من أعضاء السناتو من المعاهدة. وطالبوا بأن تبقى الولايات المتحدة خارج عصبة الأمم على

(١) انظر تفاصيل عقدها ودور ويلسون فيها فى كتابنا: تاريخ أوربا المعاصر.

(2) Henry Cabot Lodge.

اعتبار أن هذا خير لها. شن ويلسون حملة خطابية كبرى في مختلف أجزاء الولايات المتحدة مدافعا عن وجهة نظره، ولكن استنفدت هذه الحملة طاقته الصحية، ولم تحصل الموافقة في السناتو على المعاهدة (١٩ نوفمبر - تشرين ثاني ١٩١٩) فكان في ذلك هزيمة شديدة شخصية لويلسون.

وفي انتخابات ١٩٢٠ كان واضحا أن هناك تيارا ضد (الويلسونية) ونجح (هاردنج)[1] الجمهوري، ولكنه لم يحكم طويلا، إذ توفي في ١٩٢٣ ليخلفه كلفن كولدج[2]. كان كل منهما ضد (الويلسونية) وضد اشتراك الولايات المتحدة في القضايا الدولية الأوربية، ولهذا عادت في عهدهما الولايات المتحدة إلى عزلتها السابقة.

وعمدت حكومة الجمهوريين إلى عقد معاهدات منفصلة مع الدول المهزومة لتضمن مصالحها، وضمن سياسة الباب المفتوح في الولايات العثمانية حتى إذا ما وضعت تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني، وحتى إذا ما حصلت الولايات المتحدة على نصيب مجز من بترول الموصل أهملت حكومة وشنجتن سياسة الباب المفتوح هناك. ولكن الجمهوريين في نفس الوقت عملوا على إثبات دور دولتهم في إقرار السلام، ولهذا شجعوا على عقد مؤتمر دولي في وشنجتن من اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة في نوفمبر - تشرين ثاني ١٩٢١. وفي هذا المؤتمر عرض وزير الخارجية الأمريكي (هيوز):

١- تخفيض عدد القطع البحرية العسكرية للدول الثلاث.

٢- تحديد عدد السفن الحربية المزمع بنائها.

وفعلا توصلت الأطراف الثلاثة إلى نوع من تهدئة التسابق في التسليح البحري، وكان هذا في مصلحة الولايات المتحدة؛ لأنه كان يوجد تحالف بين اليابان وبريطانيا، وكانت تحركات اليابان البحرية في الشرق الأقصى تهدد المصالح الأمريكية هناك.

(1) Harding.
(2) Calvin Coolidge.

ولم تلبث أن عقدت عدة اتفاقيات بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واليابان حول الشرق الأقصى أكدت سياسة (الباب المفتوح) هناك. وعقدت اتفاقية بriاند - كيلوج[1] التى اعتبرت الحرب لتحقيق سياسة قومية توسعية غير شرعية، ولقيت هذه المعاهدة ترحيبا واسعا بين الشعب الأمريكى؛ لأنها سياسة دولية دون التزامات معينة.

وانشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بأمورها الداخلية، وخاصة بالأزمة الاقتصادية الكبرى التى بدأت فى ١٩٢٩[٢]، ولا تكاد تخرج منها حتى وجدت وجه أوربا قد تغير:

١- تفوق الحزب النازى وزعيمه هتلر فى ألمانيا.

٢- أصبح موسولينى وحزبه الفاشيست قوة مرهوبة خارج إيطاليا.

٣- اليابان أصبحت قوة إمبريالية عدوانية مهددة لمصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأقصى.

وبدا واضحا خلال الثلاثينات أن هذه الدول الثلاث تدفع العالم إلى حرب. وظهرت دعوة إلى أن تقوم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا بإقحام حرب على هذه الدول قبل أن يستفحل خطرها وتصبح أمنع من أن تطال. ولكن مثل هذه الدعوة كانت محصورة فى نطاق ضيق فى الولايات المتحدة، إذ كانت الأغلبية تدعو إلى الاستمرار فى سياسة المراقبة والحذر. ومع هذا كان لابد لحكومة الولايات المتحدة أن تكون أكثر إيجابية نحوالتفوق اليابانى تاركة المشكلة النازية والفاشستية لكل من فرنسا وبريطانيا وروسيا.

كان على الولايات المتحدة أن تحد من التسلط اليابانى على الصين ولكن كانت شكيمة اليابان شديدة، وكانت وجهة نظر اليابان هى أن الصين - تحت شيان كان تشيك - وروسيا - تحت ستالين - أصبحتا من القوة فى الشرق الأقصى للدرجة التى يمكن أن تقضى على الآمال التوسعية اليابانية، خاصة في منشوريا.

---

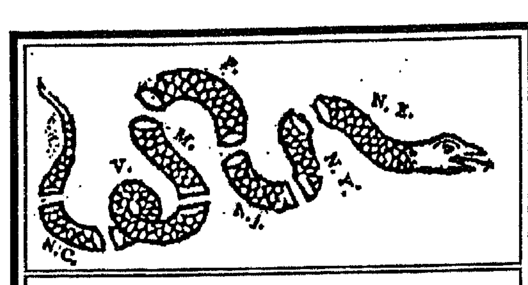
(1) Briand - Kellogg.

(٢) انظر الفصل التالى.

ولهذا سارعت إلى السيطرة عسكريا عليها ابتداء من ١٩٣١ منتهزة فرصة الأزمة المالية الحادة التى كانت تعانيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وفعلا أكملت القوات اليابانية سيطرتها على منشوريا فى يناير - كانون ثانى ١٩٣٢ واقترح بعض المسئولين فى حكومة وشنجتن إلى العمل من خلال عصبة الأمم على أمل فرض عقوبات اقتصادية ضد اليابان، إلا أن الرئيس الأمريكى هوفر Hoover رفض مثل هذا الإجراء. واتضح كذلك للعالم أن ميثاق برياند - كيلوج أصبح مجرد قصاصة من ورق لاجدوى منها.

وكان موقف الشعب الأمريكى نفسه سببا فى أن تكون إجراءات حكومته ضد اليابان ضعيفة، حيث إن الشعب كان لايزال متمسكا بنظرية خفض السلاح واستمرار السلام. وأن تتزعم حكومته قوى السلام لا قوى الحرب، وأن لا تتطور حكومة الولايات المتحدة فى القيام بدور البوليس الدولى هنا وهناك، ولهذا اكتفت حكومة وشنجتن بعدم الاعتراف بما استولت عليه اليابان من أراضى جديدة فى الصين. وأثبتت سياسة مؤتمرات نزع السلاح فى جنيف (١٩٢٧) ولندن (يناير ١٩٣٠) وجنيف (١٩٣٤) عدم جدواها خاصة وأن فرنسا - بسبب تعاظم قوة النازى - أخذت تطالب بقيام جيش دولى للتصدى لأطماع النازى فى فرنسا نفسها وفى غير فرنسا. بل تصاعدت موجة التسابق فى التسلح بعد خروج ألمانيا من عصبة الأمم فى أكتوبر - تشرين أول ١٩٣٤، وبعد فشل محادثات التوازن البحرى بين اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة فى ١٩٣٥م.

وزادت صيحات (الحياد) فى الولايات المتحدة خلال أزمة العدوان الفاشيستى على (أثيوبيا). وبدا واضحا فيها أن موسولينى لن يتراجع، وأن الإجراءات المضادة من جانب عصبة الأمم كانت واهية، وتمكن موسولينى من تنفيذ أهدافه الاستعمارية الأمر الذى جعل دعاة العزلة فى الولايات المتحدة يقوون عن ذى قبل، وزادت هذه الاتجاهات قوة عندما تورطت الدول الأوربية فى الثورة الإسبانية (يوليو - تموز ١٩٣٦) وكان عدم التورط فى حرب أو فى مشكلات أوربا لبّ سياسة الرئيس الأمريكى روزفلت حتى أدت التطورات إلى الحرب العالمية الثانية فتحولت سياسته من الحياد إلى الحرب، وقبل أن ندرس هذا الموضوع علينا أن نلقى نظرة على الأزمة الاقتصادية الكبرى التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى ١٩٢٩ وعقابها.



الفصل التاسع

الكساد الكبير

تعتبر الأزمة الاقتصادية الكبرى - التى تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية - واحدة من أكبر الأخطار التى هددتها حتى لقد شبَّه بعض رجال السياسة هذه الأزمة بأنها أشد خطرا من عدو يغزو البلاد.

فما هى الأسباب والظروف التى أدت إلى هذه الأزمة؟ وما هى مظاهرها؟ وكيف واجهتها الحكومة والشعب حتى انتهت هى وآثارها؟

كان الرئيس المنتخب فى ١٩٢٨ هربرت هوفر(١) قد جاء إلى البيت الأبيض زعيما للجمهوريين، وكانت كل الظروف توحى أن البلاد مقبلة على عهد عظيم من الرخاء المادى. ولقد عبَّر هو ذلك بقوله أنه وقد أعطى الفرصة ليحكم سيمهد لليوم الذى لن يجد فيه الفقر مكانا لنفسه فى أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت شعارات حملته الانتخابية تشير إلى الرفاهية وليس فقط القضاء على الفقر حتى لقد كان من بين شعارات أنصاره الشائعة «سيارتان فى كل كاراج»(١).

ومن الوجهة الاقتصادية كان الرئيس هوفر مؤمنا بسياسة (الاقتصاد الحر)، حتى بالنسبة للمشروعات الكبرى وعبَّر عن ذلك بقوله:

«إنى معترض بشدة على دخول الحكومة فى أى عمل من الأعمال التى تهدف أساسا إلى مزاحمة المواطنين عن قصد.. إنها تهدم مبدأ تكافؤ الفرص لدى شعبنا، وهى لا تتلاءم مع المثل العليا التى أقيم عليها صرح مدنيتنا... إنى أتردد فى التفكير فى مستقبل منشآتنا ومستقبل بلادنا، إذا تحول اهتمام موظفيها من العناية بنشر العدالة والفرص المتساوية إلى عملية المبادلات فى الأسواق. ليس هذا مذهب الأحرار، إنه التدهور والانحطاط».

(1) Herbert Hoover.

وقد كانت الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و ١٩٢٨ فترة ارتفاع كبير فى حجم الإنتاج الصناعى وفى حجم الأوراق المالية المتداولة فى السوق. وكان من الواضح أن الثراء أخذ يعم الطبقة الوسطى والعليا، وأن مجالات العمل والحياة الكريمة أصبحت متوافرة للعمال، حتى لقد تعددت المقارنات بين مدى الثراء بين المزارعين وكبار الملاك من جهة والعمال وأصحاب المصانع وكبار رجال الأعمال من جهة أخرى، وكانت نتيجة هذه الدراسات تؤكد أن عهد الرخاء الذى تمتع به المزارع بين ١٩٢٠ و ١٩٢٨ قد انتقل إلى رجال الأعمال والعمال. وكانت حكومة (هوفر) فى حقيقة الأمر حكومة تسعى لخدمة رجال الأعمال، وكان هناك اعتقاد سائد أن هؤلاء لديهم القدرة على الارتفاع بقدرات البلاد الإنتاجية إلى مستويات لا مثيل لها من قبل، وبالتالى رفع الدخل الفردى إلى درجات قياسية.

وكانت فعلا مظاهر الأمور توحى بذلك. فقد تضاعفت أعداد وقيمة الأوراق المالية المتداولة فى سوق (وول ستريت)[1]، وغادر العديد من الموظفين أعمالهم ليقوموا بعمليات البيع والشراء فى سوق الأوراق المالية لما كانت تدره هذه العمليات من أرباح كبيرة، حتى أصبح المشتغلون بهذه الحرفة يعدون بالألوف فى كل مدينة من المدن الأمريكية، وخاصة فى (وول ستريت) حى الأعمال فى نيويورك.

وكان هذا الرواج فى سوق الأوراق المالية جزءا من الرواج العام. فقد زاد الطلب على السلع الاستهلاكية زيادة متتالية خلال العشرينات، وكانت شركات إنتاج السيارات والأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية تباع بأعداد ضخمة، وانعكس هذا العدد الهائل من العمال الذين وجدوا فرصا متعددة للعمل فى مخازن بيع المنتجات وتسويقها. حتى لقد أصبح البائعون والعمال يفضلون التنقل من مخزن إلى آخر ومن مصنع إلى مصنع بحثا عن الأجر الأعلى وكانوا غالبا ما يوفقون فى الحصول على مرتبات أعلى.

وكانت هذه المجالات المتسعة للكسب والحصول على دخل متصاعد القيمة لدى الأفراد والأسرات - خاصة فى ظروف ما بعد الصلح الذى كان يوحى بسلام

---

(1) Wall Street

طويل وتجارة دولية أكثر ازدهارا - تغرى الغالبية العظمى من الشعب الأمريكى بأن يتطلع إلى المستقبل النامى أكثر من أن يرتب أموره على أساس دخله الحقيقى. وظهر من وراء ذلك الإسراف فى شراء السلع الاستهلاكية وفى رفع معدلات الإنفاق على تعليم الأبناء. وزاد من حدة هذا الاتجاه نمو الأعباء الاجتماعية، خاصة من حيث كثرة الإنفاق على الحفلات والمظاهر العامة فى الملبس والمأكل. وكان طبيعيا أن تتضاعف نتيجة لذلك بسرعة غير عادية أعداد مصانع إنتاج الاستهلاكيات، وفعلا ظهرت منها خلال فترة العشرينات أعداد ضخمة لم يسبق لها مثيل.

وحصلت بعض المؤسسات على أرباح كبرى خلال فترة العشرينات من هذا القرن، ومن ذلك أن قطارات السكك الحديدية كانت لا تستوعب الأعداد الضخمة من المتنقلين بين المدن، والسيارات ومشروعات تسيير خدمات النقل من مكان لآخر أصبحت من أنجح المشروعات وأكثرها ربحا، وبيعت من الأجهزة الكهربائية والراديو - الذى كان حديث العهد - ملايين من الوحدات، ونست صناعة السينما والمسارح، وكلها ذات طابع استهلاكى.

وبتوفر رؤوس الأموال المحدودة فى يد الأسرات المتوسطة الحال ظهرت المشاريع التى تستوعب هذه الأموال وتحتاج إلى مبالغ أخرى. وحيث إن التطور العام كان نحو ارتفاع معدلات الدخل القومى والفردى كان الفرد يقبل مطمئنا إلى عقد قرض من أجل بناء منزل جديد أو من أجل توسيع فى أرضه أو ممتلكاته، أو من أجل إرسال أبنائه إلى واحدة من الكليات الراقية فى وقت كثرت فيه مثل هذه الكليات والمدارس.

كذلك يلاحظ أن شراء المنتجات الاستهلاكية بواسطة أسرات من الطبقة الوسطى كان يتم عن طريق التقسيط المريح ولآجال طويلة، وحيث إن قيمة الدخل الشهرى للمواطن الأمريكى كانت فى ارتفاع متوالى خلال العشرينات كانت توقعاته فى دفع الديون تؤكد أن لا مشكلة فى المستقبل حتى لو وصلت هذه الديون إلى نصف دخله.

ولكن لا يكاد يمر عام واحد على انتخاب الرئيس (هوفر) حتى وقع الكساد الكبير في[1] ١٩٢٩.

ففي يوم الخميس[2] ٢٤ أكتوبر - تشرين أول ١٩٢٩ فوجئ الشعب سواء من هم في أعلى مستويات الحكم والأعمال أم مجرد عمال وفلاحين بأنباء نزول حوالي ١٣ مليون سهم إلى الأسواق المالية معروضة للبيع، وهبطت أسعار حوالي ١٦ مليون من الأسهم إلى مستويات غير معقولة حتى لقد أصبحت العديد من هذه الأسهم مجرد قصاصات ورق في يد أصحابها الذين كانت تعتمد مدخولاتهم على ارتفاع أسعارها بعد وقت وجيز، وكان أمثال هؤلاء بالملايين وكانت أعداد المضاربين في سوق الأوراق المالية قبل الأزمة رهيبا، وكان ما بيدهم من أوراق يستعدون للمضاربة بها تعد ببلايين الدولارات، وفجأة وجد كل هؤلاء أنفسهم معدمين لا يملكون شيئا.

وكان من الطبيعي أن يغلق عدد كبير من البنوك والمؤسسات أبوابه بعد انهيار أسهمها وبعد تدهور قيمة رؤوس أموالها، وبعد إقبال شديد على سحب الودائع الأمر الذي جعل البنوك عاجزة عن توفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة طلبات العملاء المفاجئة. ولقد حاولت الصحافة أن تقنع هؤلاء العملاء أن يكفوا عن سحب ودائعهم على اعتبار أن في هذا العمل مفتاح إنقاذ البنوك من إفلاس كامل يصيب ضرره كثرة من المتعاملين يبلغ أعدادهم أضعاف أضعاف العملاء. ولكن كانت هذه النداءات العاقلة غير مقبولة في خضم الشائعات المريعة التي انطلقت من ساعة لأخرى تشكك في قدرة البنوك والمؤسسات على الحفاظ ولو على نسبة مئوية من الودائع لديها.

ولقد ثبت أن البنوك التي نجحت في الحفاظ ولو على جزء من رأس مالها وودائعها بطريقة أو بأخرى استطاعت أن تقف على قدميها وتجتاز الأزمة بسلامة نسبية.

وبصفة عامة كان الانهيار الاقتصادي المالي شديد الوطأة على البنوك، حتى لقد بلغ عدد البنوك التي أغلقت أبوابها خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ و ١٩٣٢

(1) The Creat Depression.

(٢) يسمى الخميس الأسود.

حوالى خمسمائة بنك، وأفلس حوالى ٤٨٣٥ بنكا بين أكتوبر ١٩٢٩ وأغسطس -آب ١٩٣٢، وهبطت قيمة الأوراق المالية المتداولة من ٨٩,٥ بليون دولارا إلى ١٥,٤ بليون فقط. وبلغت خسارة حملة الأسهم حوالى ٧٥ مليون دولارا أو بمعنى خر لو وزعت هذه الخسارة على كل فرد من سكان الولايات المتحدة لبلغ نصيبه نها حوالى ٦١٦ دولارا، أى حوالى ألفى ليرة لبنانية.

بل إن أسهم شركات كبيرة قوية، كان من المعتقد أنها لن تهتز يوما ما مهما كانت الظروف، انهارت هى الأخرى مثل أسهم (التلفونات والتلغرافات لأمريكية)[1] ومؤسسة (جنرال موتورز)[2] و (جنرال إلكتريك)[3].

ماذا كان موقف الحكومة الأمريكية من هذه النكبة العامة؟

لقد أدلى العديد من المسئولين بتصريحاتهم وبآرائهم وكانت كلها مطمئنة هادئة رتيبة وكأن الأزمة مجرد مشكلة عارضة لن تلبث أن تنتهى وتعود الأمور إلى ما كانت عليه وأحسن. ومن ذلك ما قاله (هوفر) نفسه من «أنه يمكن الاطمئنان إلى الأوضاع المالية فى العام القادم». أما وزير المال (إندرو ميلون)[4] فقد قال:

«إننى لا أرى شيئا فى الوضع الحالى يهددنا أو يدعو إلى التشاؤم. إننى أشعر بثقة كبيرة فى أن النشاط سوف يدب مرة أخرى فى الربيع».

ولكن سارت التطورات بسرعة مذهلة للجميع تقريبا. فقد كان طبيعيا أن يتحول فى أول الأمر ملايين من البشر كانوا يعتمدون على المهن التالية إلى مجرد ضائعين بلا طعام أو مأوى:

١- أولئك الذين كانوا يقومون بعمليات المضاربة فى الأوراق المالية، وكانت أعدادهم قد تضخمت قبيل ١٩٢٩ بسبب ازدهار سوق الأوراق المالية والأرباح الخيالية التى حصل عليها كثرة من المضاربين. وهؤلاء حين فقدوا مجال عملهم هذا لم تكن لديهم حرفة أو مهنة أخرى يلجأون

(1) American Telephone and Telegraph.
(2) General Motors.
(3) General Electric.
(4) Andrew Mellon (1855 - 1937).

إليها لسد الرمق، فكانت الأزمة بالنسبة لهم كارثة جعلتهم يبيعون ما يملكون من منازل وأثاث إذا كان لديهم شيء منها وتحولوا إلى مجرد متسكعين ضائعين فى المدينة.

٢- وفى مجال العمال، كانت النكبة كذلك فظيعة. فقد أصبح الحصول على الدولار بعد ذلك الهبوط الشديد فى أسعار الأوراق المالية من الأمور المعقدة جدا، وبالتالى احتفظ كل من أسعده الحظ برأسمال محدود أو كبير بما لديه انتظارا لما ستأتى به الأيام. فكان أن انهارت حركة الشراء والبيع فى الأسواق سواء أكانت استهلاكية أم إنتاجية. وكانت التطورات معقدة وكان من المستحيل التحكم فيها. وبطبيعة الحال تخلص أصحاب المحلات من العمال الملحقين بمحلاتهم، وأوقفت المصانع الكبيرة والصغيرة عمالها لمواجهة وقف التصريف من جهة والحد من النفقات من جهة أخرى. وأخذت أرقام العاطلين تتصاعد من شهر لآخر. على النحو التالى:

فى مارس ١٩٣٠ بلغ عدد المتعطلين ٣,٢٥٠,٠٠٠ شخصا.

فى مارس ١٩٣٢ بلغ عدد المتعطلين ٢,٥٠٠,٠٠٠ شخصا.

فى مارس ١٩٣٤ بلغ عدد المتعطلين ١٤,٥٠٠,٠٠٠ شخصا.

وكان فى استطاعة الموظف الذى خفض مرتبه وعلاواته أو صاحب المخزن أو التاجر أن يخفض بسرعة من مستواه المعيشى لمواجهة الأزمة ولكن المشكلة كانت بالنسبة لملايين آخرين لا يمكن أن تحل بمثل هذه الوسائل. فقد كان هناك ملايين قبل الأزمة لا يحصلون على عمل مستديم وإنما لفترات محدودة من السنة، وهؤلاء أصبحوا بلا عمل على الإطلاق لينضموا إلى جيش العمال المتعطلين. وأصبحوا أقرب إلى الموت جوعا. هذه الأزمة الطاحنة التى كانت تعانيها النفس البشرية لها آثار أخرى أخطر، وهى أن مثل هؤلاء العمال الفنيين المتعطلين لن

يلبثوا - بعد مرور سنة أو أكثر - أن يفقدوا مهاراتهم الفنية، ويتحولوا إلى مجرد عمال عديمى الكفاءة فى المستقبل فتزداد عليهم أعباء الحياة أشد عن ذى قبل.

وإذا أضفنا إلى ذلك الأعداد الكبيرة من المتعطلين والمتعطلات الذين لا يسجلون أسماءهم فى السجلات الرسمية لوجدنا أن جيوشا من المتعطلين الجياع أصبحت تملأ المدن بشكل رهيب. وتحولوا إلى باعة جائلين لا يكاد يبيع الواحد منهم شيئا فى نهاره، أو تحولوا إلى ماسحى أحذية، وانطلق الصبية يبيعون الصحف ويسعون إلى هذه البناية أو تلك لمجرد بيع صحيفة واحدة، وكان هذا غير معتاد من قبل.

وهناك نوع آخر من التدهور وأصحاب الدخول. فحتى أولئك الذين احتفظوا بأعمالهم سواء فى دوائر الحكومة أو فى المؤسسات والمحلات التجارية واجهوا تخفيضا شديدا فى الأجور. وانتشرت سياسة تخفيض الأجور ووقف صرف العلاوات والمنح التشجيعية وذلك على اعتبار أنها الوسيلة السريعة والفعالة لوقف الخسائر عند حد. ولكن من ناحية أخرى كانت هذه السياسة فى نظر كثير من رجال الاقتصاد حينذاك - أشد خطرا على مستقبل البلاد على اعتبار أن القوة الشرائية الضعيفة فعلا ستشتد ضعفا، ومن هنا عارض عدد كبير من رجال الأعمال سياسة تخفيض أجور الموظفين والعمال حتى تظل حركة بيع السلع على نوع من الحيوية.

وإذا كانت مأساة التدهور فى المدينة قائمة فلقد كانت كذلك فى الريف، وإن اختلفت فى بعض المظاهر وفى طريقة المواجهة. ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى كان الريف مزدهرا، وكانت قيمة المحاصيل الزراعية مرتفعة.

وكان السبب فى ذلك يرجع إلى ارتفاع قيمة العائدات من الأرض الزراعية، الأمر الذى دفع أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والمحدودة إلى شراء قطعة أرض سواء بما لديه من أموال أو بعقد قروض لآجال متوسطة فكان أن ارتفعت قيمة الفدان بسرعة من ١٠٠ دولار إلى ٤٠٠ دولار.

وركز المزارعون والفلاحون على إنتاج القمح أوالدخان أو القطن[1] لما كانت عليه أسعارهم من ارتفاع مستمر خلال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى. حتى غدا دخل المزارع متوقفا على واحد من هذه المحاصيل والملاحظ أن المزارعين عنوا أكثر بتوسيع رقعة ممتلكاتهم بدلا من الاحتفاظ باحتياطى لسنوات الأزمة التى لم يكن يتوقعها. وعندما جاءت الأزمة وجد نفسه عاجزا عن دفع قيمة الفوائد المطلوبة.

والأزمة الاقتصادية فى الريف بدأت نذرها قبل الأزمة المفاجئة فى ١٩٢٩، فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و ١٩٢٨ كانت أعباء المزارع تتزايد بسبب الازدهار الصناعى والتقدم الاجتماعى وبسبب هبوط قيمة الإنتاج الزراعى خلال سنوات العشرينات. وحيث إن أصحاب الأراضى كانوا - مثل - أهل المدن - قد تورطوا فى عقد القروض وفى شراء الاستهلاكيات بقروض أيضا، فقد جاء الوقت الذى أصبح فيه دخل المزارع من أرضه لا يكاد يفى حاجاته اليومية.

وحيث إن القروض كانت فى مقابل الأرض، أدى ذلك إلى أن تضع البنوك وبيوت الرهونات فى أعقاب أزمة ١٩٢٩ أيديها على أراضى المزارعين وتحول الملاك فى مساحات شاسعة من أجود الأراضى الزراعية فى الولايات المتحدة إلى مجرد أجراء يعملون فى الأرض التى كانت تظل أحيانا تحت إدارة البنك أو شركة التأمين أو يشتريها أحد الرأسماليين. وتتحول العلاقة بين المستأجر والإدارة الجديدة إلى مجرد علاقة قاصرة على دفع الأجور واستلام المحصول دون تعاطف حقيقى بين المزارع وأرضه، ذلك التعاطف الذى كان متوفرا عندما كان هذا المزارع مالكا.

وفى بعض الولايات كان حوالى ربع الملاك قد فقدوا أملاكهم إما لصالح البنوك أو فى المزاد العلنى وحتى أولئك الذين احتفظوا - بقدراتهم الفائقة- بمزارعهم وقطعان ماشيتهم واجهوا مشكلات معقدة، فالمحصول ليس هناك من يشتريه حتى لقد تركت حقول شاسعة فى ولاية مونتانا دون حصاد تذروها الرياح،

(١) كانت منافسة الحرير الصناعى أحد الأسباب الرئيسية لتدهور أسعار القطن الأمريكى، أضف إلى هذا زيادة إنتاج القطن فى البلاد الأخرى.

وقتل الرعاة الخراف، حيث إن تكاليف نقلها إلى السوق كانت تكاد تعادل ثمن بيعها.

ومما ضاعف من الأزمة فى الريف نظام المشاركة الذى كان شائعا قبل أزمة ١٩٢٩. إذ كان صاحب الأرض يتفق مع فلاح يتولى هو وأسرته أمر زراعة محصول القطن على أن يحصل فى مقابل ذلك على نصف الإنتاج ويحصل صاحب الأرض على النصف الثانى. وكان تصاعد ثمن القطن قبل العشرينات من هذا القرن قد شجع كثير من الأسرات على الإقبال على نظام المشاركة. ومع أن أسعار القطن خلال العشرينات كان فى تناقص مستمر وكان العديد من الأسرات التى ترتبط بنظام المشاركة تزداد فقرا سنة بعد أخرى، إلا أن الآمال كانت معقودة على ارتفاع قريب فى أسعار القطن.

وعندما وقع الكساد العظيم كان الفلاح المشارك لا يمتلك شيئا من المدخرات، ومن ناحية أخرى عمدت الغالبية العظمى من أصحاب الأراضى إلى الاستغناء عن هؤلاء المشاركين. وكانت النكبة كبيرة بالنسبة لهم، إذ كانوا يعيشون فى بيت صغير فى أرض المالك، وكانوا يتولون زراعة قطعة صغيرة من أراضى المالك لسد حاجاتهم اليومية، وفجأة فى خريف ١٩٢٩ وبعد طرد الملاك للمشاركين، وجد هؤلاء أنفسهم بلا مأوى وبلا طعام ليوم واحد لأنفسهم أولأولادهم.

وانتشرت البطالة كذلك بين الفلاحين والمزارعين وكان هؤلاء ينطلقون إلى الهجرة إلى المدينة. تلك الفكرة التى كانت تراود كل مزارع أو فلاح يفشل فى حياة كريمة فى الريف. ولكن فى أزمة ١٩٢٩ لم تكن المدينة قادرة على استيعاب أى من هؤلاء الفلاحين ولم يكن يدرك هؤلاء أن متعطلى المدينة أخذوا هم أيضا يفكرون فى الرحيل إلى الريف، لعل به ما يسد الرمق.

وتجلت خلال ذلك حقيقة هامة هى أن القوة الشرائية المنخفضة لدى الفلاحين ولدى العمال كانت المظهر العام المسبب لتوقف عمليات السوق اليومية، إذ أصبح الفلاح عاجزا عن شراء منتجات العامل. وأصبح العامل بدوره عاجزا